الإثنين 10 حزيران 2019
العدد 3777 السنة الثالثة عشرة
Lundi 10 Juin 2019 no 3777 13ème année

32 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

«سوليدير» غارقة في لملمة خسائرها: 114 مليون دولار في 2018 [4]

المفاوضات مع العدو تتعقّد [3]

«القاهرة ـ ليكس»
استراتيجية مصر في 7 بلدان

[16 ـ 17]

عمّمت «المخابرات العامة» المصرية على «الخارجية» والإعلام جملة من التوجيهات بخصوص 7 دول وكيفية التعامل معها في المرحلة المقبلة (أي بي إيه)

قضية
انتخابات الأطباء
الأحزاب تتنافس... وتفوز
6

الحدث
السودان يدخل العصيان الشامل
«العسكري» يصرّ على المواجهة
18

10
رياضة
دوري الأمم الأوروبية
البرتغال تعانق السماء

14
اليمن
فشل خطط إبن سلمان لـ«استعادة الهيبة»

15
سوريا

رهان تركي على تحييد الجبهات الحسّاسة

المشهد السياسي

خيارات الحريري: التمسّك بالتسوية أم اصطفافات جديدة؟

تبدو خيارات الرئيس سعد الحريري معدومة. هجومات من داخل البيت الواحد ومحاولات لإحراجه ثم إخراجه من التسوية الرئاسية، لكن كلّها من دون خيارات بديلة. فهل يبقى الحريري على التسوية أم يجنح نحو اصطفافات جديدة يطمح إليها المزايدون على وقع التوترات في الإقليم؟

فراس الشوفي

تكاد مقدّمات نشرات أخبار تلفزيون المستقبل للأسبوع الماضي تعكس حجم الأزمة التي وصل إليها حال الرئيس سعد الحريري وتيار المستقبل. فمن الهجوم على الزميل قاسم يوسف بسبب مقال، إلى الردّ على النائب نهاد المشنوق واللواء أشرف ريفي، توّج التيار الأزرق الموقف الحريري عبر إعلامه الرسمي، بالردّ في مقدمة نشرة الأخبار أمس على... الإعلامي نديم قطيش، بعدما لمّح إلى احتمال أن يقدّم الحريري استقالته من رئاسة الحكومة.

وجاء موقف المستقبل حاسماً لجهة

> **من المتوقّع أن يزور الحريري عون اليوم وبري قريباً لأجل التفاهم على استمرار التهدئة في البلاد**

أن يترك «المقرّبون» من الحريري، كما سمّتهم المقدّمة، «عرض تمنياتهم، وليتركوا له (الحريري) أن يأخذ قراره، الذي لن يكون حتماً على صورة تلك التمنيّات». وفي دفاع ضدّ أصحاب الاتهامات من أهل البيت أنفسهم، حول أزمة الحريرية السياسية، قالت المقدمة إنه «لا الحريرية السياسية مأزومة ولا الحريرية الوطنية... والقائلون بذلك يشاركون في حملات الطعن بالحريرية، ويسيئون إلى سعد الحريري... ويسوّقون لحشر السنّة في خانة الإحباط والتراجع كرمى لعيون الباحثين عن أدوار».

لن يكون الهجوم الذي يتعرّض له الحريري حالياً من أهل بيته أقسى من الاعتداء الذي تعرّض له يوم اختطف في المملكة السعودية وأجبر على تقديم استقالته، بعد إعلانه أمام ابن سلمان عدم قدرته على تفجير لبنان بوجه حزب الله. وليست خافية أهداف هؤلاء الحريريين المباشرة ومحاولات الظهور بأدوار البطولة في الدفاع عن «أهل السنّة» والمزايدة على الحريري على خلفية التسوية الرئاسية. لكن الصالونات السياسية تضجّ في البلاد لمحاولات فهم المواقف المتسارعة وسرّ الهجوم على الحريري ومحاولات إحراجه أمام شارعه أوّلاً، وأمام السعودية ثانياً.

حزب الله طمأن الحريري بشكله غير مباشر إلى التزامه بالتسوية الرئاسية (مروان طحطح)

فهل تنحصر الحملات على الحريري في إطار المزايدات؟ أم أن المطلوب من فريق الحريريين المتضررين من تسوية الرئاسة ومن الحكومة الجديدة تهيئة الشارع لاصطفافات سياسية جديدة على وقع الضغوط المتعاظمة في الإقليم ضد إيران وسوريا وحزب الله؟

التسوية الرئاسية لم تكن سبباً لضعف الحريرية السياسية، بل على العكس من ذلك، لم يكن الحريري ليبحث عن التسوية الرئاسية لولا الضعف الذي أصاب تياره وتيار 14 آذار بأكمله، مع سلسلة الخسائر التي أصيبوا بها على وقع الحرب السورية. فمَ جاءت الانتخابات النيابية لتكرّس ضعف الحريرية السياسية، إن في تراجع عدد نواب الحكومة على الحملات التي يتعرّض لها، إلّا أن أجواء هؤلاء وردّ المستقبل، يؤكّدان أن الحريري ماضٍ في التسوية الرئاسية وسيتجاوزُ كلّ أمنيات الساعين إلى إحراجه لإخراجه، أو دفعه إلى التصعيد بوجه عون. وبحسب المعلومات، فإنّ الاتصال الذي جرى بين الحريري والرئيس ميشال عون، بمناسبة عيد الفطر، حمل إشارات إيجابية على ضرورة التهدئة الإعلامية بين المستقبل والتيار الوطني الحرّ.

وفيما يعود الحريري إلى نشاطه اليوم، فإن المتوقّع أن يزور قصر بعبدا بعد ظهر اليوم أو على أبعد تقدير غداً الثلاثاء. للوقوف مع عون على آخر التطوّرات، كما من المتوقّع أن يزور الحريري الرئيس نبيه برّي. فرئيس الحكومة يعتبر أن إنهاء ملفّ الموازنة خلال هذا الشهر سيكون صعباً، في ظلّ أجواء التصعيد والتوتّر في البلاد، فضلاً عن انسحاب هذا الاشتباك على ملفّ التعيينات، كما حصل سابقاً مع ملفّ نوّاب حاكم مصرف لبنان.

وعلى الرغم من أن «القلق» مشروع من أن إحراج الحريري والتضييق عليه قد يدفعه إلى إعادة الاصطفاف في معسكر القوات اللبنانية والحزب التقدمي الاشتراكي وشبه إحياء لمعسكر 14 آذار على وقع الظروف الإقليمية، إلّا أن الاشتباك الجزئي مع باسيل ومزايدات فريق الحريري، لا يلغيان أن التسوية الرئاسية هي المكسب الأكبر بالنسبة إلى رئيس الحكومة، مع غياب البدائل، فضلاً عن أن الثقة مفقودة مع قطبي 14 آذار، سمير جعجع ووليد جنبلاط؛ فالأول لا يخفي شماتته بالحريري من الاشتباك الأخير مع باسيل، فيما الثاني لا يوفّر فرصة لاستهداف الحريري إلّا ويستغلّها، ويكاد مضمون تغريداته يشبه إلى حدّ بعيد تصريحات المشنوق أو حتى كلام قطيش. ومؤخّراً، لم ينجح المسار الذي حاول جنبلاط فتحه مع الحريري، عبر الوزير وائل أبو فاعور، لأسباب كثيرة، فماتت مبادرات فكّ الاشتباك مع أول تغريدة لجنبلاط حول بلدية شحيم.

من هنا، يبدو حضن الرئيس عون أكثر اطمئناناً للحريري من أي طرح معاكس، خصوصاً أن حزب الله نفسه، وإن بصورة غير مباشرة، طمأن الحريري حيال تمسّكه بالتسوية الرئاسية وضرورة الحفاظ على الاستقرار في البلاد.

تقرير

شنكر والانتخابات الاسرائيلية يعقّدان مفاوضات الحدود:
هل ينعقد «الدفاع الأعلى» للرد على خرق الناقورة؟

في انتظار عودة ديفيد ساترفيلد إلى بيروت لاستكمال المباحثات حول ترسيم الحدود، طرأ تطوّران مهمّان من شأنهما «تعقيد مسار التفاوض»: الانتخابات الإسرائيلية المبكرة وتعيين ديفيد شِنْكر مساعداً لوزير الخارجية الأميركي... فيما يفترض أن تتحرك الاتصالات الداخلية لعقد اجتماع في المجلس الأعلى للدفاع يدرس التحركات الإسرائيلية على الحدود البرية

ميسم رزق

على أجندة الإدارة الأميركية، ملف يُجاور الملفات الحسّاسة في منطقة الشرق الأوسط، هو ملف الترسيم البري والبحري بين لبنان و «إسرائيل». وأما طريقة مقاربته (التي عبّر عنها كبار الموفدين الأميركيين أخيراً، واختلفت عن طريقة أسلافهم) فيُراد منها ضرب أكثر من عصفور بحجر واحد، الأسمن بينها، ورقة يقدّمها فريق دونالد ترامب كإنجاز تحت عنوان «التفاوض الإسرائيلي ـ اللبناني باعتباره خطوة أولى نحو السلام»، بهدف البساطة، اختصر وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو إجابته عن سؤال طرحه مسؤولون لبنانيون عليه في معرض استفسارهم عن الموقف الأميركي المستجد والمرونة التي أبداها هو ومساعدوه خلال زياراتهم للبنان (22 آذار 2019)، لم يتأخر الفريق اللبناني الذي سمع الجواب في نقله إلى أصحاب الشأن، وزاد عليه شعوراً بأن بومبيو نفسه يُريد أن يكون جزءاً من الطبخة، إذ يهيّئ نفسه للترشح لمركز سيناتور في مرحلة لاحقة.

بناءً على ذلك، بدأ فكّ اللغز الذي يقف وراء شبه الاستدارة الأميركية والعودة عن السقف العالي للشروط التي رماها ساترفيلد وزّملاؤه في وجه المعنيين بهذا الملف في لبنان، من دون إغفال الأطماع الأخرى التي تصبّ في مصلحة العدو الإسرائيلي، وخاصة أن الفترة التي سبقت زيارة بومبيو لبيروت (والتي بدأ معها الخيط الإيجابي بالظهور) تخللتها عدّة أحداث أكدت أن بعض الأطراف اللبنانيين كانوا مؤيدين للأفكار الأميركية لجهة فصل الترسيم البرّي عن البحري، يتقدمهم رئيس الحكومة سعد الحريري. وتبيّن لاحقاً أن هؤلاء الأطراف يريدون «الإمساك بمفاصل هذا الملف وتولّي التفاوض مع الجانب الأميركي وفقَ ما يريده الأخير، لتقديمه كهدية لصهر ترامب جاريد كوشنر الذي وعَد بمُقابل ينعش الاستثمار». هذا ما كشفته مصادر مطلعة أكدت أن «انتقال الملف الى رئيس مجلس النواب نبيه برّي، واعتماده من قبل الجانب الأميركي كمرجع للمباحثات، أغضبا هؤلاء الأطراف اللبنانيين، لكن لم يكُن بإمكانهم إظهار اعتراضهم، لا سيما أن برّي استطاع انتزاع موافقة أميركية على الآلية التي وضعها لبنان للقبول بالتفاوض، على أن يتولى الموفدون الأميركيون نقل الشروط اللبنانية الى تل أبيب والعودة بإجابات عنها».

وفيما أعادت المصادر تأكيد «قبول العدو ببعض البنود، من التلازم بين البحر والبرّ وبدء التفاوض برعاية الأمم المتحدة وضيافتها بحضور وسيط أميركي»، يبقى بند «المهلة الزمنية التي يريدها لبنان مفتوحة وتريدها إسرائيل محددة بستة أشهر». وفيما كان من المفترض أن يعود نائب مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأدنى ديفيد ساترفيلد إلى بيروت لنقل موقف إسرائيل مَهَّا يتعلق بهذه النقطة، بعد أن زار لبنان منذ أسبوعين والتقى كلاً من رئيسي الحكومة ومجلس النواب ووزير الخارجية، «غاب الرجل وقال عدّولي»، طرأ تطوّران مهمان تمثلا أولاً في تغيرات الداخل الإسرائيلي والدعوة الى انتخابات في أيلول المقبل، وثانياً في الإعلان عن تعيين مدير برنامج السياسة العربية في معهد واشنطن، ديفيد شنكر، رسمياً، في موقع مساعد وزير الخارجية الذي كان يشغله ساترفيلد بالوكالة.

> **شنكر يعتبر من أقرب المقرّبين لكيان العدو ومن المتشدّدين جداً في دعمه**

(هيثم الموسوي)

ومنذ ذلك الحين، بدأ القلق الجدّي يساور المعنيين بملف التفاوض، وبدأت الأسئلة حول مدى انعكاس هذين التطورين على مسار التفاوض ومجمل ما بلغته المحادثات. فالمسؤول الجديد الذي سيرث إدارة الملف من ساترفيلد يعتبر من أكثر المطلعين على الملف اللبناني ومعروف عنه وقوفه إلى جانب المصالح الإسرائيلية. ومع أن الانحياز صفة ملازمة لأغلب المسؤولين الأميركيين، الا أن شنكر يعتبر من أقرب المقرّبين لكيان العدو ومن المتشدّدين جداً في دعمه. ولا يمكن مع شخص مثله أن تستمر الولايات المتحدة في ادّعاء الحياد المصطنع مع لبنان، بحسب المصادر، التي تخوّفت من أن يعقّد «التفاوض على آلية التفاوض»، ويعيد الأمور الى النقطة الصفر.

وفي انتظار ما ستحمله الأيام المقبلة على صعيد هذا الملف، وعودة الموفد (أيا يكُن، ساترفيلد أو شنكر)، تتركزّ الأنظار على التعديات التي تقوم بها «إسرائيل» جنوباً على الحدود البرية قرب رأس الناقورة، لجهة إنشاء جيش الاحتلال برجاً للمراقبة داخل منطقة «متحفّظ عليها» لبنانياً (أي إنها أراض تعتبرها الدولة أرضاً لبنانية)، إذ نقلت المصادر ذاتها «استياءً من عدم تحرك الدولة حتى الآن في وجه التحركات الإسرائيلية»، وهو ما استدعى «إجراء اتصالات مع القيادات المعنية لاتخاذ الخطوات المناسبة». وفي هذا الإطار، علمت «الأخبار» أن قيادتي حزب الله وحركة أمل ناقشتا الأمر، وعبّرتا عن انزعاج واضح مما يحصل في مقابل تقاعس الدولة عن القيام بواجبها، علماً بأن «التحركات الإسرائيلية، وفي حال لم تقابل بأي ردّ، قد تصل إلى حدّ بناء جدار جديد تماماً كالجدار الاسمنتي الذي استكملته إسرائيل في المناطق المتحفّظ عليها لبنانياً، باعتبارها محتلة، وخسّر لبنان ورقة تفاوض قوية». وبحسب المعلومات، فإن القيادتين اتفقتا على إثارة الموضوع وإجراء الاتصالات اللازمة مع رئيسي الجمهورية والحكومة من أجل انعقاد المجلس الأعلى للدفاع واتخاذ توجهات حاسمة ومنعها من فرض أمر واقع برّي جديد لا شكّ في أنه سينعكس سلباً على الترسيم البحري.

في الواجهة

الحريري - باسيل: النأي بالنفس عن... البيزنس

لا مبرر منطقياً لسجالات الأيام الأخيرة بين تيار المستقبل والتيار الوطني الحر. لا استحقاق وشيكاً يتصارعان عليه. هما اللذان يُعدّان منذ عام 2016 الحليفين الأكثر تضامناً. الأقوى إطباقاً على السلطة. من حولهما يقلّ الحلفاء ويتضاءف الخصوم

نقولا ناصيف

لا انتخابات رئاسية قريبة. كذلك لا انتخابات نيابية او بلدية ولا قانون جديداً للانتخاب. لا خيارات اقليمية جذرية مستجدة حتى. لا حكومة جديدة، ولا مصلحة لأحد في الانقلاب على الآخر قبل احتساب الكلفة. لا تحتاج التعيينات الادارية المرتقبة الى مثل هذا الاشتباك بين تيار المستقبل والتيار الوطني الحر، ما داما يمثلان معاً نصاب الغالبية الحكومية في مجلس الوزراء، ويمسكان بالكتلتين الكبريين والأوليين في البرلمان. رئيس تيار المستقبل هو رئيس الحكومة، ورئيس التيار الوطني هو الوزير الاول الذي تكاد كلمته تكون موازية لكلمة رئيس الجمهورية داخل مجلس الوزراء عندما لا يحضر الرئيس.

الفريقان اللذان ابرما تسوية 2016 متفاهمان على البقاء جنباً الى جنب في الحكم. لكن ايضاً في مواجهة معظم الآخرين، اذا كان من الضروري استثناء حزب الله. اضف عاملاً جوهرياً في هذا التفاهم. الواقع في قلب التسوية تلك، انهما شريكان فعليان على قدم المساواة تقريباً في بيزنس الجمهورية. متفقان على الحصص والمكاسب والاستثمار والتوظيف والتطويع والتلزيمات وتوفير التسهيلات وتوزّع القطاعات وتسوية المخالفات والتغلغل في الشركات والشراء والمصارف. شأن استئثارهما - الى حد كبير - بما لكل منهما في كل مفاصل الدولة: في المال والاقتصاد والامن والقضاء والادارة. لا يغفل ذلك مواقع الافرقاء الآخرين ذوي الشأن كالثنائي الشيعي ووليد جنبلاط، وبنسبة اقل بكثير القوات اللبنانية.

من اجل ذلك، يمسي مستغرباً انفجار الخلافات والسجالات التي تعلو وتهبط بين تياري الحريري وباسيل، كانعكاس حتمي لما يتكهن البعض انه بين مرجعيهما. في الوقت نفسه يظل البيزنس بينهما في منأى عن كل ما يحدث. لا يمد اي من افرقاء التيارين يده، او لسانه، على مصالح الآخر او التشهير به، أو التعرّض له كرد فعل على التناحر السياسي. كلاهما يعرف ما في ادراج الآخر من ملفات.

لعل الاكثر مدعاة للعجب، انهما باتا يمثلان، وخصوصاً منذ نتائج انتخابات 2018 اكثر مما رافق مطلع العهد، سابقة غير مألوفة في الحياة السياسية اللبنانية، منذ اتفاق الطائف على الاقل: ان تدور اللعبة السياسية برمتها، في كل آليات الحكم والسلطة، من حولهما. ليسا في موقعين متقابلين، ولا احدهما موال والآخر معارض، بل هما حليفان مسؤولان مباشرة عن «انتظام» السنوات الثلاث الاولى من ولاية رئيس الجمهورية، حتى الآن، وتنظيم ادارتها.

مع ذلك ينتمي كل منهما، في نظر شريكه، الى المحور الاقليمي العدو، المناقض له: رئيس الجمهورية ووزير الخارجية تعدّهما السعودية حليفين لحزب الله وتضعهما تالياً في محور ايران، وهذه تدرج الحريري في خانة السعودية ما يحيله خصماً في نزاع الاستراتيجيا الاقليمية والمذهبية. لا يحول ذلك دون استمرار تواصل زعيمي التيارين مع المحور الخصم. لأجل ذلك ثمة سياستان للديبلوماسية اللبنانية لا يعدو مرورهما في مجلس الوزراء كونه واهناً. يعبّر الرجلان عن كل منهما على طريقته، شأن مواقف رئيس الجمهورية ووزير الخارجية من الحرب السورية والنازحين، ومواقف الحريري من الحرب السعودية - الايرانية في اكثر من مكان. الا ان الحريري وباسيل لا يتنافران كثيراً. في وسع احدهما أن يكون في آن رئيساً للحكومة ووزيراً للخارجية، والآخر أن يكون في آن ايضاً وزيراً للخارجية ورئيساً للحكومة.

الاعجب بازاء ذلك كله، ان هذين الحليفين - كلاً على حدة - هما الآن اكثر من اي وقت مضى بلا حلفاء تقريباً: للحريري مشكلة مزمنة مع حزب الله مرتبطة بالخيارات الاقليمية - بعدما بات تجاهل سلاحه موقفاً مألوفاً - آخر تجلياتها تداعيات قمم مكة. ومشكلة مع جنبلاط ارتبطت تارة باستبعاد الزعيم الدرزي وطوراً بعدم الحاجة الى وجوده قربه، خلافاً لما كان عليه جنبلاط مع الرئيس رفيق الحريري كضرورة لا يُستغنى عنها، واخيراً بلغت شأناً بلدياً صغيراً ما لبث ان تضخّم في منطقة يتقاسمان النفوذ عليها بعدما حُسِبَ أقليم الخروب تاريخياً في عباءة المختارة. له مشكلة اقل مع القوات اللبنانية التي لا يسعه الاعتماد عليها فاضحت عبئاً، بيد انها تحتاج حتماً الى ان تلوذ به كي تحوز حداً ادنى من المكاسب، اذ من دون ظهير سنّي يفقد سمير جعجع تأثيره. الى ذلك كله، لا يزال يجرجر منذ تسوية 2016 اذيال انقسام داخل تياره بين مؤيدين لها ومعارضين. اخيراً وضع النائب نهاد المشنوق في منزلة الرئيس فؤاد السنيورة، بإبعاده تماماً عن دائرة القرار في التيار.

اما باسيل، فحدّث ولا حرج: خلافات مستمرة مع القوات اللبنانية من فوق السطوح، احالت مصالحة معراب من الماضي. ومع جنبلاط بسبب اصراره على مقاسمته الشوف وعاليه، والتوغل في الثنائية الدرزية. ومع الرئيس نبيه بري تحمى كلما اوحت انها بردت. ناهيك بتذمر واحتجاجات داخل التيار الوطني الحر واستقالات، رغم امساكه به بقوة، ومقدرته على الظهور . بحكم موقعه الى جانب الرئيس أبي الحزب وفي النظام، اقوى رئيس حزب لبناني.

مع ذلك لا تُفهم، في الغالب، الدوافع الفعلية لانفجار خلافات القطبين، وجهاً لوجه او بواسطة التيارين او بوسائط اعلامهما حتى. ولا كذلك مسارعة الطرفين الى تبديد اي انطباع بأن تسوية 2016 انهارت او توشك على السقوط، ويصران على انها باقية بعد كل ما يدليان به. احدثه في الايام الاخيرة انهما قررا، هذه المرة، ولوج باب جديد في الاشتباك الغامض، هو «تحمية» الشارع وتحريكه طائفياً. كأن البلاد خرجت من النزاع السنّي - الشيعي، كي تستعيد تقليدها التاريخي: إما المسيحيون في خطر الإستهداف السنّي لهم، أو السنّة يُراد إعادتهم إلى الغبن الذي كانوا عليه. وهو ما قد يبرّر أحياناً الحملات على الحريري والتشكيك في ادائه والغضب على صمته وتراخيه: مرة هو سامي الصلح عام 1958، وثانية هو امين الحافظ عام 1973، وثالثة هو شفيق الوزان عام 1983.

قضية اليوم

«سوليدير» غارقة في لملمة خسائرها: 114 مليون دولار في 2018

لا تزال «سوليدير» غارقة في لملمة اوضاعها المالية المتدهورة في محاولة للابتعاد عن شفير الهاوية التي بلغتها في السنوات الماضية. فرغم عقود البيع الجديدة، والتسويات على عقود بيع عالقة، وإعادة هيكلة الديون وخفض المصاريف... تبدو أحوال الشركة مزرية، مع تكبدها خسارة بقيمة 114 مليون دولار في 2018 مقارنة مع خسائر بـ 122 مليوناً في 2017

محمد وهبة

هذه السنة أيضاً، بعد سنتين عجاف، لن يحصل حَمَلة الأسهم في الشركة اللبنانية لتطوير وإعادة إعمار وسط بيروت «سوليدير» على أي قرش كأنصبة أرباح. ففي نهاية 2018، سجّلت الشركة خسائر بقيمة 114 مليون دولار (قبل الضريبة)، مقارنة مع خسارة بقيمة 122 مليوناً في 2017. وجاءت هذه الخسائر رغم سلسلة من الإجراءات التي اتخذتها الإدارة بهدف لملمة الخسائر المتراكمة في ميزانياتها على مدى السنوات الماضية الناتجة من ارتفاع مستويات الديون القصيرة الأجل، في مقابل انكماش الأصول القصيرة الأجل، لا بل ازدادت حدّة التناسب السلبي بين الأمرين، فارتفعت نسبة الديون مقابل الأصول من ضعفين في 2017 إلى

> **في 2018 بلغت ديون سوليدير 750 مليون دولار والفوائد السنوية 33 مليوناً**

ثلاثة أضعاف في 2018.

بحسب التقرير المالي المنشور على موقع بورصة بيروت، فإن الكلفة الإدارية في «سوليدير» انخفضت إلى 29,7 مليون دولار في 2018، مقارنة مع 33,8 مليوناً في 2017 بسبب صرف عدد كبير من الموظفين، ما أدّى إلى تراجع قيمة الرواتب والأجور وملحقاتها إلى 15,9 مليوناً في 2018، مقارنة مع 20,7 مليون دولار في 2017، وارتفاع الإنفاق على إنهاء عقود الموظفين إلى 7,6 ملايين دولار، مقارنة مع 4,3 ملايين. وكان لافتاً أن بند «مصاريف أخرى» ارتفع إلى مليوني دولار مقابل 177 ألف دولار. كذلك، انخفضت قيمة المؤونات التي اتخذتها الشركة لتغطية خسائر المبيعات بشكل أساسي إلى 54 مليون دولار مقارنة مع 95,8 مليون دولار، في مقابل ارتفاع قيمة المبالغ المشطوبة من الميزانية والتي سجّلت خسائر على الشركة، إلى 33,6 مليون دولار مقارنة مع 14,4 مليوناً.

وفي عام 2018، كانت الشركة لا تزال تدفع كلفة فوائد باهظة. كانت قيمة الفوائد 33,9 مليون دولار في 2017 وبانت 33,6 مليوناً في 2018. السبب يكمن في أن الشركة عليها ديون قصيرة الأجل بقيمة 122 مليون دولار؛ منها حسابات مكشوفة بقيمة 59,2 مليون دولار، وتسهيلات قصيرة الأجل بقيمة 62,9 مليون دولار. يترتب على هذه الديون فوائد بقيمة 8,5 ملايين دولار على التسهيلات المصرفية و6,9 ملايين دولار فوائد على الحسابات المكشوفة. ويجب على الشركة أن تدفع في 2018 نحو 19 مليون دولار لسداد الأقساط المستحقة على الديون الطويلة الأجل.

تأتي هذه الكلفة رغم ارتفاع أسعار الفوائد، ورغم أن الشركة قامت بعملية إعادة هيكلة واسعة لديونها في 2017 وفي 2018. فعلى سبيل المثال، اتفقت الشركة مع المصارف الدائنة، في السنة الماضية، على تحويل تسهيلات مصرفية قصيرة الأجل بقيمة 85 مليون دولار إلى قروض طويلة الأجل، فضلاً عن تحميل الميزانية ديناً جديداً بقيمة 95 مليون دولار يدفع على 8 أقساط نصف سنوية متساوية اعتباراً من 21 تشرين الثاني 2018.

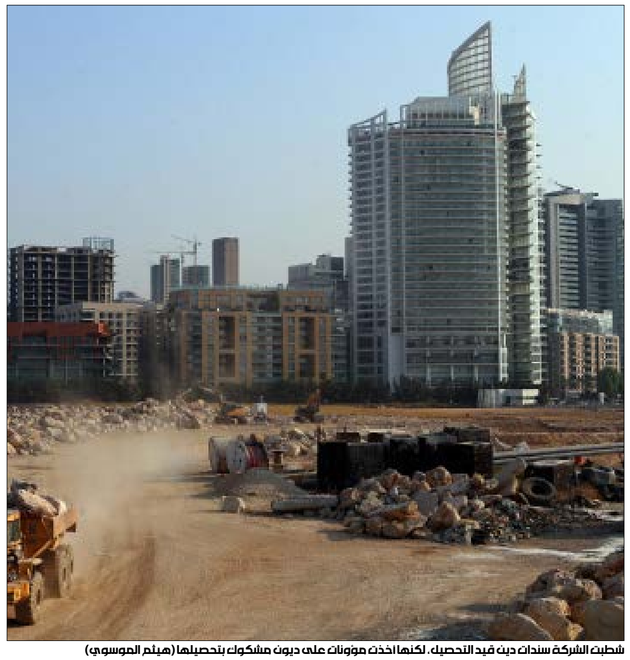

شطبت الشركة سندات دين قيد التحصيل، لكنها أخذت مؤونات على ديون مشكوك بتحصيلها (هيثم الموسوي)

جمعية عمومية لا تحاسب

لم يسبق أن حاسبت الجمعية العمومية لشركة «سوليدير» الإدارة على سوء عملها، بل كان همّ حملة الأسهم الحاضرين الضغط على الإدارة للحصول على أنصبة أرباح لم يحصلوا عليها في السنوات الثلاث الأخيرة، علماً بأنه في السنوات السابقة كانت حصّتهم من الأرباح ضئيلة جداً. ولا يتوقع أن يتغيّر هذا الأمر، رغم أن الشركة غارقة في الخسائر وفي الأعيب المحاسبية التجميلية على مدى السنوات الماضية. وقد دعيت الجمعية العمومية إلى الانعقاد صباح الجمعة 28 حزيران 2019، أو في صباح الاثنين 29 تموز 2019 في حال عدم اكتمال النصاب، أو صباح الاثنين 19 آب 2019 إذا لم يكتمل النصاب. ويتضمن جدول أعمال هذه الجمعية مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة والبيانات المالية لعام 2018.

وبحسب التقرير، فإن هذا القرض جاء لتسوية قرض قديم بقيمة 60 مليون دولار، ولتغطية حسابات مكشوفة بقيمة 35 مليون دولار.

الهروب إلى الأمام هو سمة من سمات إدارة «سوليدير» الغارقة في الديون. فالتقرير يشير إلى أنه بنتيجة عمليات إعادة هيكلة الديون والأصول، تراجعت الأصول الجارية (القصيرة الأجل) إلى 140,4 مليون دولار في 2018، مقارنة مع 261,6 مليون دولار في 2017، في مقابل انخفاض المطلوبات الجارية إلى 424,9 مليون دولار مقارنة مع 527,4 مليوناً. وهكذا باتت نسبة هذه الديون إلى الأصول في 2018 ثلاثة أضعاف مقارنة مع ضعفين في السنة السابقة. وهذا المؤشر يعبّر عن تدنّي ملاءة الشركة المالية وعن قدرتها على السداد وقوّة مبيعاتها. فهي أجّلت المستحقات عليها إلى سنوات مقبلة، لكنها أخفقت في تعزيز أصولها القصيرة الأجل. وفي المجمل، فإن ديون الشركة بلغت في نهاية 2018 ما قيمته 750,7 مليون دولار، مقارنة مع 849,3 مليوناً في 2017.

وبلغت قيمة الديون المشكوك بتحصيلها 186 مليون دولار، مقارنة مع 262 مليون دولار في السنة السابقة. ويبرّر التقرير هذا التراجع بأن الشركة أجرت تسوية مع المشترين على سندات تستحق في 2018 وفي السنوات التالية حتى عام 2021 وتم الاتفاق على شطب جزء من سندات دين عائدة لمبيعات خمس قطع أرض بقيمة 32 مليون دولار، مقابل تسديد جزء آخر يوفّر لها تدفقات نقدية فورية. وتشير مصادر مطلعة إلى أن التسويات فرضت على الشركة بسبب مطالبات المشترين بفرق الأسعار التي انخفضت من أكثر من 4000 دولار لـ«متر الهواء» القابل للبناء إلى 1500 دولار، ما أجبر الشركة في ضوء ملاءتها المالية المتدنية على إجراء التسويات. وكنتيجة لهذه التسويات، تراجعت قيمة السندات قيد التحصيل لدى الشركة من 542,6 مليون دولار إلى 295,2 مليوناً.

يذكر أن إيرادات الشركة تراجعت في عام 2018 إلى 64,8 مليون دولار، مقارنة مع 66,6 مليوناً في السنة السابقة، وذلك بعود بشكل أساسي إلى تراجع إيرادات الأملاك المؤجرة بقيمة 3,1 ملايين دولار لتبلغ 56,8 مليون دولار.

تقرير

«نادي القضاة»: مجلس القضاء لم يحقّق الاستقلالية... جرّبونا

رضوان مرتضى

اعتكاف القضاة مستمر. تشخص الإنظار إلى الجمعية العمومية التي تُعقد اليوم لبتّ مصير الاعتكاف الذي لم تتوقف ردود الفعل المنقسمة بشأنه. بين معترض كونه يُجمّد عمل المرفق القضائي، ومؤيد يرى فيه الأمل الوحيد لتحقيق مطلب استقلالية القضاء. وانسحب الانقسام على قطاع المحامين، فبينهم من يشارك في الحملة التي تُشنّ على القضاة المعتكفين للرجوع عنه، وبين تجمع يضم نحو 250 محامياً ومحامية مناصرين أصدروا بياناً بعنوان: «لدعم استقلالية القضاء والمحاكمة العادلة في لبنان». ويعتقد هؤلاء أنّ الإصلاح لا يتحقق عبر بيانات التهديد ولا بانكفاء أي من المهن عن القيام بدورها.

القضاة انقسموا على أنفسهم حيال التعامل مع قضية الاعتكاف، إذ يرى المعترضون أنه يجب الاكتفاء بالموقف الذي سجل حتى الآن. أما الداعمون فيرون في التحرك فرصة حقيقية لنيل استقلالهم المالي والسياسي. ويترافق هذا الانقسام مع تحرك السلطات كافة في البلاد لوقف الاعتكاف، حتى إن رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي جان فهد طالب القضاة بـ«تحمّل مسؤولياتهم والعودة إلى العمل».

في جديد النقاش، لجوء قضاة مناهضين للاعتكاف إلى طرح مجموعة تساؤلات حول «ارتباطات القيّمين على الاعتكاف». ويشير المعارضون للتحرك إلى وجود «دور خفي لحزب القوات اللبنانية في تحرك «نادي القضاة» الداعي إلى الاعتكاف، وأن هناك علاقة أكثر من عادية تربط أعضاء من النادي بالنائبين جورج عدوان وجورج عقيص». ويلفت أحد القضاة المعارضين للتحرك إلى ما حصل خلال العشاء السنوي الذي أقامته «ممثلة «القوات» إيليان فخري بحضور أعضاء من نادي قضاة لبنان، حيث التُقطت الصور مع النائب جورج عدوان لتُنشر على وسائل التواصل الاجتماعي من دون تردد من القضاة»، متسائلاً: «أين هي الاستقلالية التي يتحدثون عنها، في الوقت الذي غُيّب معظمهم في مراكزهم بناء على توصيات سياسية؟». قاضٍ آخر قال لـ«الأخبار»: «ألا يحق لنا أن نسأل لماذا جورج عقيص وجورج عدوان هما الوجهان النيابيان الوحيدان للقضاة المعتكفين؟ لماذا تريد «القوات» أن تخوض هذه المعركة وحدها؟ هل يهتم القواتيون فعلاً باستقلالية القضاة؟».

وبالطبع، يسرد المعارضون لعمل نادي القضاة مجموعة من الأخبار عن لجوء بعض القضاة المنتسبين إلى النادي، الى مراجع سياسية لطلب مناصب، وأن أحد أعضاء النادي أنزلت بحقّه عقوبة من المجلس التأديبي بسبب الأخطاء الجسيمة التي عُثر عليها في قراراته. وأن لدى بعضهم حظوة سياسية وامتيازات.

في المقابل، لا يغيب عن بال قضاة من أعضاء النادي أنهم عرضة لحملة تخويف ويتحدث هؤلاء عن «حملة هدفها إفشال هذا المشروع»، مستغربين «استنكار زملائهم هذه الصحوة المفاجئة للمطالبة باستقلالية القضاة، من دون أن يستنكروا هذا السكوت الذي عمره سنين». وعن الاتهام لهم بوجود دور خاص لفريق «القوات»، تقول مصادر «النادي»: «لقد دعونا الجميع لحضور ندوتنا، وحضر ممثلون عن معظم الأحزاب. وعندما تبنّت جهة مشروعنا، هل يجب أن نطلب منها الابتعاد عنا؟». وفي هذا السياق، يقول النائب عقيص لـ«الأخبار»: «أنا الوحيد الذي قلت إنّي اتحدّث باسم 15 نائباً نؤيد اقتراح قانون استقلالية السلطة القضائية»، موضحاً أن «القوات» تتبنى مشروع استقلالية القضاء، و«المنطق يقول بحق القضاة في التجمّع ضمن «نادي قضاة لبنان»». وقال: «من الخطأ القول إننا نقدم رعاية لـ«نادي قضاة لبنان»، والصواب أننا نتبنى مشروع استقلالية القضاء».

من جهته، قال قاضٍ من النادي لـ«الأخبار» إن «رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب ضد الاعتكاف. ولو كنا محسوبين على جهات سياسية لكان تم استدعاء الجميع والطلب إليهم فكّ الاعتكاف». ويستغرب هذا القاضي ما يتردد عن تعيينهم بحظوة سياسية، سائلاً: «لماذا لم يشن القضاة المناهضون لنا حملة علينا بأننا جئنا بتركيبة سياسية عند تعييننا. لماذا عندما أسسنا هذا التجمع، قرر هؤلاء القضاة مهاجمتنا وعبّروا عن انزعاجهم منّا، وقبل ذلك لم يُحرّكوا ساكناً؟ هذا لأن المرجعيات السياسية منزعجة منا كوننا نُريد بناء قضاء جيّد لأبنائنا». وأضاف: «انتُقدنا على دعوتنا النواب لحضور ندوة قضائية. لكن نجيب بأننا يجب أن نقابلهم لكونهم هم المشرّعين».

أما في ما يتعلّق بالتُّهم التي تُكال لقضاة في «نادي قضاة لبنان» بأنّ لهم مرجعيات سياسية، وتحديداً أنه تردد أنّه عُيّن بتزكية سياسية، يُجيب قاضٍ آخر عليها بالقول: «نحن في بلد طائفي من رأسه حتى أخمص قدميه. بحكم مركزي، أنا على علاقة مع كافة الأطراف، لكن أتحدّى أن يأتي أحد ويقول إني راعيت هذه الجهة أو تلك».

> **معارضون يتهمون أعضاء النادي بالانحياز السياسي والسعي إلى مناصب**

انقسام بين القضاة والمحامين حول الاعتكاف وضغوط السلطة مستمرة (مروان بو حيدر)

يستعيد هذا القاضي حادثة تسمية زعيم الحزب الاشتراكي وليد جنبلاط أحد القضاة لأحد المراكز خلال مقابلة تلفزيونية. وإذ يقول هذا القاضي إنّ القاضية منتمية إلى نادي القضاة، يؤكد أنّ «القاضية استنكرت تسمية الزعيم الدرزي لها، علماً بأنها من القضاة المشهود بنزاهتهم».

قاضٍ آخر من «النادي» انتقد موقع مجلس القضاء ودوره، قائلاً «إنه يرمي نفسه اليوم في أحضان السياسيين، فيما ملف مكافحة الفساد فُرمل. وسبب الفرملة هو تدخل السلطة السياسية بقصد حماية قضاة مشتبه فيهم لكونهم تحوّلوا إلى خُدّام مُطيعين لهذه السلطة». وختم سائلاً: «ما هو البديل من نادي قضاة لبنان؟ هل هناك بديل يُعوّل عليه؟ لقد جرّبنا مجلس القضاء الأعلى لأكثر من 40 عاماً ولم ينجح في امتحان الاستقلالية. أعطونا فرصة لنثبت العكس. قد لا ننجح، لكن يكفينا شرف التجربة».

من جهته، يقول المدير التنفيذي للمفكرة القانونية، المحامي نزار صاغية، لـ«الأخبار»، إن «الاستفراد بالقاضي وعزله ومنعه من الكلام كانت الدافع وراء قيام نادي قضاة لبنان»، مشيراً إلى أنّ «القضاة بدأوا بخطوة ممتازة عندما عقدوا مؤتمرا صحافياً شرحوا للرأي العام المشاكل التي يواجهونها». وكشف صاغية أن النادي يتعرض لحرب من مجلس القضاء الأعلى ونقابتي المحامين، مؤكداً أن مجلس القضاء الأعلى حاول سحب العلم والخبر لجمعية القضاة أكثر من مرة، عبر وساطات مع وزيري الداخلية السابق والحالي. وإذ أمل صاغية أن «يستكمل نادي قضاة لبنان مسيرته»، ردّ على الاتهامات التي تُكال ضد نادي قضاة لبنان قائلاً: «يحكى أن بعض أعضاء النادي عليهم شبهة تسييس، هذا ممكن، ولا يمكن أن يكون النادي منزّهاً بالكامل عن وجود قضاة لهم ارتباطات سياسية، لكنّ الهيئة الإدارية، الغالبية منها معروفة باستقلاليتها ونزاهتها». ورأى أن التركيز يجب أن يكون على القرارات التي يتخذها القضاة الاثنا عشر في الجمعية التأسيسية للنادي، لافتاً الى أن القرارات غير مسيّسة وتبغي مصلحة القضاء في الدرجة الأولى. وختم صاغية بالقول: «نحن كمفكرة قانونية بدأنا منذ 12 سنة العمل لتكون جمعية كهذه موجودة، لكن الجمعية الموجودة اليوم تخطّت طموحاتنا».

تقرير

الصرّاف يعرض إدارة المعاينة الميكانيكية... مجاناً!

لم تبادر وزارة الداخلية بعد إلى إيجاد حل أو مخرج لإدارة المعاينة الميكانيكية. لكن الجديد كان تقديم شركة «جودة أبلوس» التي سبق أن طعنت في نتيجة مناقصة تلزيم «المعاينة»، عرضاً لإدارة القطاع مجاناً. إلى حين إجراء مناقصة جديدة. كيف يمكن أن يسلك عرض كهذا طريقه إلى التنفيذ؟ وهل يشكل دافعاً لتحريك هذا الملف المجمّد منذ عام 2016؟

إيلي الفرزلي

عام 2016، في ذروة الخلاف بشأن مناقصة المعاينة الميكانيكية، أوقف مجلس شورى الدولة تنفيذها ريثما يتخذ قراره في أساس دعوى الإبطال المقدمة حينها من تحالف «جودة - أبلوس» (عاد وأبطل، في العام 2018 قرار مجلس إدارة هيئة إدارة السير الموافقة على نتيجة المناقصة التي فاز بنتيجتها تجمع SGS).

كانت النتيجة المباشرة لهذا القرار استمرار شركة «فال» التي كان عقدها قد انتهى بإدارة المعاينة، بحكم استمرارية المرفق العام.

حينها، كشف المدير العام لشركة «جودة»، الوزير السابق يعقوب الصراف، عن استعداد شركته لإدارة المعاينة مجاناً، إذ نص العرض على أن تكتفي وزارة الداخلية بدفع رواتب الموظفين وشراء قطع الغيار، فيما تتكفل شركته بالإدارة ومراقبة الجودة والصيانة من دون مقابل.

عملياً، لم يتغير شيء منذ ذلك التاريخ. لا نتيجة المناقصة نُفّذت، ولا مناقصة جديدة أطلقت، ولا حال المعاينة تحسّن. بل على العكس. لا تزال الشركة نفسها تدير القطاع من دون أي سند قانوني، ومن دون أي احتمال لتحسن الخدمات، علماً بأن ملف المناقصة القديمة لم يقفل نهائياً بعد (تقدمت هيئة إدارة السير بطلب إعادة محاكمة لم يُبتّ بعد).

الجديد أن وزارة الداخلية بدأت جدياً ببحث الخيارات الممكنة لمعالجة هذا الملف، ومنها استعادة الدولة للقطاع من الشركة المشغلة، علماً بأن هذا الخيار كان المطلب الأول لنقابات السائقين، منذ عام 2016، خصوصاً بعدما تبيّن أن المراكز والمعدات صارت، منذ ما قبل ذلك التاريخ، مملوكة من قبل الدولة، ولا يوجد مبرر لتقاضي الشركة الحصة الكبرى من بدلات المعاينة، فيما الأولى أن تبقى هذه الحصة في جيوب المواطنين، أو تعود إلى الدولة بالكامل.

في ذروة تجدّد النقاش، أعادت شركة «جودة - أبلوس» تقديم عرضها القديم، فتوجهت برسالة رسمية، مؤرخة في 2019/5/14، إلى وزيرة الداخلية ريا الحسن، تعرض فيها «تقديم إدارة مراكز المعاينة الميكانيكية على سبيل الهبة». يركّز الطلب على حقيقة أن عقد تلزيم المعاينة الميكانيكية قد انتهت مدته في 2012/12/31 وأن جميع التجهيزات والمعدات إلى الدولة اللبنانية، كما يذكر أن التمديد منذ ذلك الحين حتى تموز 2017، كان يتم بقرارات من قبل مجلس الوزراء، ما يعني أن المشغّل يعمل منذ نحو سنتين من دون أي سند قانوني، لكن وفق نظرية الاستمرار في عمل المرفق العام.

ولذلك، «وبانتظار إجراء مناقصة جديدة، تعرض الجهة المستدعية على وزارة الداخلية أن تتولى إدارة هذا المرفق لمدة ثلاثة أشهر على سبيل التطوع وبدون أي مقابل، وذلك وفق الآتي:

- تؤمّن المستدعية التشغيل والإشراف على كافة الأعمال المالية والهندسية والميكانيكية والإدارية لهذا المشروع.
- تعمل على تدريب وتأهيل الفريق العامل في المعاينة الميكانيكية.
- تسدد الدولة أجور العمال والمتعاقدين مباشرة.

> **الداخلية تدرس العرض... والأولوية لمصير العمال**

- تسدد الدولة تكاليف الصيانة وتؤمن التجهيزات التي تطلبها الشركة».

هل يمكن أن توافق وزارة الداخلية على هذا العرض؟ لا إجابة حتى الآن من قبل الوزارة، التي نقلت العرض إلى هيئة إدارة السير لدرسه. لكن، بحسب مصادر متابعة، فإن المشكلة الأساسية في هذا العرض تتعلق بمصير العمال. فبأيّ سند قانوني ستدفع الوزارة للعمال مباشرة؟ هل سيتم إدخالهم إلى ملاك هيئة إدارة السير بعد توسيعه، أم سيصار إلى نقلهم إلى المشغل الجديد؟ في الحالة الأولى، هذه إجراءات معقّدة وتحتاج إلى مراسيم وقوانين عديدة. وفي الحالة الثانية، سيكون على المشغّل أن يتحمّل توظيف 500 موظف جديد، مع كل ما يتعلق بحقوقهم، ولا سيما منها الضمان الاجتماعي. فهل يمكنه أن يتحمّل ذلك؟ بالنسبة إلى مصادر شركة «جودة - أبلوس»، فإن تفاصيل العرض يمكن أن تناقش مع الوزارة، مبدية موافقتها على أي خيار، إن كان دفع الوزارة مباشرة للعمال أو الدفع من خلال الشركة بعد ضمهم إلى ملاكها، على أن ينتقلوا مجدداً إلى من يفوز بالمناقصة. لكن الا يمكن أن يؤدي حصر الهبة بثلاثة أشهر إلى تكرار تجربة «استمرارية المرفق العام» بعد هذه المدة، بحيث تتحول من العمل المجاني إلى العمل المدفوع الأجر؟ ترفض مصادر الشركة ذلك، مشيرة إلى أن العرض المقدم يفترض إنجاز المناقصة ضمن مهلة الثلاثة أشهر. كذلك تكشف المصادر عن استعداد الشركة لزيادة هذه المدة إلى ستة أشهر على سبيل المثال، في حال طلبت وزارة الداخلية ذلك، مذكّرة بأن الأولوية تبقى لإنهاء الوضع الراهن الشاذ.

ليست المناقصة الجديدة هي الحل الوحيد. فخيار استعادة هذا المرفق من قبل الدولة هو خيار مطروح بجدية. ولذلك، فإن العرض المقدم يمكن أن يُنظر إليه من هذا المنظار، أي يمكن عندها أن تكون فترة الثلاثة أشهر (أو الستة أشهر) فترة انتقالية، إلى حين تكون هيئة إدارة السير جاهزة إدارياً وقانونياً وتقنياً لإدارة هذا المرفق بنفسها.

كل ذلك، لا يبدو بالنسبة إلى مصادر المشغّل الحالي مقنعة. بالنسبة إليه الأمر يحتاج إلى سلسلة من الإجراءات القانونية المعقدة، وأهمها إيجاد حل لانتقال العمال.

قضية

من بين 13 ألف منتسب، 3400 طبيب فقط شاركوا في انتخابات نقابة الأطباء في بيروت أمس، التي أسفرت عن فوز ساحق للائحة مدعومة من التيار الوطني الحر وحزب الله والقوات اللبنانية وحزب الكتائب. الوجه الآخر للعملية الانتخابية أن أكثر من 60٪ من الأطباء لم يجدوا أنفسهم معنيين بتصويب الوضع المالي المتدهور للنقابة عبر الدفع الى خوض معركة انتخابية نقابية مستقلّة خارجة عن عباءة الاحزاب السياسية التي فتكت بالنقابة

60٪ لم يعنهم تصويب الأداء النقابي

انتخابات الأطباء: الأحزاب تتنافس وتفوز

هديل فرفور

باكرا، حُسمَت نتائج انتخابات نقابة الأطباء في بيروت، أمس. الفوز الساحق الذي حققته لائحة «النقابة تجمعنا» (مدعومة من التيار الوطني الحر، حزب الله، القوات اللبنانية وحزب الكتائب)، أدّى، بالتالي، الى فوز مرشّح اللائحة الدكتور شرف بو شرف بمنصب النقيب بالتزكية. فبعد الإعلان عن فوز اللائحة بأكملها بمجلس النقابة، الرابعة عصرا، وقُبيل بدء التصويت على منصب النقيب بلحظات، انسحب المُرشّحان باسم بو مرعي ومروان الزعبي ليُعلن فوز بو شرف.

ونافست «النقابة تجمعنا» لائحة «الطبيب أولا» (مدعومة من حركة أمل وتيار المُستقبل والحزب التقدمي الإشتراكي وقسم مما يعرف بـ «حراك الأطباء»)، ولائحة «مُستقلّون نحو نقابة للطبيب» (مدعومة من الحزب الشيوعي).

يتألف مجلس النقابة من 15 مقعداً: ثمانية منها لعضوية المجلس، وأربعة لصندوق التأمين والإعانة، وثلاثة لصندوق التقاعد. وضمّت اللائحة الفائزة 13 مرشحاً فازوا جميعهم: ثمانية لعضوية المجلس، ثلاثة لصندوق التأمين والإعانة واثنان لصندوق التقاعد. وذهب المقعدان المتبقيان الى مُرشحَي حركة أمل الدكتور عماد صوان عن مقعد صندوق التقاعد، والدكتور رامي الأتات عن مقعد صندوق الإعانة والتأمين.

الأجواء التي سبقت الانتخابات، في ظلّ الأوضاع الحرجة مالياً وإدارياً التي تعانيها النقابة، أوحت بمعركة «كسر عظم». ولكن، خلافاً للتوقعات، كانت نسبة الاقتراع متدنية جداً. إذ لم تتجاوز 25% من عدد المنتسبين للنقابة، ولم تتخطَ الـ37% ممن سددوا اشتراكاتهم ويحق لهم الانتخاب! (من 13 ألف طبيب منتسب، سدّد 9 آلاف اشتراكاتهم، واقترع منهم نحو 3400 فقط).

الأجواء التي سبقت الانتخابات أوحت بمعركة «كسر عظم» (الأخبار)

> تشرذم «أطباء الحراك» بين منسحب ومعتكف وعائد الى عباءة حزبه

وفق مصادر مطلعة داخل النقابة، فإنّه لم يسبق للنقابة أن شهدت نسب إقتراع أعلى، «إلا أنها عُدّت متدنية هذا العام نظرا الى حجم التوقعات التي كانت سائدة لدى غالبية الأطباء». إذ أنّ التدهور المالي في النقابة الذي وثّقه تقرير مستشار وزير الصحة قبل نحو شهر كان يجب أن يُشكّل دافعا للأطباء لخوض الانتخابات دفاعاً عن نقابتهم التي تعاني حاليا من «خلل جوهري» في الحسابات و«تغيب عنها أسس المحاسبة السليمة وتواجه مخاطر تعريض موجوداتها للضياع والسرقة» إلّا أن أكثر من 60% من الأطباء وجدوا أنفسهم غير معنيين بكل ذلك!

إلى ذلك، كشفت النتائج هشاشة مجموعة «أطباء الحراك» الذين عجزوا عن خوض معركة حقيقية وفعلية، والأهم مُستقلّة، لتحقيق ما كانوا يطالبون به من إصلاحات في النقابة. إذ بدل توحيد جهودهم، تشرذم هؤلاء وتوزعوا بين منسحب، ومعتكف عن استكمال المسار المطلبي، وعائد إلى عباءة حزبه، وأعلنوا دعمهم لائحة أمل - المستقبل - الاشتراكي.

في اتصال مع «الأخبار»، أكّد النقيب بو شرف أن مطالب الحراك «هي مطالب جميع الأطباء. إلا ان هناك اختلافاً في الرؤية الى كيفية التعاطي مع المشاكل التي تفتك بالنقابة». وقال إن العمل مع المجلس الجديد ذي الاغلبية المُنسجمة «من شأنه حكما ان يعالج الامور ويصلح المشاكل الادارية العالقة». وفيما اعتبر أن «السياسة هي التي أوصلت الى هذه النتائج الإيجابية»، شدّد على أن «الجو داخل النقابة سيبقى نقابياً بحتاً لمصلحة الطبيب أولاً... وسنباشر الإعداد لورشة عمل إصلاحية».

تجدر الإشارة الى أن «حراك الأطباء» كان يطالب، إضافة الى رفع المعاش التقاعدي المحدد بـ 600 الف ليرة وتحسين شروط الاستفادة من الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي، بإقالة المديرة المديرة العامة الإدارية في النقابة المدعومة من التيار الوطني الحر والمُعينة، برأيهم، «خلافا للقانون والمسؤولة بشكل مباشر عن تدهور وضع النقابة».

أبرز المرشحين لعضوية المجلس	
عدد المقترعين 3401	
مرشحو «النقابة تجمعنا» المدعومة من حزب الله والتيار الوطني الحر والقوات اللبنانية وحزب الكتائب	
شرف لويس أبو شرف	1445
وسيم خليل البيطار	1362
برنارد جوزيف جرباقة	1333
تغريد حسن حاج علي	1192
أسامة نجيب شمص	1173
يوسف بهجت الحداد	1163
كريكور بروانت اجيديان	1113
مرشحو «الطبيب أولا» المدعومة من حركة امل وتيار المستقبل والحزب الإشتراكي	
جورج فيليب افتيموس	1103
جورج عزيز الهبر	984
حسن موسى بسام	859
ماريان موسى نعمة مجدلاني	839
أنيس شفيق أبي عكر	725
بدر وفيق زيدان	718
جان عبده أبي يونس	624
مرشحو المستقلين المدعومين من الحزب الشيوعي	
علي حسن شمس الدين	624
جان الخوري انطونيوس الحاج	481
محمد سامي الحاج	460
رافيبوزانت بانجاريان	448
شربل مارون عازار	416

... المستقبل والقوات يخسران في نقابة الشمال والنقيب شيوعي بالتزكية

محمد خالد ملص

فازت اللائحة المدعومة من تحالف العزم والمردة والكرامة وتجمّع الإصلاح والحزب الشيوعي والحزب القومي بثلاثة مقاعد من أصل أربعة في انتخابات نقابة الأطباء في الشمال، أمس، فيما نالت اللائحة التي دعمها تحالف تيار المستقبل والقوات اللبنانية والجماعة الإسلامية مقعداً واحداً فقط.

الثامنة صباحاً، فتحت صناديق الإقتراع لانتخاب الأعضاء الأربعة، ومن بينهم النقيب الذي يقضي العرف أن يكون مسيحياً. وقد ترشح الى هذا المنصب كل من الدكتور حنا جرجس (المستقبل)، والمرشح المنفرد الدكتور بسام خوري. وكان مفترضاً ان يفوز أحدهما بانتخابات عضوية المجلس لينافسا مرشح لائحة التحالف المنتمي الى الحزب الشيوعي سليم أبي صالح. إلا خسارتهما معاً أدّت الى فوز أبي صالح بالتزكية.

من أصل 2000 منتسب للنقابة، سدّد 1266 طبيبا اشتراكاتهم للمشاركة في العملية الانتخابية. 802 من هؤلاء اقترعوا بنسبة تجاوزت 63%.

النقيب الجديد قال في اتصال مع «الأخبار» إن فوزه «أتى نتيجة تكاتف سياسي وجهد نقابي»، واعداً «بالدرجة الأولى بالعمل على تعزيز وحدة النقابة، وحماية الطبيب وحقوقه المادية والمعنوية، والعمل على انشاء نوع من الحصانة القانونية لكل طبيب بغية حمايته من التجريح والتطاول». ورأى أن فوز مرشح من الحزب الشيوعي في طرابلس، «دليل جديد على أنها مدينة التنوع والإنفتاح على كل التيارات السياسية والمدنية، وليست مدينة للارهاب».

وبحسب معلومات «الأخبار»، فقد مورست ضغوطات سياسية كبيرة من قبل تيار المستقبل على المرشح محمود علم الدين، للإنسحاب من المعركة قبل ساعات قليلة من فتح صناديق الإقتراع، إلا ان الأخير أغلق هاتفه وفضل عدم الرد على الاتصالات. علم الدين قال لـ«الأخبار» إن «ما حصل كان بمثابة تمنيات، وليس ضغوطات»، مشيرا الى أنه ترشح «كمستقل، وشكّلنا مع عدد من المرشحين لائحة القرار المستقل»، و«كانت المعركة ديمقراطية، عبرنا خلالها كباقي الأطباء عن رأينا ومشاريعنا المستقبلية للنقابة».

وتنافست في الانتخابات لائحتان: «العمل النقابي المستقل» وضمت جرجس لمنصب النقيب والدكتورين أحمد البوش وناصر الأسعد للعضوية (المستقبل - القوات - الجماعة)، و«القرار النقابي المستقل» التي ضمّت زياد الجقل وعلم الدين ويحيى صالح وعمر عبدالقادر الشهال للعضوية. وأتت النتائج على الشكل الاتي: صالح (396 صوتا) علم الدين (384) الشهال (374) الأسعد (338). ونال الجقل 286 صوتاً، والبوش 318، وجرجس 298، فيما حصل المرشح المستقل بسام الخوري على 256 صوتا. وشملت عملية الاقتراع انتخاب ثلاثة أعضاء للجنة التقاعد، وقد فاز الأطباء كليم حريكي وعامر حمزة وهاني لبدة.

> نسبة الاقتراع تجاوزت 63 في المئة ممن سدّدوا اشتراكاتهم

بنك بلوم للتنمية ش م ل
مصرف إسلامي

بسم الله الرحمن الرحيم

التقرير الشرعي عن أعمال بنك بلوم للتنمية ش.م.ل
عن السنة المنتهية بـ ٢٠١٨/١٢/٣١م الموافق لـ ٢٤ / ربيع الآخر / ١٤٤٠هـ.

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.
الى السادة مساهمي بنك بلوم للتنمية ش.م.ل. المحترمين،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

وفقاً لخطاب التكليف نقدم التقرير الشرعي السنوي التالي:

لقد اطّلعنا على المبادئ المستخدمة والعقود والوثائق المتعلقة بالمعاملات التي طرحها البنك لغاية ٢٠١٨/١٢/٣١م، ولقد قمنا مباشرة او عن طريق إدارة التدقيق الشرعي بالمراقبة اللازمة لإبداء الرأي، عمّا اذا كانت المؤسسة التزمت بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وكذلك بالفتاوى والقرارات والتوصيات المحددة التي تم اصدارها من قبلنا.

تقع مسؤولية التأكد من انّ البنك يعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية على الإدارة، أما مسؤوليتنا فتنحصر في إبداء الرأي المستقل بناء على مراقبتنا لعمليات البنك.

قمنا بمراقبتنا التي اشتملت على فحص وتوثيق الإجراءات المتبعة من البنك على أساس اختبار كل نوع من أنواع العمليات والوثائق.

قمنا بتخطيط وتنفيذ مراقبتنا من أجل الحصول على جميع المعلومات والتفسيرات الضرورية لتزويدنا بالأدلة الكافية لإعطائنا التأكيد اللازم بأن البنك لم يخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
في رأينا:

١. انّ العقود والوثائق والعمليّات والمعاملات التي أبرمها المصرف خلال السنة المنتهية بـ ٢٠١٨/١٢/٣١م والتي اطّلعنا عليها قد تمت وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

٢. انّ توزيع الأرباح وتحميل الخسائر على حسابات الاستثمار يتفق مع الاساس الذي تم اعتماده من قبلنا وفقاً لاحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

٣. لقد تم تجنيب المكاسب المحصلة من العمليات غير المتوافقة مع الشريعة وتم اتخاذ الإجراءات لصرفها في اوجه البرّ.

٤. انّ مسؤولية إخراج الزكاة هي على عاتق المساهمين وبلغ نصيب زكاة السهم الواحد مائتي واحدى عشرة ليرة لبنانية وسبعة وخمسين قرشا فقط لا غير، وعلى كل مساهم ضرب عدد أسهمه بنسبة زكاة السهم الواحد لمعرفة مبلغ الزكاة الواجب على أسهمه.

تشكر هيئة الرقابة الشرعية، ادارة البنك والعاملين فيه على حرصهم والتزامهم تطبيق احكام ومبادئ الشريعة الاسلامية، داعين لهم بالتوفيق والسداد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بيروت في ١١/رجب/١٤٤٠هـ الموافق لـ ٢٠١٩/٠٣/١٨م.

توقيع أعضاء هيئة الرقابة الشرعية

عضو الهيئة	عضو الهيئة	رئيس الهيئة
الشيخ أمين الكردي	الشيخ حسين الخشن	الدكتور عبد الستار أبو غدة

على الحافة

نفايات السلطة

حبيب معلوف

في انتظار الخطة التي ستعلن عنها وزارة البيئة، استباقاً لأزمة النفايات المتجددة، لا بد من إبداء ملاحظات سيتم على أساسها تقييم ما يفترض أن تقترحه الوزارة على مجلس الوزراء.

أولاً، يُفترض أن تتضمن الاقتراحات شقاً استراتيجياً للمرحلة المقبلة، وآخر يتعلق بالحالة الطارئة المستجدة الآن في العاصمة والمناطق.

في الشق الاستراتيجي، لم يُفهم بعد ما اذا كان سيتم طرح استراتيجية ادارة النفايات، كما ينص القانون رقم 80 (بتاريخ 2018/10/10) الذي منح الحكومة (وزارة البيئة) 6 اشهر - تم تجاوزها - لعرض هذه الاستراتيجية، ام سيتم عرض خارطة طريق للوصول الى مثل هذه الاستراتيجية (وهو الخيار الأسلم مبدئياً)، لفتح المجال أمام المعنيين (وهم كثر) للمشاركة في صياغتها، الأمر الذي لم يحصل. إذ لا يبدو أن الوزارة قد استعانت، حسب علمنا، بمن يعرف بكيفية وضع هذه الخريطة وتحقيق الاستراتيجية! الا اذا اعتبر خيار الاستعانة بخبير أجنبي لوضع استراتيجية شكلية وترجمتها الى العربية، رفعاً لأي عتب واستباقاً لأي نقد، التزاماً بموجبات القانون! في وقت لا تزال الحكومة (ووزارة البيئة) تعتمد على مجلس الانماء والاعمار الذي يعاني من حساسية مفرطة إزاء أي نقاش عميق حول الخيارات الاستراتيجية، ويفضل العمل دائما في خطط طوارئ تحتاج الى دراسات استشارية بسيطة وتلزيمات على الطلب، مكرراً خططه الفاشلة السابقة بردم البحر، ومتذرعاً - كالعادة - بأنه ينفذ ما يطلبه مجلس الوزراء.

وزارة البيئة الآن في وضع لا تحسد عليه. صحيح انها ليست من وضع الخطة الطارئة البالغة السوء (عام 2016) التي تقضي بطمر النفايات على الشاطئ، الا انها مسؤولة عن الفشل الذي أوصلنا الى ما وصلنا اليه. فيما لا يزال في الوزارة فريق العمل الفاشل نفسه الذي أثبتت التجارب أنه لا يعرف بقضايا البيئة المعقدة أكثر من أي وزير «جديد»، ولم يكن يوماً قادراً على ممارسة دوره في فضح اتجاهات الوزراء أصحاب الصفقات. ولهذا فإن تغيير الوزراء، اذا لم يكن «ثورياً»، لن يجدي طالما بقيت «كيلة» الموظفين والمستشارين أنفسهم في طاحون الوزارة. والغريب أن في الوزارة من يعتقد، مخطئاً، ان في امكانها ان تعمل من دون ادارة ومن دون مدير عام، او مع مدير يعمل بشكل معاد لقسم من الموظفين، من دون أن يبتّ أحد بأمره وبالمخالفات والارتكابات التي تدور الشبهات فيها حوله وحول بعض الموظفين!

رغم ذلك كله، ورغم أن وزارة البيئة لم تكن وراء وضع الخطة الطارئة اثر ازمة العام 2015، فإن عليها واجب درسها وتقييمها، كإجراء ضروري ومرحلي وانتقالي قبل أن تقترح خطتها البعيدة المدى. وعملية التقييم يجب أن تشمل كل المرحلة السابقة، أي منذ بدء التفكير بضرورة انتهاء مفاعيل الخطة الطارئة الأولى العام 1997، والتعثرات المستمرة حتى يومنا هذا، مرورا بتقييم ازمة العام 2015، الى تقييم أسس خطة العام 2016، والملاحظات التي لم يأخذ بها أحد، وهيمنة مجلس الانماء والاعمار على التخطيط ووضع دفاتر الشروط والتأهيل والتلزيم والمراقبة... والنتائج الكارثية التي خلصنا اليها!

ورغم أن خطة طوارئ العام 2016 «طارئة» وسيئة بكل المعايير، الا أن لها قواعد لم يتم احترامها، يفترض بوزارة البيئة فتح تحقيق حولها، ان لناحية طرق الردم او لناحية طرق عمل المطامر، او طرق تشغيل المعامل وتطويرها للفرز والتخمير، ومخالفة شروط العقود لناحية التسليم، وسوء تقدير الكميات واحتسابها... الخ، اضافة الى الاجراءات المتعلقة بحسن الطمر لناحية التغليف وسحب الغازات وكيفية المعالجة، او لناحية معالجة العصارة وغيرها من الاجراءات المطلوبة من الشركات الملتزمة عمليات الجمع والفرز في المصدر.

وقد تأخرت وزارة البيئة في توجيه كتاب الى رئيس مجلس الانماء والاعمار المهندس نبيل الجسر مؤخرا، تطلب فيه بدء تفعيل فرز النفايات من المصدر في أقضية جبل لبنان، تطبيقاً للمادة 2 من القانون 80\2018 التي نصّت على وجوب تطبيق مبدأ الادارة المتكاملة للنفايات الصلبة (يشكّل الفرز من المصدر أحد أبرز عناصره)، وإستناداً الى عقدي كنس النفايات وجمعها ونقلها في أقضية جبل لبنان بإستثناء قضاء جبيل، اللذين وقعهما مجلس الانماء والاعمار مع مجموعتي «رامكو» و«معوض إده» عامي 2016 و2017!

الجميع يعرف أن قدرة استيعاب مطمر الجديدة يفترض أن تكون قد انتهت، وأنه يتم التحايل على المساحات لشهر إضافي، وان احدا لم يأخذ على محمل الجد التحذيرات والدعوات الى الاسراع في ايجاد حلول استراتيجية، مما يرفع من احتمال وجود نوايا مبيتة، لا تزال مسيطرة منذ سنوات، لتصبح الصفقات أمرا واقعا لا بديل عنا. وكما في كل مرة، سيأتي من يقول في اللحظة الاخيرة (التي لم تعد بعيدة): ليس امامكم الا توسيع خطة الطوارئ والمزيد من الردم، وتكبير مساحة الارض المردومة لصالح القوى السياسية المهيمنة في المناطق، على حساب البيئة والأملاك العامة، مع كثير من الهدر في المال العام. كما أن ليس لديكم من حلول على المدى المتوسط والبعيد سوى المحارق!

انطلاقا من كل ذلك، المرجح أن لا تتضمن الخطة التي تقدم بها وزير البيئة الى مجلس الوزراء اي اتجاه للمحاسبة والمراجعة للمرحلة السابقة، مقترحا في خطته «طبخة» فيها التخفيف والفرز والتخمير والطمر وتوسيع المطامر وصولاً الى المحارق... مما يفسر عدم الاهتمام مجددا بالحلول الاستراتيجية، في مقابل إرضاء اكبر عدد ممكن من المطالبين بكل شيء واي شيء، لاسيما المراهنين على قروض من «سيدر» لانشاء محارق مكلفة جدا بكل المعايير!

كان الرهان أن يأتي وزير ثوري لا صوري الى وزارة البيئة كي يضع ملفات البيئة الخطيرة على قاعدة استراتيجية وعلى سكة الحل. الا أن القوى السياسية التي اختارت حقيبة البيئة رغم كل الاخفاقات، لم تتعلم من التجربة السابقة أن مقاربة القضايا البيئية لا تكون على طريقة الجمعيات عبر الحملات الفولكلورية للنظافة! او على الارجح انها تعلمت درسا آخر يقول إن السياسة في لبنان غنيمة، كما كان يحصل دائما... ومن دون حساب!

السلة اللبنانية

الأندية «لا تحفظ العِشرة»

سابا وخوري خارج الضوء

حسين سمور

منذ حوالى الشهر، لم تتوقف أخبار الانتقالات في كرة السلة اللبنانيّة. فور انتهاء موسم 2018 ـ 2019، بدأ نادي المريميين الشانفيل العمل على تدعيم صفوفه، لتتبعه الأندية الأخرى سريعاً. خلال الأسابيع الماضية، كانت الأندية اللبنانية «تتصارع» من أجل التوقيع مع اللاعبين اللبنانيين، قبل أن تفتح ملف اللاعبين الأجانب. حافظ الرياضي ـ بيروت على لاعبيه، وفي مقدمهم وائل عرقجي والمخضرم اسماعيل أحمد. الأمر لم يكن مفاجئاً، لكن المفاجأة الكبرى جاءت من ملعب غزير، وتحديداً عندما أعلنت إدارة النادي الأخضر الجديدة برئاسة إيلي بحشوشي تخليها عن اللاعب صباح خوري. الأخير لعب 12 عاماً بقميص نادي الحكمة، حتى إنه رفض الخروج من غزير في أصعب الظروف التي مر بها النادي، وخاصة بعد استقالة الرئيس التاريخي لـ«القلعة الخضراء» أنطوان الشويري. مسيرة صباح خوري مع الحكمة كانت بين (2002 ـ 2005)، (2007 ـ 2009)، (2010 ـ 2012)، و(2015 ـ 2019). لم يكن أكثر المتشائمين يتوقع أن يخرج خوري بهذه الطريقة التي أقل ما يقال فيها إنها «غير لائقة»، بحق نجم وقف إلى جانب النادي في أصعب الظروف، وحتى إنه لم يتلقّ راتبه خلال فترات طويلة، أو أنه كان يتقاضى الراتب على دفعات متقطعة نتيجة الظروف الصعبة التي مر بها النادي في السنوات الأخيرة.

قرار الإدارة لاقى ردود فعل غاضبة ومستنكرة، من قبل شريحة كبيرة من جماهير النادي الأخضر، التي اعتبرت أنه لا يجوز أن يُعامل صباح خوري بهذه الطريقة، بعد كل ما قدمه للنادي على مدى السنوات. اللاعب عبر عن حزنه وغضبه على القرار، مؤكداً أنه كان يتمنى أن ينهي مسيرته مع النادي الأخضر، وأن لا يكون خروجه من الحكمة بهذه الطريقة. وعزت مصادر متابعة للملف أن القرار باستبعاد خوري، والاعتماد على لاعبين صغار السن، مقابل التعاقد مع ثلاثة لاعبين أجانب مميّزين، بينهم والتر هودج، كان قراراً فنياً خالصاً. بالمقابل، أكدت مصادر لـ«الأخبار» أن قرار استبعاد خوري كان إدارياً بالدرجة الأولى، وذلك بسبب أن اللاعب لم يشارك في التحركات والتظاهرات التي نظمتها الإدارة الحالية (لم تكن حينها في منصبها) ضد الإدارة السابقة لنادي الحكمة، وحتى إن اللاعب لم يوقّع على العريضة التي وقّع عليها لاعبون في النادي، للمطالبة برحيل الإدارة السابقة، وذلك بحسب المصادر.

الجميع يذكر الموسم قبل الماضي، حينها كان الحكمة يعاني مالياً وإدارياً، لكن صباح خوري قاد مجموعة من اللاعبين صغار السن للفوز على نادي المريميين ـ الشانفيل، الذي كان حينها مدججاً بالنجوم، في مرحلة ربع نهائي بطولة لبنان لكرة السلة. حينها قال خوري «نادي الحكمة هو منزلي ومسيرتي، المال يأتي في آخر القائمة، فانا ألعب للقميص». كل التضحيات لم تشفع للاعب بالبقاء ولو إدارياً أو مساعداً فنياً في النادي، ليطوي صباح خوري صفحة الحكمة، ويتطلع إلى مشوار جديد، لن يكون طويلاً في كرة السلة اللبنانية، والأكيد أن فيه غصة كبيرة.

> **أكدت مصادر لـ«الأخبار» أن قرار استبعاد خوري كان إدارياً بالدرجة الأولى بخلاف ما أشيع**

خروج صباح خوري من الحكمة بهذه الطريقة يذكّر بما حصل مع واحد من أفضل المدربين في لبنان في السنوات الأخيرة. قاد باتريك سابا نادي بيروت من دوري الدرجة الثانية إلى دوري الأضواء، ومنذ الموسم الأول وصل بنادي بيروت إلى المربع الذهبي، ثم قدّم مستوى مميّزاً في البطولة العربية التي استضافها النادي على ملعبه في الشياح (حل في المركز الثاني خلف الإتحاد السكندري المصري). سابا نجح في بناء تركيبة متماسكة وخاصة على المستوى الدفاعي لناد حديث العهد في دوري الأضواء، حتى إنه كان منافساً محلياً وعربياً منذ الموسم الأول، لكن هذا لم يشفع للمدرب المجتهد، فاقيل في الموسم الأخير، ليتم التعاقد مع مدرب أجنبي هو الصربي ميودراغ بيريسيتش، الذي لم ينجح في أن يتوّج باللقب المحلي. وتؤكد مصادر سلوية متابعة للدوري المحلي أن باتريك سابا لم يكن يستحق الإقالة، وخاصة أنه قاد النادي إلى الأضواء بسرعة كبيرة. وكان سابا قد أقبل أيضاً من تدريب منتخب لبنان الأول، بعدما قاده في مرحلة من التصفيات المؤهلة إلى كأس العالم. في تلك الفترة، نجح سابا في إعادة المنتخب إلى سكة الانتصارات في التصفيات، بعد المستوى الضعيف للبنان تحت قيادة المدرب الليتواني رامونـاس بوتاوتاس، لكن هذا أيضاً لم يشفع له، فاقيل وعيّن بدلاً منه سلوبودان سويوتيتش، الذي لم ينجح بدوره في قيادة المنتخب إلى نهائيات كأس العالم. هي نتائج لا شك أنها تنصف عمل المدرب خلال فترته مع بيروت والمنتخب.

تعرض باتريك سابا للظلم عندما اقيل من تدريب بيروت والمنتخب اللبناني (مروان طحطح)

الكرة اللبنانية

«دودو»: لا جديد في المفاوضات مع النجمة بشأن معتوق

عبد القادر سعد

خرق خبر نيّة لاعب فريق النجمة وقائد منتخب لبنان حسن معتوق تجديد عقده مع ناديه لثلاث سنوات، الهدوء الذي طغى على عطلة نهاية الأسبوع كروياً. يوم أمس (الأحد) كان هناك حديث من أكثر من جهة عن أن معتوق حسم أمره وقرر تجديد العقد مع النجمة. خبرٌ بدا مفاجئاً في ظل المعلومات الواردة عن أن توقيع معتوق مع أي نادٍ من الصعب أن يحصل قبل نهاية الشهر الحالي، وتحديداً بعد ختام الدور نصف النهائي من منطقة غرب آسيا في كأس الاتحاد الآسيوي، وتوضّح صورة العهد في المسابقة.

يوسف محمد «دودو»، وهو صديق معتوق المقرب، والمكلّف من قبل اللاعب إجراء المفاوضات مع الأندية المهتمة، أكّد في حديث مع «الأخبار» أن ما قيل عن تجديد العقد غير صحيح. «ليس هناك جديد في عرض النجمة الذي قُدّم أخيراً خلال شهر رمضان والذي وجد معتوق أنه لا يتناسب مع طموحاته»، يقول محمد لـ«الأخبار».

وعلمت «الأخبار» أن النجمة قدّم عرضين حتى الآن، الأول لا يرقى إلى أن يكون عرضاً نظراً إلى الفارق بين ما قدّمه النجماويون وما يفكّر به معتوق. أما الثاني فقد كان بقيمة أكبر، لكن أيضاً لم يقارب ما يطلبه قائد منتخب لبنان، والعرض لم يكن خيالياً كما أشيع سابقاً. حتى إن عرض النجمة هو أقل من عرض الأنصار الذي تقدم به الأخضر بعدما رفع قيمة عرضه من 600 ألف الى 700 ألف دولار، لكن معتوق لا يزال يتريّث في الرد على تلك العروض، فهو حتى الآن يملك الكثير من الوقت من جهة، وأن نادي العهد لم يدخل على خط المفاوضات ولم يقدم أي عرضٍ للاعب بشكل رسمي من جهة ثانية.

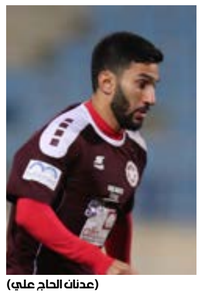
(عدنان الحاج علي)

> **علمت «الأخبار» أن النجمة قدّم عرضين حتى الآن**

العهد في هذه الفترة يركّز على مباراته مع الوحدات الأردني في ذهاب نصف النهائي في 17 الجاري في عمّان، وليس في وارد الانشغال في أمور أخرى قبل المباراة الثانية مع الوحدات في 24 الجاري في بيروت.

من جهة أخرى، يتجّه الأنصار الى حسم هوية المدير الفني الجديد للفريق هذا الأسبوع، بعد غربلة العديد من السير الذاتية لمدربين عرب وأجانب. وقد طُرح أكثر من اسم كالمغربي محمد الساهل والسوري نزار محروس، لكن مصادر أنصارية أكّدت أن القرار لم يتّخذ بعد. فما يهم الأنصاريين أن يتناسب عقد المدرب مع الميزانية الموضوعة والتي تتراوح بين ستة وسبعة آلاف دولار شهرياً وهو المبلغ الذي كان يحصل عليه المدرب الأردني عبد الله أبو زمع. فالأنصاريون يتحسّبون أن يتم الاتفاق مع مدرب قد يطلب مساعداً له، وبالتالي سيفرض ذلك أعباء مالية إضافية. وعليه، فإن التوجه لدى المسؤولين في النادي أن لا تكون الكلفة أعلى من عشرة آلاف دولار للمدرب الجديد ومساعده.

في النجمة، ستتسارع هذا الأسبوع وتيرة المفاوضات بهدف تدعيم الفريق للموسم المقبل، حيث إن هناك أكثر من اسم على طاولة المسؤولين كلاعب فريق الإخاء الأهلي عاليه أحمد عطوي، ولاعب فريق البقاع كالفن ضو، وسط منافسة من نادي الأنصار الذي تبدو حظوظه أكبر لضمّ اللاعب.

أخبار محلية

مجموعة سهلة للبنان

أسفرت قرعة تصفيات بطولة أمم آسيا لكرة السلة 2021، عن وقوع لبنان في مجموعة سهلة نسبياً. وحل لبنان في المجموعة الرابعة برفقة كل من «البحرين، الهند والعراق». وضمت المجموعة الأولى منتخبات «الفيليبين، كوريا الجنوبية، إندونيسيا وتايلاند»، والثانية منتخبات «ماليزيا، الصين، اليابان وتايبيه»، والثالثة منتخبات «هونغ كونغ، نيوزيلندا، أوستراليا وغوام»، والخامسة «قطر، السعودية، سوريا وإيران»، فيما ضمت المجموعة السادسة منتخبات «الأردن، كازاخستان، سريلانكا وفلسطين».

حلبي نائباً لرئيس الاتحاد الآسيوي

انتخب رئيس الاتحاد اللبناني لكرة السلة أكرم الحلبي نائباً أول لرئيس الاتحاد الآسيوي للعبة، لولاية تمتد على أربع سنوات، وذلك في الانتخابات التي جرت نهاية الأسبوع في مدينة بنغلور الهندية. وبهذا بات الحلبي أول لبناني يتبوّأ مركز النائب الأول لرئيس اتحاد أكبر قارة في العالم. والحلبي، المولود في عام 1968، دخل المعترك الإداري الرياضي منذ سنوات عدة، وكان رئيساً فخرياً لنادي المريميين الشانفيل (ديك المحدي)، ثم رئيساً فخرياً لنادي التضامن (ذوق مكايل) فعضواً في اللجنة الإدارية للاتحاد اللبناني لكرة السلة في 16 كانون الأول عام 2016، ثم رئيساً للاتحاد بالتزكية في 28 تموز من العام الفائت.

قرعة غرب آسيا للناشئين

حلّ منتخب لبنان لكرة القدم للناشئين في المجموعة الأولى لبطولة غرب آسيا (دون 15 عاماً) التي ستُقام في الأردن من 1 تموز المقبل الى 11 منه بمشاركة تسعة منتخبات. وأسفرت القرعة، التي أجريت في العاصمة الأردنية عمّان أمس الأحد، عن وقوع لبنان مع البحرين وسوريا، فيما ضمّت المجموعة الثانية كلاً من: الأردن، فلسطين وعُمان، والثالثة: السعودية، الكويت والعراق. ويلتقي في اليوم الأول من منافسات دور المجموعات في 1 تموز المقبل، سوريا مع لبنان (16:00 بتوقيت الأردن)، عمان مع الأردن (19:00) والعراق مع السعودية (22:00) على استاد الأمير محمد في مدينة الزرقاء. وتستكمل المنافسات في يومها الثاني في 3 تموز، فيلتقي البحرين مع سوريا (16:00)، فلسطين مع عمان (19:00)، والكويت مع العراق (22:00). فيما يلتقي في اليوم الثالث والأخير من الدور الأول في 5 تموز، لبنان مع البحرين (16:00)، الأردن مع فلسطين (19:00) والسعودية مع الكويت (22:00). وسيلعب دور المجموعات بنظام الدوري من مرحلة واحدة، حيث سيتم تحديد مراكز الفرق في المجموعات بعد الدور الأول.

روجيه فغالي يحتفظ برالي جزين الثامن

احتفظ السائق روجيه فغالي وملّاحه، جوزيف مطر، على سكودا فابيا «ار 5» بلقب رالي جزين السنوي الثامن الذي نظّمه النادي اللبناني للسيارات والسياحة (ATCL) في محافظة الجنوب بمشاركة 22 سيارة وبرعاية اتحاد بلديات جزين. واحتل باتريك نجيم وملّاحه تيبري روحانا، على ميتسوبيتشي لانسر «ايفو 9» المركز الثاني بفارق 3 دقائق و17 ثانية عن الأول، وجاء ميشال صليبي وملاحه روني مارون على فورد فييستا «ار 5» في المركز الثالث بفارق 3 دقائق و34 ثانية عن الأول وبفارق 17 ثانية عن الثاني.

Fenicia Bank فينيسيا بنك

دعوة لحضور الجمعية العمومية العادية السنوية

ان مجلس إدارة فينيسيا بنك ش.م.ل. يدعو حضرات المساهمين لحضور الجمعية العمومية العادية السنوية التي ستعقد في مركز الادارة العامة للمصرف في بيروت، شارع فوش، وذلك في تمام الساعة الواحدة من بعد ظهر يوم الجمعة الواقع فيه ٢٠١٩/٦/٢٨ وذلك للتداول في جدول الأعمال التالي:

١ - تلاوة ومناقشة تقريري مجلس الادارة العام والخاص عن اعمال المصرف لسنة ٢٠١٨
٢ - تلاوة ومناقشة تقارير مفوضي المراقبة عن اعمال المصرف لعام ٢٠١٨
٣ - المصادقة على الميزانية وحساب الارباح والخسائر لسنة ٢٠١٨ واتخاذ القرار المناسب بشأن ارباح العام ٢٠١٨
٤ - ابراء ذمة رئيس واعضاء مجلس الادارة عن اعمال سنة ٢٠١٨
٥ - تحديد تعويضات ومخصصات رئيس واعضاء مجلس الادارة.
٦ - الترخيص بالاعمال الخاضعة لاحكام المادتين ١٥٨ و ١٥٩ من قانون التجارة والمادة ١٥٢ من قانون النقد والتسليف
٧ - تجديد تعيين احد مفوضي مراقبة المصرف وتحديد اتعابه
٨ - أمور أخرى متفرقة او طارئة

يترتب على المساهمين الذين يرغبون في حضور هذه الجمعية التقيد بأحكام النظام الاساسي للمصرف ولكل مساهم حق الاشتراك في الجمعية او انتداب ممثل عنه على ان يكون الممثل نفسه مساهما وبحق لجميع المساهمين ان يطلعوا في مركز الادارة العامة للمصرف على المستندات المشار اليها في المادة ١٩٧ من قانون التجارة اعتبارا من اليوم الخامس عشر الذي يسبق الاجتماع.

عن مجلس الادارة
عبد الرزاق عاشور
رئيس مجلس الادارة – المدير العام

بنك بلوم للتنمية ش م ل
مصرف إسلامي

البيانات المالية المدققة

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ مقارنة مع ٣١ كانون الأول ٢٠١٧

(القيم بملايين ل.ل.)

بيان المركز المالي المدقق	كما في ٢٠١٨/١٢/٣١	كما في ٢٠١٧/١٢/٣١
الموجودات		
الصندوق و مؤسسة الإصدار	٢٠٠,٤٩٥	١٤٧,٥٠٢
المصارف و المؤسسات المالية	٢٥,١٢٤	٣٧,٩٠٤
المركز الرئيسي، الفروع، المؤسسة الأم و الشقيقة و التابعة في الخارج	١٢٢,٠١٣	١١٢,٠١٣
مرابحات – زبائن	٣٧,٦٣٣	٣٩,٧٤٦
مدينون بموجب قبولات	٤٣	٧٦١
أصول ثابتة مادية	١٢,٩٨٩	١٢,٥٢٤
أصول ثابتة غير مادية	٥١	١٧
موجودات أخرى	٤,٥٠٠	٤,٥٠٠
حسابات التسوية و حسابات مدينة أخرى	٣١٩	٢١٣
مجموع الموجودات	**٤٠٤,٢١٧**	**٣٥٥,٣٣٠**
المطلوبات و حقوق المساهمين		
المطلوبات		
حسابات العملاء	٢٧,٧٠٥	٢٣,٤٤٦
تعهدات بموجب قبولات	٤٣	٧٦١
مطلوبات أخرى	١,٩٤١	١,٨٠٥
حسابات التسوية و حسابات دائنة أخرى	٦٦١	٨٥٨
متوجبات منافع التقاعد للموظفين	١,٠٥٧	٩١٠
مؤونة مخاطر و اعباء	٣٠	٠
مجموع المطلوبات	**٣١,٤٣٧**	**٢٧,٧٨٠**
حسابات الاستثمار المطلقة (زبائن)	**٢٩٤,٣١٨**	**٢٥٧,٨٩٧**
حسابات الاستثمار المطلقة (مصارف)	**٥,٨٠٦**	**٠**
إحتياطي مخاطر الاستثمار	**٢,٠٩٧**	**١,٤٧٢**
ودائع منشؤها عقود إئتمانية	**٠**	**٢,٤١١**
حقوق المساهمين		
رأس المال	٥٢,٥٠٠	٥٢,٥٠٠
احتياطي قانوني	١,٣٤٧	٨٤٩
احتياطي مخاطر مصرفية غير محددة	٠	٢,٣٩٧
إحتياطي عام محتسب على اساس محفظة مرابحات التجزئة	٠	٥٦
إحتياطي عام غير قابل للتوزيع	٢,٣٧٨	٠
نتائج سابقة مدورة – أرباح	٩,١٣٨	٥,٠٢٧
نتائج الدورة المالية – أرباح	٥,١٩٦	٤,٩٨٦
مجموع حقوق المساهمين	**٧٠,٥٥٩**	**٦٥,٨١٥**
مجموع المطلوبات و حقوق المساهمين	**٤٠٤,٢١٧**	**٣٥٥,٣٣٠**

(القيم بملايين ل.ل.)

بيان الدخل المدقق	للفترة المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١	للفترة المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١
إيرادات ومكاسب الاستثمارات الممولة بالتضامن او ذاتيا	**٢٢,٢٥٥**	**١٧,٢٨٨**
إيرادات البيوع المؤجلة و التمويلات (زبائن) – عمليات المرابحة	٣,١٦١	٢,٩٦٠
إيرادات البيوع المؤجلة و التمويلات (مصارف) – عمليات وكالة بالإستثمار و مرابحة	١٩,٠٩٤	١٤,٣٢٨
مصاريف عائدات الاستثمارات المطلقة المدفوعة للزبائن	**(١١,٤١٦)**	**(٨,١٩٥)**
اجمالي عائدات استثمارات مطلقة للزبائن	(١٨,٣٤٥)	(١٢,٩٤٥)
نصيب المصرف من ادارة حسابات الاستثمارات المطلقة بصفته مضارب	٦,٨٨٣	٤,٢٥٠
صافي ايرادات ومكاسب الاستثمارات الممولة بالتضامن او ذاتيا	**١٠,٧٩٣**	**٨,٥٩٣**
الإيرادات و المصاريف و المكاسب و الخسائر من أنشطة أخرى	**٤٣٣**	**٥١٣**
إيرادات الخدمات المصرفية	٤٣١	٤٧٣
إيرادات اخرى	٢	٤٠
إجمالي إيرادات المصرف	**١١,٢٢٦**	**٩,١٠٦**
الأعباء الإدارية و العمومية	**(٤,١٨٤)**	**(٤,١٩٠)**
الرواتب و الأجور و ملحقاتها	(٣,٤٥٧)	(٣,٠٣٠)
النفقات التشغيلية العامة	(١,٢٢٧)	(١,١٦٠)
مخصصات إستهلاكات و مؤونات الأصول الثابتة المادية و غير المادية	**(٢٧٨)**	**(٢٨٧)**
ارباح / (خسائر) بيع اصول ثابتة مادية	**٠**	**(٣)**
النتائج قبل المؤونات	**٦,٢١٤**	**٤,٦٢١**
صافي الإسترادات - مؤونة على ذمم البيوع المؤجلة / زبائن	**٠**	**١,٢٧٥**
النتائج العادية قبل الضريبة	**٦,٢١٤**	**٥,٩٠١**
الضريبة على الأرباح	(١,٠٦٨)	(٩١٥)
نتائج الدورة المالية - أرباح	**٥,١٩٦**	**٤,٩٨٦**

خارج بيان المركز المالي	كما في ٢٠١٨/١٢/٣١	كما في ٢٠١٧/١٢/٣١
توظيفات الاموال – عمليات مرابحة	١٤,٦٦٩	١٤,٧٩٥
اعتمادات مستندية مفتوحة غير قابلة للنقض	١,٧٦٩	١,٦٢٧
تعهدات لتنفيذ عمليات مرابحة للزبائن	٢,١٥٥	٢,١٤٥
كفالات و تكفلات على سندات	٩٨٠	٦٠٣
كفالات شخصية	٣١٥,٩٤١	٣١٢,١٥٣
كفالات عينية	٣١,٨٢٢	٣٨,٠٢٢
كفالات نقدية	٤,٨٧٢	٤,٥١٨

الإدارة العامة – كورنيش المزرعة
كورنيش المزرعة، بولفار صائب سلام، بناية بلوم بنك
هاتف: ٣ /١/٢ ٧٥١٠٩٠ (٩٦١-١) – فاكس: ٧٥١٠٩٤ (٩٦١-١) – لمزيد من التوضيح مراجعة: www.blomdevelopment.com

مفوضو المراقبة: أرنست و يونغ – BDO سمعان غلام وشركاه

بيروت الإدارة العامة

دوري الأمم الأوروبية

البرتغال تعانق السماء

تواصلت عقدة المنتخب الهولندي منذ البداية، فخلق الفرص، وهدّد مرمى سيليسن في أكثر من مناسبة. وبعد الفوز ببطولة أوروبا عام 2016 على حساب المنتخب الفرنسي، دخل البرتغاليون التاريخ لكونهم المنتخب الأول الذي يحقق لقب دوري الأمم الأوروبية. واستفادت البرتغال من خبرة لاعبيها الذين يقودهم المخضرم كريستيانو رونالدو، للتفوّق على لاعبي هولندا الشبان، الذين لا يملكون خبرة كبيرة في المواعيد الكبرى. واستفادت البرتغال أيضاً من عاملي الأرض والجمهور، على اعتبار أن اللقاء جرى على ملعب «دراغاو» في بورتو.

تأثرت هولندا بخوضها نصف نهائي قوي جداً مع المنتخب الانكليزي، ولعب 120 دقيقة يوم الخميس الماضي، فيما كانت

> فاز المنتخب البرتغالي بجائزة مالية قدرها 10,5 مليون يورو

البرتغال قد تجاوزت سويسرا في الوقت الأصلي يوم الاربعاء، أي إن المنتخب البرتغالي كان له يوم راحة إضافي.

وفي التفاصيل، بدأ المنتخب البرتغالي اللقاء بصورة قويّة، فتوغل برناردو سيلفا داخل منطقة الجزاء الهولندية في الدقيقة الثالثة، ولكنه لم ينجح في تجاوز المدافع القوي فيرجيل فان دايك. سيطر الهولنديون على الكرة في الشوط الأول، ولكن من دون فعالية تذكر، حتى إنهم لم ينجحوا في التسديد على المرمى طيلة 45 دقيقة. مع انتصاف الشوط تحرك البرتغاليون أكثر، فسدّد أفضل لاعب في العالم كريستيانو رونالدو كرة قوية على مرمى سيليسن، حولها فان دايك إلى ركلة ركنيّة. حاول رونالدو في أكثر من مناسبة عبر التسديد من خارج القوس، ومن خلال الرأسيات، لكنه لم ينجح. في الدقيقة الـ29، جاء الدور على برونو فيرناندیز الذي سدّد بقوة على المرمى، ولكن سيليسن تمكن من إنقاذ أكثر من كرة. وفي الدقائق الأخيرة، حاول برناردو سيلفا وسيميدو، ولكن الدفاع الهولندي كان حاضراً، لينتهي الشوط الأول بنتيجة سلبية.

في الشوط الثاني دخل المنتخب الهولندي بصورة مغايرة. حاول جيورجينهو فاينالدوم التوغل داخل الدفاعات البرتغالية، ولكنه سقط في فخ التسلسل. سيطرت هولندا نسبياً على منتصف الملعب، ولكن من دون خطورة، فكان كريستيانو رونالدو ورفاقه الأخطر عبر الهجمات المرتدة، حتى جاء الهدف من تسديدة قوية في الدقيقة الـ60 عبر المهاجم البرتغالي غونزالو غوديس. حاول الهولنديون تعديل النتيجة، ولكن مهفيس ديباي لم ينجح في تحويل كرة سهلة برأسه إلى هدف عند الدقيقة الـ65. وفي الدقائق الأخيرة من عمر اللقاء، سيطر كريستيانو رونالدو وزملاؤه على المباراة، وتمكّنوا ضبط إيقاع اللعب بالطريقة التي تناسبهم، إلى أن وصلوا للنهاية.

وإضافة الى الفوز باللقب، فاز المنتخب البرتغالي بجائزة مالية قدرها 10,5 ملايين يورو.

واحتل المنتخب الإنجليزي المركز الثالث في النسخة الأولى من بطولة دوري الأمم، بتغلبه بركلات الترجيح (6-5) على المنتخب السويسري، إثر انتهاء الزمنين الأصلي والإضافي بالتعادل السلبي، على إستاد دومافونسو هنريكيز في البرتغال أيضاً. وقدم المنتخب الإنجليزي مباراة قوية، وكان الأفضل في أغلب أوقات المباراة، وحرمته العارضة التقدم بالنتيجة في ثلاث مناسبات.

(الأخبار)

استحق المنتخب البرتغالي الفوز (أ ف ب)

مونديال السيدات 2019

عودة ناجحة لإيطاليا ورقم قياسي برازيلي

حققت إيطاليا عودة موفقة الى كأس العالم للسيدات التي غابت عنها منذ (1999)، وذلك بفوزها على أستراليا (2-1) في الجولة الأولى من منافسات المجموعة الثالثة، للنهائيات الثامنة المقامة في فرنسا حتى السابع من تموز/يوليو.

وبعدما كانت طرفاً في النسخة الأولى التي أقيمت في الصين عام 1991 ووصلت الى ربع النهائي حيث خرجت على يد النروج (2-1)، غابت إيطاليا عن النسخة التالية عام 1995 ثم خرجت من الدور الأول في الشوط الأول، وإننا رضخنا كثيراً لطريقة لعب الأستراليات. في إيطاليا في طريقها إلى خسارة مباراتها الأولى بعدما أنهت الشوط الأول متخلفة أمام أستراليا، بهدف سجّلته سامانثا كير بعدما تابعت ركلة جزاء سددتها بنفسها وصدّتها الحارسة لاورا جولياني.

لاعبة يوفنتوس باربارا بونانسيا فرضت نفسها نجمة اللقاء بإدراكها التعادل في الدقيقة (56) بعد خطأ فادح من المدافعة الأسترالية كلير بولكينغهورن، ثم خطفت الفوز بتسجيلها هدفاً قاتلا للأوروبيات من ركلة حرة في الدقيقة الخامسة من الوقت بدل الضائع. وأشادت مدربة إيطاليا ميلينا بيرتوليني بلاعباتها بالقول «لقد دفعنا بالمزيد من المهاجمات في الشوط الثاني لأننا أردنا الفوز، لكن الفتيات قادرات أيضاً على الدفاع وليس فقط للتسجيل».

وأوضحت،«خلال استراحة الشوطين، قلنا إننا لم نلعب بالطريقة المناسبة في الشوط الأول، وإننا رضخنا كثيراً لطريقة لعب الأستراليات. في الشوط الثاني عدنا بشكل جيد على الصعيد التكتيكي»، معتبرة أن «الفوز بالمباراة وبدء البطولة بهذه الطريقة هما أمر مهم للغاية على الصعيد المعنوي، أنا متأكدة من أننا الفريق القوي في كأس العالم هذه».

> أصبحت البرازيلية كريستيان أكبر لاعبة تسجل «هاتريك» في كأس العالم

المركز الثاني بفارق الأهداف خلف البرازيل، التي حققت بداية قوية بفوزها الكبير على جامايكا في غرونوبل، بثلاثية نظيفة سجلتها كريستيان (15 و50 و64)، رافعة رصيدها الشخصي الى 10 أهداف في كأس العالم. وأصبحت كريستيان (34 عاماً و25 يوماً)، أكبر لاعبة تسجل «هاتريك» في كأس العالم، متفوقة على أسطورة المنتخب الأميركي كارلي لويد (32 عاماً و355 يوماً ضد اليابان في نهائي 2015). حتى إن كريستيان التي باتت أول برازيلية تسجل ثلاثية في النهائيات منذ 1999 (بريتينيا سيسي ضد المكسيك 7-1)، تفوّقت على كريستيانو رونالدو نجم المنتخب البرتغالي ويوفنتوس الإيطالي، أكبر لاعب يسجل «هاتريك» في النهائيات عن 33 عاماً و130 يوماً، وذلك في مباراة الدور الأول ضد إسبانيا (3-3) في نهائيات مونديال روسيا 2018.

وكان بإمكان البرازيل التي تخوض النهائيات مع مارتا، الهدافة التاريخية للبطولة (15)، أن تخرج بغلة أكبر لو نجحت أندريسا الفيش في ترجمة ركلة جزاء في الدقيقة 38، لكنها اصطدمت بتألق الحارسة الجامايكية سيدني شنايدر. وكانت مباراة عصر أمس مميزة للاعبة الوسط فورميغا التي أصبحت حاملة الرقم القياسي في عدد المشاركات في المونديال (7 بفارق مشاركة أمام اليابانية هوماري ساوا)، وأكبر لاعبة في التاريخ (41 عاماً و98 يوماً) لتتفوّق على الأميركية كريستي رامبوتي (40 عاماً و12 يوماً في تموز/يوليو 2015 خلال مونديال كندا).

وفي منافسات المجموعة الرابعة التي تضم الأرجنتين واليابان وصيفة بطلة النسخة الماضية، خرجت إنكلترا منتصرة من مباراتها الافتتاحية للمرة الأولى منذ 1995، والثانية فقط من أصل 5 مشاركات (وصلت الى ربع النهائي في 1995 و2007 و2011 وحلت ثالثة في 2015)، وذلك على حساب جارتها اسكتلندا، الوافدة الجديدة الى النهائيات العالمية، بهدفين لنيكيتا باريس (14 من ركلة جزاء) وإيلين وايت (40)، مقابل هدف لكلير إمسلي (79).

وتوّجت الولايات المتحدة بلقب 2015 وهي تبدأ مسعاها لإحراز لقبها الرابع الثلاثاء ضد تايلاند في المجموعة السادسة التي تضم تشيلي والسويد وصيفة 2003.

أعلن نادي باريس سان جيرمان الفرنسي، أنّ نجمه البرازيلي نيمار، الذي أصيب في كاحله الأيمن في صفوف منتخب بلاده سيغيب عن الملاعب لأربعة أسابيع. وأرسل نادي العاصمة الفرنسية طبيبين الى البرازيل للإشراف على حالة نيمار، فتبيّن أنه «يعاني من التواء حاد في أربطة الكاحل الأيمن من دون أن يكون في حاجة الى عملية جراحية»، كما ذكر سان جيرمان في بيان له. وأضاف: «علاج هذه الإصابة يتطلب عملاً وقائياً. ومن المتوقع عودة مهاجم باريس سان جيرمان الى الملاعب في غضون أربعة أسابيع»، أي قبل انطلاق الدوري الفرنسي المقرر في 10 آب/ أغسطس المقبل.

استراحة

كلمات متقاطعة 3178

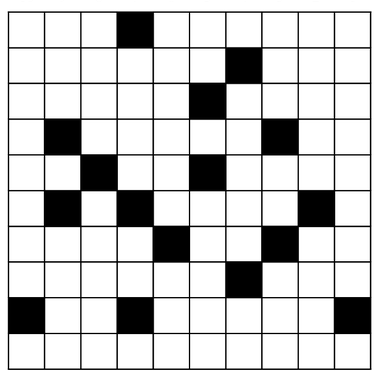

أفقيا

1- لباس تقليدي ياباني – من شعار الجيش اللبناني – 2- من أيام الأسبوع – لقب أمبراطور اليابان – 3- ماركة ساعات – مجموعة إثنية من شبه القارة الهندية خصوصاً في سيريلانكا لهم عادات وتقاليد تاريخية عريقة ولغة من أقدم لغات الهند – 4- وَرَك – كلمة تركية تعني الحارس أو الشخص المكلف بإثارة الحارات الصغيرة – 5- عائلة صحافي وسياسي لبناني راحل أنشأ جريدة الرقيب في البرازيل – للتعريف – حيّة زعم العرب أنها تطير – 6- أخذ ناحية اليمين في السير – 7- أرتفع النبات – أصلح العمل – ثوبك ولباسك – 8- لعاب الفم – من الأزهار – 9- مصباح – بحر – 10- مدينة في المملكة العربية السعودية

عمودياً

1- فنانة ومغنيّة لبنانية – 2- يقاتل – لون زهري بالأجنبية – 3- عون وغوث – حرف نصب – باقة القمصين – 4- منخفضات بين الجبال والتلال عبارة عن مسالك للسيول والرياح – جرذ بالأجنبية – 5- وشى – آلة أو وعاء ذو سعة معيّنة من حديد أو خشب يُستعمل للسوائل أو الحبوب كقيمة وزن – 6- عائلة شاعر أميركي راحل من أعظم شعراء بلاده إستعمل التعابير الشعبية وتغنّى بالحريّة والحبّ – بجعله كل انسان – 7- إسم حمله سبعة من أباطرة جرمانيا والنمسا – سنوّر – 8- جنس توت شهير – مدينة تركية على بحر ايجه – 9- جوابي على السؤال – مسح يديه ووجهه بالتراب للصلاة – 10- ماركة سيارات

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- عادل كرم – فك – 2- موناليزا – 3- در – ميم – لمس – 4- إيمان – بوبك – 5- ارتحششتا – 6- شل – تور – أردّ – 7- راسين – بخار – 8- فن – بط – نا – 9- قري – رصيف – 10- حرب الخليج

عمودياً

1- عمر الشريف – 2- اودي – لا – رَح – 3- در – ما – سفير – 4- لامارتين – 5- كلينتون – را – 6- ريم – حر – بصل – 7- مز – بش – بطيخ – 8- الوشاح – فل – 9- ميثران – 10- كاسكار رانج

sudoku 3178

9		3				6		4
	1			6			8	
	2		3	1	4		5	
6		8	5		9	1		2
	9							
			6		2		9	
			8	2	3		7	
	7			5				
5		2				4		6

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3177

5	4	2	9	6	8	3	7	1
1	7	6	3	5	2	9	4	8
9	8	3	4	1	7	2	5	6
4	3	7	1	8	9	5	6	2
8	6	5	7	2	3	4	1	9
2	1	9	6	4	5	7	8	3
7	9	8	5	3	6	1	2	4
6	5	4	2	9	1	8	3	7
3	2	1	8	7	4	6	9	5

مشاهير 3178

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

أول سلاطين الدولة المملوكية من أصل تركماني. نُصّب سلطاناً على مصر في عام 1250 بعد أن تزوجته وتنازلت له عن العرش شجرة الدرّ سلطانة مصر

3+4+2+1 = خلاف الذلّ ■ 5+6+7+8 = راقصة مصرية ■ 10+9+11 = لقب تركي

حل الشبكة الماضية: **اميلي دكنسون**

إعداد
نعوم مسعود

رولان غاروس

نادال يعزّز رقمه القياسي

عزز الإسباني رافايل نادال رقمه القياسي في عدد ألقاب بطولة رولان غاروس الفرنسية، ثانية البطولات الأربع الكبرى في كرة المضرب، بتتويجه للمرة الثانية عشرة والثالثة توالياً، بفوزه على النمساوي دومينيك تيم (6-3)، (5-7)، (6-1)، و(6-1). وأصبح نادال أول لاعب في التاريخ (بين الرجال والسيدات، في عصر الاحتراف أو ما قبله)، يحرز لقب بطولة كبرى واحدة 12 مرة، متفوقا على الأوسترالية مارغريت كورت التي توّجت بلقب بطولة أوستراليا 11 مرة، علماً بأنها تحمل الرقم القياسي المطلق في عدد ألقاب البطولات الكبرى لدى اللاعبات (24 موزعة ما بين ما قبل عصر الاحتراف وما بعده).

ورفع «الماتادور» الإسباني البالغ 32 عاماً، رصيده في بطولات الغراند سلام الى 18 لقباً، بفارق اثنين فقط عن حامل الرقم القياسي السويسري روجيه فيدرر الذي سقط أمامه في الدور نصف النهائي في رولان غاروس، وأثبت أنه بلا منازع «ملك» البطولة الفرنسية وملاعبها الترابية، بتحقيقه فوزه الـ 93 في 95 مباراة خاضها على الملاعب الباريسية.

وفي مواجهة تيم المصنف رابعاً، والذي سبق له الفوز على نادال أربع مرات على الملاعب الترابية، أثبت الإسباني المصنف ثانياً علوّ كعبه ولا سيما بعدما خسر المجموعة الثانية بصعوبة، ليشن هجوماً بلا هوادة على منافسه في المجموعتين الثالثة والرابعة، ويسمح له بالفوز بشوط

واحد فقط في كل منهما، في مباراة استغرقت ثلاث ساعات ودقيقة واحدة.

وكانت الأوسترالية أشلي بارتي قد توّجت السبت بلقب بطولة رولان غاروس للسيدات، بعد التغلب في النهائي على التشيكية ماركيتا فوندروسوفا، بمجموعتين دون رد بواقع (6-1)، و(6-3)، في غضون 70 دقيقة.

بابوش وملادينوفيتش تحرزان لقب الزوجي

توّجت الفرنسيّة كريستينا ملادينوفيتش بلقب بطولة رولان غاروس، ثانية البطولات الأربع الكبرى في كرة المضرب، في فئة زوجي السيدات برفقة المجرية تيميا بابوش. وتفوقت بابوش وملادينوفيتش التي ستصبح اليوم المصنفة الأولى عالمياً في الزوجي، على الصينيتين دوان ينغبينغ وجانغ سايساي (6-2) و(6-3). وهي المرة الثالثة التي تتوّج فيها ملادينوفيتش بلقب بطولة غراند سلام بعد رولان غاروس 2016 مع مواطنتها كارولين غارسيا.

وبطولة أوستراليا المفتوحة 2018 مع بابوش. وخسرت ملادينوفيتش وبابوش ثلاث مباريات نهائية في البطولات الكبرى، وذلك في ويمبلدون الإنكليزية 2014، وفلاشينغ ميدوز الأميركية 2018، وبطولة أوستراليا المفتوحة مطلع العام الحالي.

الحصار والبقاء

عامر محسن

الهزيمة

في الأيديولوجيا والخطاب الأيديولوجي مقولة أتذكّرها على الدوام، قالها صديقٌ لي منذ سنوات طويلة، خلال نقاش اعتقد أنه كان عن البريسترويكا والتيارات المحدثة في الماركسية. أعلن محاوري، فجأة، أنه ضدّ فكرة «الإصلاح» من حيث المبدأ، كمنهجيّة، وفي أيّ سياقٍ تقريباً، وأنه يعتبر أنّ خلف كلّ حملة «إصلاحية» أهدافاً مشبوهة أو أجندة خفيّة. كان هذا القول صادماً في «رجعيّته»، خاصّة في زمن التسعينيات (زمن المراجعات و«التحديث»)، فاردف قائلاً: «إن أفضل طريقةٍ لأن تدمّر نظريّةً ما هي في أن تروّج لها بحسب مفهومك أنت عنها». هذا، تقريباً، هو ما حصل للعروبة، أقلّه منذ رحيل جمال عبد الناصر والانقلاب، من داخل النظام، على الناصريّة في مصر.

المسألة هي أنّ المفاهيم المتعدّدة للعروبة موجودةٌ ومتجاورة منذ نشأة الفكرة القوميّة في هذه الأرض. كانت هناك، منذ البدء، عروبة محافظة وعروبة «إثنية» وعروبة توالي البريطانيين، وقبل ذلك كلّه مشروعٌ لـ«مملكة عربيّة» برعاية فرنسيّة. بالمعنى الأعمق، العروبة هي سياسة حتميّة، والسؤال دوماً هو حول الشكل الذي ستأخذه. المقصد هو أننا، كعرب، سنعيش حول بعضنا البعض ومع بعضنا البعض سواء كنّا في دولة واحدة أو خمسين دولة، لأسباب جغرافية وتاريخية ليست في يدنا. في عصر التجزئة القائم، فإنّ أي سياسة يعتمدها بلدك هي، بالضرورة، «سياسة عربية»: خيارٌ يحدّد دورك ومكانك في الإقليم. حتّى الحركات «الانعزالية»، التي تقوم على رفض العروبة أو تكريس هويّاتٍ أصغر أو تأييد التجزئة، في لبنان والخليج والعراق وغيره، لم تكن يوماً حركات «استقلالية» أو «انعزالية» بالفعل؛ بل كان «القرار الوطني المستقلّ» يمرّ دوماً عبر شبكةٍ من التحالفات الخارجية والإقليمية، ترعاه وتدعمه ضدّ أجندةٍ أخرى. من هنا، فإنّ أميركا، حين تريد أن تهيمن، سيناسبها أيضاً أن تكون هناك «رابطة عروبية» تجمع الأنظمة التّابعة وتنظّم إيقاع السياسة في الإقليم.

ميزة الناصريّة لم تكن في أنّها تنتمي إلى «العروبة الثوريّة»، فقد كانت هناك حركات أخرى في هذا التيّار وبعضها وصل أيضاً إلى الحكم، بل في أنّها كانت التيّار العروبي الوحيد الذي تحوّل، حقّاً، إلى حركةٍ شعبيّة لها حاضنة وشرعيّة (وإن كانت مرتبطة عضوياً وبشكل لصيق بالدولة وبرعايتها). وهذه الشرعية مكرّسة في مصر ومع امتداداتٍ خارجها. «العروبة الحقيقية» من هذا المنظار، لا يمكن أن تكون حليفة للاستعمار، ولا تكرّس تراتبية في الثروة والمكانة بين الناس، ولا هي مفهوم «إثني»، موجودٌ فحسب عبر التضحيات، على طريقة «أنا وأخي على ابن عمّي». «العروبة الحقيقية» تعني أساساً أنّ كلّ العرب متساوون، وأنّ هدفهم المشترك هو التحرّر (بالمعنيين، التحرّر من التخلّف ومن الحالة الاستعمارية في العالم). وإنّ ثروات العرب وقضاياهم هي ملكٌ مشترك لهم - من الأسباب التي كانت تثير جنون أنظمة النّفط تجاه عبد الناصر، قبل السياسات، هي أنّه كان يحمل خطاباً، أقلّه حتى سنة 1967، يعيد النظر في تقسيم الحدود والثروة على المستوى العربي، كما على المستوى الداخلي لكلّ بلد، ويسخّر من فكرة أن تحتكر بضع عائلات في الخليج جلّ ثروة العرب.

لهذه الأسباب، نكرّر، لا يمكن للعروبة «الثورية» أن تكون إلّا كحركة شعبيّة تفعل في التاريخ، لا «نصّاً خطابياً» يكرّره مثقّفون ولا أحزاباً موجّهة ولا أدلوجة لنظام حاكم. وحين خسرت الناصريّة هذه الصفة خسرت العروبة إمكانها التحرّري. وهذا حصل بالتدريج وليس في لحظةٍ واحدة كما نتخيّل أحياناً: خسارة الحرب، كبح المشروع الناصري ومحاصرته، الأزمة الاقتصادية ثم، في النهاية، «الانقلاب من الداخل». والسادات لم يبنِ حركة شعبية بديلة ولا هو أراد ذلك؛ وهذه من الأسباب التي تجعل الرئيس المصري الحالي منتجاً «ساداتياً» خالصاً، ولا علاقة له بعبد الناصر (عبد الناصر، عدا عن سياسته الاجتماعية، خرج من جيش يخترقه النفوذ البريطاني ليواجه بريطانيا ويُخرجها من مصر. تخيّلوا لو أنّه كان ضابطاً مصرياً تامر مع رؤسائه البريطانيين حتى يسلّموه الحكم، فتفهمون الفارق).

4 تشرين الثاني 1979. طلاب إيرانيون يقتحمون السفارة الأميركية في طهران (أ ف ب)

> لو وصلت الأمور إلى درجة الخطر، فإنّ الإيرانيين يفهمون شروط اللعبة، وهم «سيفعلون شيئاً ما»

خارج إطار التحرّر والمساواة، تصبح العروبة شيئاً آخر: كلام معسول، تراث وتقاليد، أساطير تاريخية، وفكرة «التضامن العربي» التي سادت في العقود الأخيرة هي من نمط التعاون الاعتيادي الذي يفترض به أن يجري بين أي مجموعة دول متجاورة (هذا إذا افترضنا أن «التضامن» مع أنظمة عدوّة هو أمرٌ محمود أصلاً). من دون ترجمةٍ على أرض الواقع والمجتمع، لا تعني الأفكار والهويات شيئاً كثيراً، وإنّك أن تفترض أنّه، «لأننا عرب»، فإنّ ذلك يفرض التزامات ما أو توقّعات من أحد. في عالم العلاقات الدولية والمصالح، الدم يصبح ماءً بسهولة. وفي كلّ الأيديولوجيّات، ليست المشكلة في أن تتكلّم عن بديهيّة مشروعك أو «الحتمية التاريخية» أو أن التاريخ سيأخذك، وحده، إلى حيث تريد (وكلّ هذه الأساطير التي تؤسّس لهويتك أو تعطي الجماهير ثقة في النصر). المشكلة هي أن تصدّق هذه المقولات وتعتمد عليها، حين تتامل الحركات السياسية التي تمكّنت من النجاح والصمود حول العالم (من الثورات البيسارية إلى أكثر الحركات الدينية طهوريةً) أنت تجد دوماً، خلف الشعارات، شخصاً أو مجموعة أشخاص لديهم عقل تكتيكي ويعرفون كيف يعمل العالم وكيف تبني حركة وتراكم.

تحت الحصار

ما أقوله هو أنّ ما يجري مع إيران اليوم، لو كانت إيران - افتراضاً - دولة عربيّة، كان سيجري بحذافيره، وموقف الأنظمة من «إيران العربيّة» سيكون، بالضبط، كموقفها الآن. الطريف حين «تستبشر» هذه الأنظمة بحرب قادمة ضدّ إيران هو أنّها، أوّلاً، تعتقد عن خطأ بأنّ الحرب هي «نهاية الطريق» وخلاصها من «متاعبها»، وأن سيناريو بغداد يمكن أن يتكرّر في طهران الشهر القادم (لأنّها لا تفهم أنّ دخول بغداد لم يكن وليد حرب واحدة حاسمة، بل تكليلاً لسنواتٍ من ضرب النظام وحصاره وكسر شرعيته). ثانياً، هي تعتقد أن دونالد ترامب يشاركها نظرتها إلى العالم، وعقدها ومخاوفها، كأنّ الحرب الخارجيّة هي في أميركا مسألة مبتذلة، وكأنّ ترامب لا يخوض حالياً حرباً تتصاعد مع الصين، هي أكثر أهمية بمراحل من مجريات الخصومة مع إيران، وأنّ الوقت قد لا يكون مناسباً للتورّط في حرب جانبية غير مأمونة العواقب.

هناك مثال قد يوضح بعض ما جرى داخل المؤسسة الأميركية في الأشهر الماضية. الرئيس الأميركي لا يمكنه (ولا يحقّ له) أن يرسم خطّة للحرب، كان يقول: «اريد غارات هنا وهنا وان تضربوا هذه الأهداف بهذه الطريقة». هو يخير الجنرالات بأهدافه السياسية (احتلال دولة ما، مثلاً، أو «معاقبة» نظام عدو) وهم يقدّمون له مجموعةً من الخطط والاحتمالات العسكرية التي يمكن لهم تنفيذها من أجل تحقيق أهدافه. النكتة القديمة هنا تقول إنّ الجنرالات يقدّمون دوماً ثلاث خطط إلى الرئيس: واحدة ضخمة إلى درجةٍ هائلة، تستلزم موارد وجنوداً أكثر بكثير من الحاجة، وثانية صغيرة إلى درجةٍ تبدو غير كافية وغير مأمونة. ثمّ، في المنتصف، يضعون الخطّة التي يريدون للرئيس فعلاً أن «يختارها». ولكن، حين يطلب الرئيس من الجنرالات البحث في احتمالات حرب هم بالفعل لا يريدون خوضها، ويرونها صعبة ومكلفة وغير ضرورية، وقد تكون نتيجتها خسارة الكثير من الجنود أو إغراق سفن، وأن تقضي المشكلة المتبقية لتقاعدت وأنت تدير حرباً وتتلقى اللوم والإحراج وتحاول التحكّم بالفوضى (كما حصل لأسلافك أيام حرب العراق)، فإن الجنرالات قد يقدّمون ببساطةٍ ثلاث خطط تكون كلّها «صعبة» و«غير مرغوبة».

ولكنّ اللعبة الحقيقية مع إيران تجري على المدى البعيد، ولا تُحسم بحربٍ واحدة؛ والحرب، مثل الحصار الاقتصادي، ليست إلا وسيلة لتحقيق هدفٍ أبعد. أوّل ما يتمّ استهدافه في مواجهة مع نظام ترمي إلى إسقاطه هو الشرعية الشعبيّة التي يمتلكها. «الشرعيّة» هي ما يجعل الناس يقفون مع حكومتهم في حالة الحصار، ويتحمّلون الضيق من غير أن يضغطوا على النظام ويطالبوه برفع العقوبات بأيّ ثمن (في المقابل، أنا أجد نفسي، مثلاً، أقف في الجانب المخالف للحكومة اللبنانية في أكثر المواقف والمواجهات الخارجية التي تمرّ بها؛ حتّى أنني لم أعد أكترث لنتائج المنتخب الوطني لكرة القدم ومن الممكن أن أقف بسهولةٍ، مع العراق مثلاً، ضدّه). الشرعيّة هي ما يدفع المخططين العسكريين الأميركيين إلى الاقتراض بأن الشعب سيقاتل مع دولته لو حصل غزوٌ خارجيّ، وحين تضرب شرعية النظام يصبح سقوطه مسألة أسهل بكثير. هناك طريقان، فعلياً، لتحقيق هذا الهدف: أن تهزم النظام عسكرياً، فتذلّه أمام شعبه وتدفعه إلى سلسلة من التنازلات السياسيّة، أو أن تمنعه من تقديم الخدمات الأساسية لمواطنيه، وتجبرهم على العيش في حالة أزمة (أو مجاعة). لو شئنا التبسيط، فإن الحصار والحرب يستهدفان الدعامتين الأساسيتين لشرعية النظام في إيران (وأي نظام أو حركة في سياقنا): النجاح السياسي والعسكري، ومنظومة الرعاية الاجتماعية، أي، بتعابير أخرى، نجاح نظام الثورة الإسلامية في الحفاظ على سيادة البلد واستقلاله (بعد مئة سنة على الأقل من «الإذلال القومي»، تبدأ من أواسط القرن التاسع عشر)، وخروجه من الحرب والضغوطات من دون تنازل. ومن جهةٍ أخرى، قدرته على استخدام الثروة الوطنية لتأمين مستوى معيشةٍ مقبول لغالبية الشعب، وتعليم الفقراء ودعمهم. حتّى تفهم هذه الفكرة، يجب أن تعرف، مثلاً، كيف كان شكل الريف الإيراني حتى سبعينيات القرن الماضي (ينقل المؤرّخ اندرو سكوت كوبر عن زائر أميركي فزعه من درجة الفقر والتخلّف والجهل في أرياف ايران، حيث أغلب الناس أميّون وشبه أقنان، والكهرباء لم تصل إلى أكثر الأرياف. إلى درجة أن زعيماً في إحدى القرى، بعد أن شاهد فيلماً على شاشة للمرة الأولى في حياته، أقام مأدبة للممثلين، مقتنعاً بأنهم سيخرجون من الشاشة لتلبية الدعوة، فيما قام أهل قرية أخرى بكسر الشاشة حين شاركوا في مطاردة تجري في الفيلم. المشكلة أن هذه المشاهدات ليست من زمن الثلاثينيات أو الأربعينيات، بل من عام 1967).

من هنا، يفهم الحكام في إيران أن خسارة حرب هي أمرٌ ممنوع. مهما كان الثمن، لا يمكنُ أن تخرج خاسراً من الحرب إن فُرضت عليك. ومن جهةٍ أخرى، فإنّ أكثر جهود الدولة موجّهةٌ للتعامل مع الحصار وآثاره الاقتصاديّة. هذا موضوعٌ لمكان آخر، ولكن لولا أن إيران تنتج أصلاً أكثر من 85% من حاجاتها الغذائية، ولولا أن حاجاتها إلى الاستيراد بسيطة نسبة إلى حجمها، لكان الوضع هناك مختلفاً من زمنٍ بعيد. على سبيل المثال، حجم الاستيراد في إيران مذهلٌ في صغره، بالنسبة إلى حجم البلد واستهلاك المواطن فيه - حتّى مع الأخذ في الاعتبار أن الكثير من الاستيراد يجري بشكلٍ «غير رسمي» عبر التهريب. الرّقم الرسمي يقارب الخمسين مليار دولار سنوياً لبلدٍ فيه ثمانون مليون مواطن؛ للمقارنة فإنّ لبنان، وهو أصغر من إيران بعشرين مرّة، يستورد بحوالى العشرين ملياراً. بمعنى آخر، لو كانت إيران تحتاج إلى مئات مليارات الدولارات سنوياً من العملة الصعبة فقط لكي يأكل الناس ويعيشوا بشكلٍ طبيعي، لكانت العقوبات قد سبّبت مجاعة منذ زمن.

روحاني يقول إنّ بلاده قد تعتمد قريباً نظام «اقتصاد الحرب» للتعامل مع العقوبات الجديدة، وبعض التجّار يقولون إن سياسة «صفر صادرات» قد لا يكون تطبيقها سهلاً على سلع إيرانية غير النفط (كالبتروكيمياويات) لا يمكن تتبّع حركتها ومبيعها بالشكل ذاته. إلّا أنّه، لو وصلت الأمور إلى درجة الخطر، فإنّ الإيرانيين يفهمون شروط اللعبة وهم «سيفعلون شيئاً ما»، ولا أحد عاقلاً يقبل بأن يجلس في سكونٍ فيما يتمّ خنقه.

قضة نجاد

على المستوى المحلّي، في لبنان، هناك ديناميات مشابهة. أذكر أنّني قرأت منذ فترة تعليقاً لمثقّف عربي، يكرّر فيه اللازمة المعهودة حول أن «إسرائيل هزمتنا» وأننا حاولنا المواجهة وفشلنا، إلخ. فوجدت نفسي أفكّر: هذا ليس صحيحاً بالتمام، لدينا تجربة مخالفة في لبنان. تكلّم عن نفسك يا أخي. بلدٌ صغير وظروفٌ صعبة ولكننا هزمنا إسرائيل، مرتين، ونقف اليوم منها موقف العدوّ الندّ، وهذا ليس مستحيلاً. بالمعنى العسكري البحت، وهذه أمورٌ لن يذكرها لك أعداؤك، فإنّ تجربة «حزب الله» فيها تدرّجٌ مثيرٌ للدهشة. كما هو معروف، فإن الصّعب على أي جيش أو قوة عسكرية أن تغيّر في عقيدتها وتنظيمها وطريقة قتالها. أيّ عملية من هذا النّوع تستلزم، حتى في الجيوش المحترفة، زمناً طويلاً وموارد كبيرة وفترة تعلّم مكلفة.

تخيّل أن تكون تنظيماً مقاتلاً صغيراً، تعوّد على طول التسعينيات على خوض حرب مقاومةٍ من نمط محدّد ضد المحتل الإسرائيلي. حربٌ لها سياق جغرافي وعسكري محدود وأهداف واضحة وتأثير معيّن تريد أن تحدثه في الخصم. بعد التحرير، عام 2000، أصبحت المهمّة أصعب بما لا يقاس، وتحتاج إلى تحوّل كامل، إذ صار لزاماً على هذا التنظيم أن يؤسس معادلة «ردع» مع كامل المنظومة العسكرية الصهيونية، ووفق حرب تمتدّ على طول وعرض لبنان وفلسطين (إسرائيل لم تدخل حرب 2006، في نهاية الأمر، إلا لأنها كانت متيقّنة من أنها ستهزم «حزب الله» بشكل كامل، وتصريحات المسؤولين الصهاينة في بداية الحرب تؤكّد ذلك). بعد ذلك، في سوريا، احتاج هذا التنظيم إلى «التحوّل» من جديد، هذه المرّة لخوض معارك كبيرة على ميادين واسعة، وفي الصحارى وأرياف بعيدة. كلّ هذه التحوّلات قد جرت بشكلٍ انسيابيّ وسهل، و«حزب الله» ليس وحده هنا، إذ أصبح له نظراء في فلسطين واليمن والعراق وإيران، كلّ خبرةٍ يكتسبها أحدهم يتشاركها الجميع، وكلّ قوّةٍ يراكمها واحدهم هي قوّة للآخر.

ولكن، هنا أيضاً، لبّ المسألة ليس في السلاح والصواريخ. وهنا تحديداً يكمن الفارق بين الميليشيا وبين الحركة الشعبية. الميليشيا لديها سلاح، ولكنها تختفي مع أول هزيمة عسكرية، وتكون الهزيمة في حالتها أسهل (لأن لا حاضنة حولك تدافع عنك)، وأعضاؤها يستسلمون بشكلٍ أسرع، إذ لا مجتمع وقيم تحيط بهم وتحضّهم على الصمود وتنهاهم عن التسليم. حتّى بالمعنى التاريخي، تكون هزيمة الميليشيا مستدامة، ويصبح تاريخها مذمّة، ولكن من يعش في نفوس النّاس، حتّى لو هُزم، تظلّ ذكراه حيّة ولا بدّ أن يخرج - ولو بعد عقدٍ أو أكثر - من يستوحي منه ويستكمل طريقه. فهم «حزب الله» هذا الدّرس جيّداً منذ بداياته، وأنّ الهدف الأساسي هو في أن تستقطب النّاس وتتحول إلى حركة شعبية مكرّسة، فهنا رأسمالك الحقيقي وهؤلاء هم من سيدافع عنك ويحتمل معك ويكون «خزّانك» التطوّعي. أنت قد تبدأ صغيراً و«نخبوياً» و«محترفاً»، وفي جوّ معادٍ، ولكن هدفك الأول هو أن تتوجّه إلى النّاس وتستقطبهم وتتحول بسرعةٍ إلى حالةٍ شعبية منظّمة.

في نقاشٍ مع أصدقاء، لخّص أحدهم المسألة بشكلٍ واضح، وهو أنّ عناصر شعبية «حزب الله» اثنان، لا ثالث لهما: الانتصارات العسكرية، وشبكة التضامن الاجتماعي التي أقامها (من خزانات المياه التي كانت توضع في أحياء الضاحية في الثمانينيات وصولاً إلى المدارس ومؤسسات الدعم والتدريب والقروض). لو خسرت المقاومة هذين العنصرين، أو أحدهما، فهنا يبدأ التهديد لشرعيتها، بغض النّظر عن أي شيءٍ آخر. حين نقول «الشعبية» هنا، نحن لا نقصدها بمعنى «العلاقات العامّة» (PR)، أو كما يتمّ استخدامها في الإعلام والدعاية، بل بمعنى أنّ النصر العسكري، مثلاً، يستقطب النّاس إلى جانبك، ويشجّعهم على المراهنة عليك، ويعطيهم نجاحات محسوسة ماديّة تدفعهم إلى تحمّل الصعوبات معك. وحين نقول «حركة شعبيّة»، فنحن نعني ذلك بالمفهوم «الحديث» للكلمة، أي جماعة كبيرة فيها تنظيمٌ وتطوّع وتعمل نحو أهداف محدّدة. ليست أيّ جماعة حركة شعبيّة، والأفكار والهويات والقوميات هي، بالمعنى السياسي، مجرّد «أسماء» حتى تنزل إلى ميدان الفعل والمجتمع.

> المهمّ هو، حين يُطبق عليك الأعداء، أن تفهم شروط المعركة وأولوياتك، ولماذا تقاتل ولماذا الصمود

الإسرائيليون والأميركيون، هنا، يفهمون هذا الواقع جيّداً، ومن هنا هم يستهدفون «حزب الله»، على الدّوام، عبر هاتين الجبهتين: إمّا تحقيق هزيمة عسكرية فاصلة، وهم لن يدخلوا حرباً من جديد قبل أن يضمنوا نتيجتها، أو عبر «تجفيف مصادر تمويله» وعزله داخل المجتمع. حتّى الإعلام ليس مبدانياً بالأهمية ذاتها، وقدراته في النهاية محدودة: أنت لن تتمكّن، مهما مارست من الدعاية، من تغيير رأي النّاس الذين يعرفون المقاومة بـ«التجربة المباشرة»، ويعنيهم التحرير شخصياً. أمّا الجمهور خارج السّاحة، فهو لن تصل إليه أصلاً رسالة المقاومة ويحتكره الإعلام المهيمن، ولا مبارة - أساساً - بين «إعلام المقاومة» وإعلام أعدائها في الموارد والقدرات (وقلّة من الناس، في أيّ مكان، ستشكك برواية الإعلام السائد من حولها، وتبحث وتشكّك وتستكشف بحثاً عن الحقيقة، وتبني قناعاتها بنفسها).

ظروف الحصار وأهدافه تتشابه تاريخياً وإن اختلف السياق، والحرب تجري على المدى البعيد. المهمّ هو، حين يُطبق عليك الأعداء، أن تفهم شروط المعركة وأولوياتك، ولماذا تقاتل ولماذا الصمود. قد لا يبدو المشهد من الخارج منطقياً، والقوى المتراصّة ضدّك أكبر وأقوى وأكثر ثراءً منك بكثير. ولكنّ هؤلاء النّاس أنفسهم قد مرّوا بمراحل أصعب، وكانوا وحيدين أكثر وضعفاء أكثر. هم اليوم ليسوا وحدهم، ومن ذاق - جماعياً - طعم التّحرير، ومعنى أن يكون نداً له بأس يخيف كلّ أعدائه، لن يرجع إلى الوراء بأيّ ثمن.

«عبد الفتاحان»

محمد سيد رصاص *

فوجئ السودانيون أثناء زيارة رئيس «المجلس العسكري الانتقالي» الفريق عبد الفتاح البرهان للقاهرة يوم 26 أيار/ مايو، بأدائه التحية العسكرية للرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في قصر الاتحادية. ليس معتاداً، في البروتوكولات، أن تلقى التحية العسكرية من شخص يرأس مجلساً عسكرياً يملك الصلاحيات السيادية والتنفيذية والتشريعية لرئيس دولة أخرى، وخاصة أن الأخير كان يلبس البزة المدنية. أثار المشهد حساسية سودانية، كما عبّرت عنها مقالات في الصحف وفي وسائل التواصل الاجتماعي، استيقظت بفعل تراكمات تاريخية بين السودانيين والمصريين، تشبه ما هو قائم بين اللبنانيين والسوريين وبين الأوكرانيين والروس. لم يفعلها اللواء جعفر النميري أمام جمال عبد الناصر، ولا أمام أنور السادات، رغم أنّ أغلب زياراته لمصر كان يرتدي خلالها البزة العسكرية، وقد كان عبد الناصر قدوته، وكان السادات منقذه ومعيده للسلطة بعد اعتقاله عقب انقلاب 19 - 22 تموز/ يوليو 1971 الذي قام به الرائد هاشم العطا بدعم من الحزب الشيوعي السوداني. عبد الفتاح البرهان في وضع آخر: هو يشعر بوحدة حال مع عبد الفتاح السيسي، وبأن مسيرة الأخير قدوة له، وهو يطمح إلى السير على منواله. ليس هناك فقط توحّد في الاسمين، بل هناك توحد في طريقة صعودهما للمركز الأول في بلدي وادي النيل. ضابط مغمور يصعد في ربع الساعة الأخير نحو مركز رئيسي في القيادة العسكرية: السيسي في آب 2012 بعد إقالة الرئيس محمد مرسي للمشير حسين طنطاوي من منصب وزير الدفاع، والبرهان في شباط/ فبراير 2019 نحو منصب المفتش العام للقوات المسلحة السودانية بمرسوم أصدره الرئيس عمر البشير. الاثنان امتلكا المنصب السياسي الأول في البلدين، بفعل أزمة نتجت من استعصاء توازني بين معسكرَين متعادلَي القوى، أي معسكر جماعة الإخوان المسلمين الحاكمة في مصر منذ يوم 30 حزيران/ يونيو 2012 في مواجهة معسكر بقايا نظام حسني مبارك ومن التحق بالمعسكر الأخير من قوى معارضة سابقاً لحسني مبارك هي أصبحت متضررة ومتخاصمة وكارهة لحكم الإخوان المسلمين مثل (جبهة الإنقاذ الوطني: محمد البرادعي - حمدين صباحي - حسام عاشور - حزب الوفد) و(جماعة 6 أبريل) بقيادة أحمد ماهر، وأيضاً في السودان معسكر نظام عمر البشير في مواجهة قوى المعارضة المتحدة ضده منذ بدء ثورة 18 كانون الأول/ ديسمبر 2018. في القاهرة 30 حزيران/ يونيو 2013 - 3 تموز/ يوليو 2013 وفي الخرطوم 6 - 11 نيسان/ أبريل 2019 كان هناك استعصاء توازني بين المعسكرين المتجابهين ليأتي «المنقذ» من الجيش الذي يكسر بحركة انقلابية عسكرية هذا التوازن ويأخذه ضد أحد الطرفين، ثم يبدأ بعد ذلك بالتخلص من رافعيه إلى المركز الأول أو ممهدي الطريق له أو الذين وفّروا له المظلة، لينفرد أخيراً وحده في قمة القرار.

على هذا الصعيد، هناك مثال كلاسيكي هو لويس بونابرت الذي عالج حالته كارل ماركس في كتابه: «الثامن عشر من برومير لويس بونابرت». شخص بلا مواهب، لا يملك ميزة سوى أنه ابن أخي نابليون بونابرت، يقفز إلى واجهة المشهد السياسي بفعل تلك الميزة في لحظة انسداد توازني عقب ثورة شباط/ فبراير 1848 بين القوى الجمهورية الثائرة على قوى النظام الملكي المُطاح في تلك الثورة. منذ أيار ينقسم الجمهوريون بين (اشتراكيين) وبين قوى (الناسيونال) التي هي قوى برجوازية. الملكيون ينقسمون بين (الشرعيين) من أنصار آل بوربون الذين أطاحتهم ثورة 1789، ثم بعد عودتهم إلى السلطة عام 1815 على حراب الجيوش الأجنبية التي هزمت نابليون بونابرت، أُطيحوا في ثورة 1830 لما أرادوا الحكم بطريقة ما قبل يوم 14 تموز/ يوليو 1789، وبين (الأورليانيين) من أنصار آل أورليان الذين أتى منهم الملك لوي فيليب عام 1830 (قبل أن تطيحه ثورة 1848. أمام انقسامات المعسكرين، الجمهوري والملكي فيما بينهما، يظهر لويس بونابرت كالشهب الخاطف ويفوز يوم انتخابات 10 كانون الأول/ ديسمبر 1848 بأغلبية كبيرة عبر اقتراع شعبي على منصب رئاسة الجمهورية. كان التأييد الأساسي له من الفلاحين، ولكن أيضاً دعمه في الانتخابات ملكيون مثل (تيير) زعيم معسكر الأورليانيين ورئيس وزراء سابق عند لوي فيليب. في عام 1849 يصبح (تيير) زعيم المعارضة الرئيسي ضد لويس بونابرت بعد فوز الملكيين بأغلبية مقاعد الجمعية التشريعية. لم يستطع الملكيون استغلال الغالبية البرلمانية لتقييد رئيس الجمهورية ولا استغلالها من أجل تهيئة الجو السياسي لمناخ جديد يساعد على إطاحته، بل حصل العكس عندما قام رئيس الجمهورية في يوم 2 كانون الأول/ ديسمبر 1851 بانقلابه على الجمعية التشريعية، حيث اعتقل النواب المعارضين وفرض حالة الطوارئ والرقابة على الصحف، ثم أجرى استفتاءً شعبياً ظهر فيه بمقبولية شعبية على ما فعله في انقلابه، ثم دعا في الشهر الحادي عشر من 1852 لاستفتاء شعبي أصبح، على إثره، إمبراطوراً باسم نابليون الثالث، في يوم الذكرى السنوية الأولى لانقلاب 2 كانون الأول/ ديسمبر 1851.

يسمّي ماركس هذه الحالة «البونابرتية»، وهي تكرار لحالة قام بها نابليون بونابرت، بعد عودته من مصر، بانقلابه العسكري في الثامن عشر من برومير/ 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 1799، أصبح بعدها (قنصلاً أولاً) لفرنسا ثمّ إمبراطوراً عام 1804. يصف ماركس الانقلابين البونابرتيين بالآتي: «يقول هيغل في مكان (ما) إن جميع الأحداث والشخصيات العظيمة تظهر، إذا جاز القول، مرتين. وقد نسي أن يضيف: المرة الأولى كمأساة والمرة الثانية كمسخرة». بالتأكيد، ليست تجربة السيسي مشابهة لنابليون، بل لابن أخيه، وهناك تشابه مدهش بين السيرتين، ظهور مفاجئ، ثم صعود نحو الأعلى مثل الصاروخ الذي يتخلص من حمولاته على مراحل كلما صعد أكثر فوق. انتهت مسيرة لويس بونابرت بهزيمة عسكرية فرنسية مدوية أمام الألمان عام 1870 في معركة سيدان، ولم تنفجر فرنسا بعده فقط في أحداث كومونة باريس، بل أصرّ الألمان على إعلان الوحدة الألمانية من قصر فرساي بباريس عام1871. في السنوات الأولى لحكمه، ظهر لويس بونابرت كأحد أقوى رجالات أوروبا، وتحسن الوضع الاقتصادي الفرنسي، ولكن بلد الثلاث ثورات ظهر في فترة ما بعد 2 كانون الأول/ ديسمبر 1851 وكأنه يحوي مجتمعاً قد استقال من السياسة بعد فشل تجاربه الثورية الثلاث وسلّم مصيره راضياً لشخص بلا موهبة.

هنا، يطمح عبد الفتاح البرهان إلى تكرار تجربة عبد الفتاح السيسي، وليس بعيداً أن يكون خليفة حفتر يملك الطموح نفسه، وربما كذلك عسكري جزائري «ما» في مرحلة ما بعد بوتفليقة. يشجع هؤلاء جوّ إقليمي، يتركز في الخليج، وجوّ دولي في واشنطن والاتحاد الأوروبي، وفي موسكو وبكين. يبدو أنه كما اتحدت لندن وباريس وواشنطن وموسكو في الخمسينيات والستينيات على منع «الوحدة العربية»، هناك اتحاد مماثل على منع «الديموقراطية» في المنطقة العربية.

* كاتب سوري

الأخبار al-akhbar
■ رئيس التحرير - الصدر الحسوني: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: محمد زبيب، حسن عليق، إيلي حنا، أمل الأتحري، شربل كريم
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت - فردان - شارع دونان - سنتر كونكورد - الطابق السادس
■ للفاكس: 01759500، 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل 15 - 01/666314 - 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

اليمن

فشل خطط ابن سلمان لـ«استعادة الهيبة»:
قوات صنعاء تعزز مكاسبها على الحدود

أراد ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، تحويل عيد الفطر إلى مناسبة لاستعادة قواته هيبتها على الحدّ الجنوبي. لكن خططه سرعان ما باءت بالفشل، مع الهجمات المضادة التي شنّها الجيش واللجان على محاور عديدة، مُعزّزين مكاسبهما ومضاعفين خسائر جنود المملكة وحلفائها

صنعاء ــ رشيد الحداد

لم تهدأ جبهات الحدّ الجنوبي للمملكة طيلة أيام عيد الفطر، لا لأن قوات الجيش اليمني واللجان الشعبية أرادتها أن تكون جبهة ساخنة، بل لأن ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، يخطئ دوماً تقديرات المعركة، ولا يجيد حساباتها. في أعقاب قمم مكة الثلاث، أمر ابن سلمان، الذي يشغل أيضاً منصب وزير الدفاع، بشنّ أوسع عملية عسكرية في المناطق الحدودية، ليعقب ذلك ترويج وسائل إعلام المملكة عشية عيد الفطر لحملة واسعة سيطلقها الجيش السعودي في جيزان ونجران وعسير، توازياً مع زيارة قصيرة ومحدودة النطاق قام بها ابن سلمان إلى نجران. وهي زيارة قوبلت بأخرى مماثلة لوزير الدفاع في حكومة الإنقاذ في صنعاء، محمد العاطفي، إلى مشارف المدينة، شارك خلالها قوات الجيش واللّجان في محور نجران احتفالات عيد الفطر، واطّلع على سير المعارك، في خطوة وصفها المتحدث باسم «أنصار الله»، رئيس وفدها التفاوضي، محمد عبد السلام، بـ«الرسالة الوطنية المعبّرة عن إرادة الشعب اليمني في مواجهة عدوان غاشم وحصار ظالم ابتدأته المملكة، ومستمرة فيه إلى جانب الإمارات بدعم أميركي سافر».

التصعيد في جبهات ما وراء الحدود قوبل بتصعيد مماثل، استطاع خلاله الجيش واللجان التصدّي لعشرات الهجمات التي شنّتها القوات السعودية والتشكيلات الموالية لها، ليتمكنا إثر ذلك من الانتقال من حالة الدفاع إلى الهجوم بمرونة عالية، ويُكبّدا الجيش السعودي وحلفاءه خسائر فادحة، ويُحقّقا تقدماً كبيراً في محور نجران، بعمليات هجومية واسعة أربكت خصومهما، وأسقطت حساباتهم، قبل أن تنتهي فجر يوم عيد الفطر بسيطرتهما على 20 موقعاً سعودياً. ووفقاً للمتحدث باسم قوات صنعاء، العميد يحيى سريع، فإن هجمات نجران انطلقت من ثلاثة مسارات: الأول من اتجاه الصوح، والثاني من اتجاه غرب السديس، والثالث من قبالة السديس. وأشار سريع إلى أن «القوات المعادية أصيبت بحالة ذعر وهلع»، متحدّثاً عن «أكثر من مئتين من عناصرها سقطوا بين صريع وجريح، كما تمّ أسر عدد آخر، فيما لاذ من تبقّى بالفرار، تاركين مواقعهم وأسلحتهم». ولفت، كذلك إلى «تمكن قوات الجيش واللجان من تدمير وإعطاب أكثر من عشرين آلية ومدرعة، واغتنامهما أسلحة وعتاداً عسكرياً كبيراً». وأضاف أن «طائرات العدوان حاولت إسناد مرتزقته بشنّها أكثر من 75 غارة جوية، إلا أن محاولاتها باءت بالفشل».

وعلى رغم الخيبة المسيطرة على القوات السعودية وحلفائها في الحدّ الجنوبي، إلا أن مصادر عسكرية في العاصمة صنعاء أكدت لـ«الأخبار» أن «العدوان يدفع بتعزيزات إلى جيزان، في محاولة لتعويض خسائره في نجران عشية عيد الفطر»، مضيفةً أن «قوات الجيش واللجان، كما كانت جاهزة لصدّ الهجوم السابق، سوف تتصدى لأي عملية عسكرية جديدة، وتُحوّل جيزان إلى محرقة لقوات العدو السعودي والمرتزقة المتعددي الجنسيات». وأشارت المصادر إلى أن «قوات الجيش واللجان صدّت، أول من أمس، زحفاً واسعاً لمرتزقة الجيش السعودي على مواقع الجيش واللجان من ثلاثة مسارات في صحراء الأجاشر قبالة نجران»، كما تصدّت لـ«زحف (آخر) في صحراء البقع قبالة نجران» أيضاً، ولثالث في الشرفة في

> تدفع الرياض بمزيد من القوات السودانية والقوات الموالية لهادي إلى الحدود

المنطقة نفسها، انطلق من مسارين وشاركت فيه الطائرات الحربية، «من دون أي تقدم». وعلى محور عسير، كثّف «التحالف» غاراته خلال الأيام الماضية، مُحاولاً إسناد قواته التي فشلت في التقدم نحو منفذ علب عدة مرات، فيما تمكنت قوات الجيش واللجان من صدّ الهجمات كافة، والحفاظ على مكاسبها العسكرية على الأرض. وبحسب مصادر عسكرية، فقد أفشلت قوات صنعاء أكثر من أربع هجمات واسعة شنّتها القوات السعودية والتشكيلات الموالية لها قبالة علب وقبالة أبواب حديد، موضحة أن بعض تلك الهجمات استمرّ لأكثر من 12 ساعة.

ومع تعاظم خسائر الجيش السعودي، التي ارتفعت إلى أكثر من 70 قتيلاً خلال الأسابيع الماضية، تدفع الرياض بمزيد من القوات السودانية والقوات الموالية للرئيس المنتهية ولايته عبد ربه منصور هادي إلى جبهات الحدود، لكن من دون نتيجة. وفي هذا الإطار، أفاد مصدر عسكري في محافظة حجة بأن «قوات الجيش واللجان تمكنت من إفشال عملية عسكرية واسعة نفّذتها قوات سعودية، بمشاركة قوات سودانية و7 ألوية من القوات الموالية لهادي، على صحراء ميدي قبالة جيزان»، مُبيّناً أن «العملية بدأت فجر الجمعة، واستمرت 20 ساعة من اتجاه الشمال والغرب والجنوب، وبعرض يتعدى 40 كيلومتراً»، إلا أنه «تم التصدي للمهاجمين، وقتل وجرح العشرات منهم وأسر عدد آخر، وتدمير وإعطاب آليات متنوعة، واغتنام أسلحة متنوعة».

ورداً على هجوم صحراء ميدي، اقتحمت قوات صنعاء عدة مواقع للجيش السعودي شرقي جبل الدود، وسيطرت عليها أول من أمس. كما نفذ سلاح الجو المسير، التابع للقوات الجوية، هجمات على مطار جيزان أمس الأحد، استهدفت مرابض الطائرات من دون طيار ومحطاتها. وفي تعليقه على تلك الهجمات، قال الناطق باسم «أنصار الله» إن «وضع مطارات دول العدوان في مرمى النيران وإغلاقها أو إصابتها بالشلل هو أقرب الطرق لفكّ الحصار عن مطار صنعاء، في ظل تقاعس الأمم المتحدة عن فعل أي شيء بشأن الحصار المفروض على المطار، وتراجعها عن الجسر الجوي الطبي للأمراض المستعصية، وما نجم عن ذلك من مآس إنسانية».

وبالتزامن مع تقدمها في جبهات ما وراء الحدود، حققت قوات الجيش واللجان تقدماً موازياً في عدد من جبهات الداخل، حيث تمكنت منتصف الأسبوع الماضي من تعزيز سيطرتها في جبهة البقع، وسيطرت على 26 موقعاً في مديرية خب والشعف، بما يعادل أكثر من 40 كيلو متراً مربعاً، في وقت لا تزال فيه جبهات الضالع تشهد معارك كرّ وفرّ.

سوريا

جبهة مفتوحة في ريف حماه الشمالي
رهان تركي على تحييد الجبهات الحسّاسة

يبدو الأفق مفتوحاً أمام استمرار جولة المعارك التي تدور على خطوط التماس بين كرناز ومحردة في ريف حماة الشمالي. بوجود دعم تركي لغرفة عمليات تحمل اسم «الفتح المبين»، في مسعى لإبعاد الزخم العسكري عن جبهات سهل الغاب ومحيط جسر الشغور الحسّاسة

تتحول المعارك الدائرة في ريف حماة الشمالي إلى جبهة مفتوحة، تستقطب ثقلاً عسكرياً كبيراً على جانبَي خطوط التماس هناك، ما يحدّ من زخم العمليات في مناطق أخرى. الأيام القليلة الماضية شهدت تغييرات سريعة في خريطة السيطرة، تضمنت انسحاب الجيش السوري من عدة مواقع، وعودته إليها لاحقاً، فيما لا تزال مواقع أخرى، دخلتها الفصائل المسلحة في أول أيام هجومها، منطقة عمليات عسكرية، لا تثبيت فيها لأيّ من الطرفين. وحتى وقت متأخر من ليل أمس، كان الجيش مسيطراً على بلدة الجلمة، الواقعة على طريق محردة ـ السقيلبية، بعدما استعادها صباحاً، محاولاً التقدم شرقاً نحو تل ملح والجبين. الانسحاب من البلدة أول أمس جاء بعد هجوم عنيف لائتلاف الفصائل المسلحة، بمشاركة وازنة من «هيئة تحرير الشام»، تخلّله تفجير عربة مفخخة يقودها انتحاري. وعلى رغم الاستهداف المكثّف من قبل الجيش لمنطقة تل ملح، فإنها لا تزال خط تماس يشهد كرّاً وفرّاً، ربطاً بوصول التعزيزات ونشاط سلاحَي المدفعية والطيران.

وإلى جانب التطورات على هذا المحور، سخّنت الفصائل المسلحة أمس جبهة جديدة، في محاولة للاستفادة من الضغط الميداني في محيط تل ملح والجبين، وحرّكت قواتها باتجاه بلدة القصابية وأطراف كفرنبودة. وخلال وقت قصير من بداية الهجوم (في ساعات النهار الأخيرة) أجبرت قوة دفاعات الجيش الفصائل على وقف تحركها، والانسحاب إلى الخطوط الخلفية. وبالتوازي، لم تهدأ جبهة ريف اللاذقية الشمالي خلال اليومين الماضيين، بعد هجوم مضاد تعاضدت فيه جهود كلّ من «الجبهة الوطنية للتحرير» و«هيئة تحرير الشام» والفصائل العاملة ضمن «غرفة عمليات وحرّض المؤمنين»، وعلى رأسها «حراس الدين» و«أنصار الدين». وتشير المعطيات الميدانية المتوافرة إلى أن الضغط الذي تنفّذه الفصائل تحت راية «غرفة عمليات الفتح المبين» قد يمتد على فترة زمنية طويلة، بوجود غطاء تركي صريح، تمثّل في الدعم اللوجستي والاستخباري وخدمات الإسعاف إلى المستشفيات التركية، وغير ذلك. وهو ما ردّ عليه الجيش باستهداف محيط نقاط المراقبة التركية غير مرّة، كان آخرها قصفاً مدفعياً طاول النقطة الواقعة في محيط بلدة مورك.

وليس قرار أنقرة التركيز على هذا المحور خياراً طارئاً أو مستجداً. فمنذ دخول الجيش إلى عمق سهل الغاب، وفشل الفصائل هناك في استعادة ما خسرته لصالحه، حاولت التقدم على محور

> مقتل جندي تركي في محيط تل رفعت

أعلنت وزارة الدفاع التركية، أمس، مقتل أحد جنودها وإصابة خمسة آخرين في هجوم في شمال سوريا. وأوضحت، في بيان، أن وحدة من قواتها تعرّضت لصاروخ مضاد للدبابات في محيط منطقة تل رفعت في ريف حلب الشمالي، مضيفة أنه تم «الرد بنيران انتقامية» على موقع إطلاق الصاروخ.

(الأخبار)

استعاد الجيش السيطرة على بلدة الجلمة الواقعة على طريق محردة ـ السقيلبية (أ ف ب)

> لم تهدأ جبهة ريف اللاذقية الشمالي خلال اليومين الماضيين

الحماميات والجبين وتل ملح، ولكنها فشلت في تحقيق خرق ميداني لدفاعات الجيش. ومع التوجه التركي للخوض في الخيارات الميدانية إلى مدى أبعد، تم ترتيب أوراق العمليات بمشاركة لافتة من فصائل محسوبة مباشرة على أنقرة، مثل «الجبهة الشامية» التي لم تكن موجودة على خطوط تماس ريفَي حماة وإدلب قبل ذلك. وبالاستفادة من مخزون الصواريخ المضادة للدروع، وحضور ثقل عسكري لـ«تحرير الشام»، تمكنت الفصائل من اختراق خط دفاع الجيش هناك، لتبدأ جولة المعارك الأخيرة. ويبدو مكان العمليات هناك وتوقيتها خياراً تركياً بامتياز، يراعي مآل المحادثات عبر القنوات المفتوحة مع الجانب الروسي، إذ يتيح التركيز على محيط جبب كفرزيتا ـ اللطامنة ـ مورك إبعاد المعارك عن مناطق متقدمة وحساسة مثل سهل الغاب ومحيط كباني وجسر الشغور. ويتوقع أن تتواصل الاشتباكات هناك بوتيرة كافية في محاولة لمنع إطلاق عمليات جديدة من جانب الجيش في محاور أخرى، وهو ما قد يفضي إلى توسّع دائرة المعارك، إن بقيت أجواء المحادثات الروسية ـ التركية على حالها.

(الأخبار)

تقرير

واشنطن تمهّد لضمّ مستوطنات الضفة: لإسرائيل «الحق» في ذلك

يحيى دبوق

إعلان سفير واشنطن لدى تل أبيب، ديفيد فريدمان، أن لإسرائيل الحق في ضمّ أجزاء من الضفة المحتلة، يُعدّ واحدة من الخطوات الأميركية المُمهّدة لـ«صفقة القرن». «الإيضاح» الخجول الصادر عن الخارجية الأميركية لا يحدث فرقاً ولا يغيّر شيئاً، بل جاء مؤكداً لموقف فريدمان، وإن أوحى شكلاً بالرفض. في حديثه إلى صحيفة «نيويورك تايمز» السبت الماضي، قال فريدمان: «أعتقد أنه في ظلّ ظروف معينة، لإسرائيل الحق في الاحتفاظ ببعض الضفة، لكن من غير المرجّح أن تحتفظ بها كلها». هذا الموقف يتطابق مع وعود رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو الانتخابية، ببدء ضمّ المستوطنات اليهودية في الضفة، وربما يمهّد أيضاً الطريق لتنفيذ هذه الوعود، وهي الخطوة التي تعتبر، وفق الصحيفة الأميركية، «ضربة قاتلة» للعملية السياسية القائمة على «حل الدولتين».

كلام فريدمان، الذي يعطي إسرائيل «الحق المشروع» في ضمّ أجزاء من الضفة، لا يلغي في المقابل، ولا يرفض «حق إسرائيل المشروع» أيضاً في ضمّ كلّ الضفة إن أرادت ذلك، وإن لم يَرِد هذا على لسانه مباشرة، إذ قال إن تقديراً متكوّناً لديه يفيد بألا ترجيح بالضمّ الكلي. مع ذلك، رفض السفير الأميركي الكشف عن موقف إدارته في حال قرّر نتنياهو الوفاء بوعوده الانتخابية، وأضاف أن آخر ما يحتاج إليه العالم «دولة فلسطينية فاشلة بين إسرائيل والأردن»، في إشارة واضحة إلى رفض الدولة الفلسطينية في الضفة. وتابع فريدمان أن إدارة (الرئيس السابق باراك) أوباما، في رفضها ممارسة «الفيتو» والسماح بمرور قرار أممي عام 2016 يدين المستوطنات الإسرائيلية ويعتبرها انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، أعطت «شرعية لادّعاء الفلسطينيين بأن الضفة الغربية والقدس الشرقية بأكملها تابعتان لهم».

في الموازاة، كان لافتاً في «الإيضاح» الصادر عن الخارجية الأميركية أنه اتخذ شكل تسريب للإعلام الأميركي على لسان مسؤول رفيع في «الخارجية» طلب عدم ذكر اسمه، وأنه جاء خالياً من أي إشارة رفض مباشرة لحديث فريدمان، إذ اقتصر على تكرار أن «السياسة الأميركية لم تتغير تجاه المستوطنات»، لكنه ترك الباب مفتوحاً على إمكانية التغيير، عبر الاكتفاء بنفي أن تكون «إسرائيل قد قدمت أي خطة لضمّ أحادي الجانب لأي جزء من الضفة الغربية إلى الولايات المتحدة، كما أنه لا تجري مناقشة الأمر حالياً».

> وصف اردان ما ورد في مقابلة فريدمان بانه وجهة نظر إدارة ترامب

بين التأكيد وشبه النفي ثم إعادة التأكيد لسلة مكاسب إسرائيلية مقبلة في «صفقة القرن»، التي يبدو أن موعد إعلانها تأجّل إلى ما بعد الانتخابات الإسرائيلية الجديدة، تكشف واشنطن تباعاً بنود «الصفقة»، وتحديداً في ما يتعلق بالفلسطينيين، الذين يراد إسكاتهم بالدعم المالي الكبير المُقدَّم من الدول الخليجية، من أجل تحسين وضعهم المعيشي المتردّي نتيجة الاحتلال، على أن يتنازلوا عن معظم ما تبقى من الأرض الفلسطينية في الضفة لإسرائيل، ويتخلّوا أيضاً عن حقهم في إقامة دولة، وإن على جزء محدود من الضفة.

وفي موقف لافت، وصف وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي، غلعاد أردان، ما ورد في مقابلة فريدمان بأنه وجهة نظر إدارة الرئيس دونالد ترامب، معتبراً أن هذه الرؤية «هي الوحيدة التي ربما ستؤدي إلى التغيير، وتدفع الفلسطينيين إلى إدراك أن مقاطعة إسرائيل والولايات المتحدة، ودعم الإرهاب والتحريض لن تحقق لهم أي إنجاز، وهم من سيخسر بشكل خاص من رفض السلام».

والجدير بالذكر أن نتنياهو قال لـ«راديو الجيش الإسرائيلي»، في نيسان/ أبريل الماضي، إن خطوة اعتراف ترامب بسيادة إسرائيل على الجولان (السوري المحتل) تظهر أن من الممكن ضمّ مستوطنات الضفة في إطار عملية تدريجية، مستدركاً بأنه يفضّل أن يقوم بذلك باعتراف أميركي.

تقرير

«الحرب» على النسوية السعودية: «أساور» للطليقات... و«انفرادي» للباقيات

بعدما اضطرت إلى إطلاق سراح عدد من الناشطات تخفيفاً للضغوط الحقوقية عليها، أبت سلطات المملكة إلا أن تلاحق الطليقات بأساور إلكترونية. أما الباقيات خلف القضبان، فمازلن يقاسين صنوف التعذيب، فيما تقبع بعضهن في العزل الانفرادي منذ أشهر، مثلما هو حال المعتقلة نسيمة السادة

سناء أحمد إبراهيم

تنقضي، في هذه الأيام، سنة كاملة على اعتقال ناشطات سعوديات زُجّ بهنّ في السجون ما بين أيار/ مايو وتموز/ يوليو من عام 2018، بتهمة «العمالة لأطراف أجنبية»، وذلك على خلفية ممارستهن نشاطات داعية إلى إقرار حقوق المرأة. في آذار/ مارس الماضي، أطلقت السلطات سراح ثلاث من هؤلاء، هنّ رقية المحارب وعزيزة اليوسف وإيمان النفجان، بعدما أبقتهن شهوراً تحت سوط التعذيب والانتهاكات التي بلغت حدّ الاعتداء الجنسي. وبعد شهرين من ذلك، أفرجت السلطات، أيضاً، عن أربع أخريات، هنّ هتون الفاسي وأمل الحربي وميساء المانع وعبير النمنكاني، إلا أنها أبقتهن مقيّدات بأساور إلكترونية، ومنعتهنّ من الحديث عمّا عايشْنه في سجن الحائر، وفي توقيفات المباحث العامة السيئة الصيت.

وإذا كان البعض منهنّ قد بُلّن إفراجاً مشروطاً و/ أو مؤقتاً، في محاولة من السلطات لامتصاص الغضب المتنامي إزاء حملات الاعتقال التي تصاعدت منذ تعزّزت سلطات وليّ العهد محمد بن سلمان، فإن أخريات ما زلن بقاسين مرارة الاعتقال، من دون أن تُوجّه إليهنّ اتهامات أو يُعرَضن على محاكمة. من بينهن الكاتبة والناشطة نسيمة السادة، التي اعتقلت في 31 تموز/ يوليو 2018، ولا تزال تقبع - وحدها دون رفيقاتها - في العزل الانفرادي في سجن مباحث الدمام منذ أشهر، حيث تُحرَم أدنى موجبات الصحة والسلامة.

يبيّن موسى السادة، نجل المعتقلة المقيم خارج البلاد، في حديث إلى «الأخبار»، أن هذه هي المرة الثانية التي يُدفَع فيها بوالدته إلى العزل الانفرادي، موضحاً أن المرحلة الأولى امتدّت لأربعة أشهر بين آب/ أغسطس وكانون الأول/ ديسمبر 2018، مضيفاً أن أمّه لم تلبث أن بقيت أقلّ من شهر مع معتقلات أخريات في السجن العام حتى أُعيدت مجدداً إلى «الانفرادي»، لتبدأ في كانون الثاني/ يناير 2019 المرحلة الثانية التي لا تزال مستمرة، في محاولة لكسر إرادة السادة، التي لم تتخلّ عن نشاطها حتى خلف القضبان، حيث كانت «تحرّض» رفيقاتها على «المقاومة». يقول موسى إن «والدتي منهكة جداً من العزل الانفرادي»، متحدثاً عن تعذيب جسدي ونفسي تعرّضت له شمل الصعق الكهربائي، والتهديد بالاغتصاب، والانتقام من العائلة والأقارب.

يضاف إلى ذلك، بحسب موسى، أن نسيمة تُعيش معاناة نفسية كبيرة بسبب ابتعادها عن أطفالها، اللذين يكابد بعضهم أوضاعاً صحية صعبة. يلفت، في هذا الإطار، إلى حالة شقيقه مصطفى (16 سنة)، الذي يعاني نقصاً حاداً في السمع، وهو يأمل خروج أمه من السجن قبل موعد عملية زراعة القوقعة». الأصعب مما تقدم، أن نسيمة كانت المعيلة الوحيدة لأسرتها، في ظلّ مرض زوجها المصاب بفقدان الذاكرة. مرضٌ ينعكس سلباً على حالة الناشطة المعتقلة، بالنظر إلى أنها محرومة التواصل إلا مع زوجها، وهذا الأخير لا يستطيع استيعاب ما تنقله إليه أو تذكّره، «ما يزيد الواقع سوءاً».

في تعليقه على حالة المعتقلة نسيمة السادة، بلغت رئيس «المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان»، علي الدبيسي، في حديث إلى «الأخبار»، إلى أن السلطات تجاوزت حتى القوانين المحلية في ممارستها التنكيل بحقّ السادة، مشيراً في هذا الإطار إلى أن الأخيرة «قضت نحو 80 بالمئة من مدة الاعتقال في المحبس الانفرادي، في شكل يعكس مستوى القسوة لدى جهاز رئاسة أمن الدولة»، متابعاً أن «القوانين المحلية لا تسمح بتأخير المحاكمات أكثر من 6 أشهر إلا بقرار قضائي، لكن المعتقلة تجاوزت تلك المدة». يرى الدبيسي أن التعامل مع «التيار النسوي أصبح عاراً على السعودية»، مُذكّراً بأنه لولا «الضغوط الدولية لما عمدت الرياض إلى نقل محاكمة النشاطات من المحكمة الجزائية المتخصصة بقضايا الإرهاب، إلى المحكمة الجزائية، بهدف إزاحة الحرج عن نفسها».

إذا كانت البعض قد نلن إفراجاً مشروطاً و/ أو مؤقتاً، فإن أخريات ما زلن يقاسين مرارة الاعتقال (أمنستي)

على الغلاف الاستراتيجية المصرية في التعاطي مع «الملفات الساخنة» لـ 7 دول

حصلت «الأخبار» على وثائق ارسلها جهاز «المخابرات العامة» المصرية إلى وزارة الخارجية وإدارات إعلامية، مُحدّداً فيها التوجيهات والتنبيهات التي تخصّ الملفات الخارجية لسبع دول، منها ما هو مشتعل ميدانياً مثل سوريا واليمن وليبيا، ومنها ما يشهد حراكاً شعبياً واضطراباً سياسياً كالسودان والجزائر، وثالثها على خط تماس ومواجهة مثل قطر وتركيا. هذه المُحدّدات وضعها مدير المخابرات اللواء عباس كامل، بمتابعة من الرئاسة، قبل أن تصل إلى «الخارجية» لتعمل بها. وعلى رغم أنها تعيّن بلغة حازمة ما يجب وما لا يجب، إلا أنها تبقى قابلة للتعديل وإعادة التوجيه وفق المتغيرات الإقليمية والدولية، وبما يخدم الأجندة المصرية. ولئن كان الملف الفلسطيني غائباً عن «الاستراتيجية»، فذلك يعود إلى أنه ملف تتابعه، بل تديره مباشرة، المخابرات، وليس للأذرع الأخرى صلة به، إلا في حدود البيانات المتكررة المضمون

«المخابرات العامة» تحدد أولـويات الخارجية والإعلام

سوريا: تركيز على «الأطماع» التركية والإيرانية والتغيير الديموغرافي

شددت الاستراتيجية المُرسَلة إلى «الخارجية» على «إبراز أهمية سوريا لمصر، بتسليط الضوء دائماً على التاريخ المشترك والعلاقات الاستراتيجية التي تجمع بين البلدين، وضرورة الحفاظ على وحدة الأراضي السورية، مع الترويج لدعم خيارات الشعب السوري، لكن مع رفض أي تدخل خارجي في شؤونه... وضرورة انسحاب أشكال الوجود الأجنبي كافة»، مع «الاهتمام بإبراز الجهود والتحركات (المصرية)... مع مختلف الأطراف الإقليمية والدولية

> **تجاهلوا حديث الإعلام السوري عن دورنا في أزمة الوقود**

لحل الأزمة سياسياً، تأسيساً على مخرجات جنيف وإلقرارات الأممية ذات الصلة، وكذلك دعم الجهود الأممية الراهنة لتشكيل لجنة لإعداد دستور جديد للبلاد». كذلك، ذكرت ورقة «المخابرات العامة» الاستراتيجية «رفض أي أجندات انفصالية، مع إبراز الدور الذي تقوم به بعض القوى الدولية والإقليمية لدعم القوميات الأخرى، كدعم الولايات المتحدة وفرنسا الراهن للأكراد، ودعم تركيا للتركمان»، ومن جهة أخرى «الترحيب باستضافة مصر للاجئين السوريين، مع أهمية عودة من يستطيع منهم إلى بلادهم، في إطار استعادة الاستقرار».

وفي ما يشابه الموقف من الجزائر واليمن ودول أخرى، تمسكت الاستراتيجية بالتركيز على «دعم الجيوش الوطنية في محاربة الإرهاب، والثناء على دور النظام بشأن ذلك»، الأمر الذي يخدم الرواية المصرية المعتادة عن دور الجيش وكونه خطاً أحمر في الداخل، مع إبراز ترحيب القاهرة بالتعاون مع سوريا في مجال مكافحة الإرهاب، ولا سيما في ظلّ «مخاطر عودة المقاتلين الأجانب عقب تضييق الخناق عليهم في سوريا والعراق». كذلك، جرى التشديد على «استعادة سوريا محيطها العربي لقطع الطريق أمام محاولات بعض الدول الإقليمية لتعزيز وجودها على الساحة السورية، كإيران وتركيا»، مع «التركيز على دور الأخيرة السلبي... ودعمها التنظيمات الإرهابية، وتسهيل عملية انتقالهم إلى مناطق توتر أخرى، إلى جانب أطماعها التاريخية في سوريا وعمليات الحشد ضد الأكراد، ومساعيها لتغيير الهوية في المناطق الخاضعة لسيطرتها، وتعزيز وضعية التركمان في مناطق نفوذها». وفي الاتجاه نفسه، أوصت الاستراتيجية بالتحذير من «تنامي النفوذ الإيراني في المنطقة، إلى جانب تحركات طهران لتحقيق أطماعها الإقليمية وفرض سيطرتها على سوريا، بهدف حماية خط الإمدادات من طهران حتى بيروت، إلى جانب مواصلة مساعيها لنشر التشيع في المنطقة لتنفيذ مشروع الهلال الشيعي، وكذلك عمليات التغيير الديموغرافي للسكان وخاصة في محيط دمشق ومنطقة القلمون».

لا تتطرقوا الى الدورين السعودي والاردني مع المسلحين (اي بي ايه)

في المقابل، وجّهت بـ«تجنّب إبراز المواقف السلبية لسوريا إزاء مصر، وترويج الإعلام السوري أخيراً لمسؤولية مصر عن أزمة النفط التي تواجهها دمشق على خلفية منع مصر عبور سفن تحمل نفطاً إلى سوريا عبر قناة السويس، مع عدم تناول الموقف المصري صراحة تجاه عودة سوريا إلى الجامعة العربية، أو الموقف من تطبيع العلاقات مع دمشق، (بل) الاكتفاء بتناول الموقف المصري في إطار حيادي بالتركيز على دعم خيارات الشعب السوري والدفع باتجاه تسوية الأزمة»، وحتى «تجنب التعليق على قرار الرئيس الأميركي (دونالد ترامب) الخاص بالانسحاب من سوريا وتطوراته، وكذلك تجنب إبراز الأدوار السلبية التي سبق قيام بعض الدول العربية بها، كالسعودية والأردن، داخل سوريا، بدعم جماعات المعارضة المسلحة». أيضاً، أوصت المخابرات بـ«عدم تسليط الضوء على نجاحات القوى الكردية الميدانية، بل التركيز على إبراز أوجه الخلاف بينهم وبين النظام في ضوء مطالبهم الانفصالية، بما يشكل خطورة على وحدة الأراضي السورية»، وأخيراً «إبداء التخوف من تأثير العقوبات الأميركية والأوروبية...» (التي) قد تسهم في خلق موجة جديدة من اللجوء والهجرة إلى دول الجوار وأوروبا».

(أي بي ايه)

تجنبوا الحديث عن عمليات «التحالف» وأثرها في تدهور الاوضاع (أي بي ايه)

اليمن: لا انتقاد للحوثيين وللإمارات

في الملف اليمني، أكدت استراتيجية «المخابرات العامة» «مساندة مصر للجهود الأممية والدولية لحل الأزمة اليمنية سياسياً، ودعم التفاهمات المنبثقة من مشاورات السويد». وأوصت بالحديث عن «الحفاظ على وحدة اليمن شمالاً وجنوباً باعتباره جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي العربي»، مع التركيز إعلامياً وسياسياً على «سلامة الموقف المصري ونزاهته تجاه الأزمات العربية، خاصة اليمنية، (وهي) دعم الجيوش الوطنية، وتبني الحلول السياسية ومكافحة التنظيمات الإرهابية». وأوصت المخابرات، وزارة الخارجية، بالتشديد على «الدور المصري في حماية حرية الملاحة البحرية في مياه البحر الأحمر وقناة السويس»، ووجّهت بالحديث عن «المشاركة في قوات التحالف العربي» على أنها «تنفيذ لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالأزمة»، إلى جانب الترويج لـ«الدور المصري في رفع المعاناة الإنسانية... عبر استقبال كافة اليمنيين دون تمييز لتلقي العلاج في المستشفيات المصرية، وأيضاً تسهيل إجراءات دخولهم، وتقديم المساعدات الإنسانية».

وشددت الاستراتيجية على التمسك بـ«إيلاء مهمات حفظ الأمن ومكافحة التنظيمات الإرهابية في اليمن كـ«القاعدة» و«داعش» إلى المؤسسات الحكومية الأمنية والعسكرية، ولا سيما في ظل سعي تلك التنظيمات إلى تعزيز نفوذها على الساحة اليمنية مستثمرة تعقد الأزمة». كذلك دعت إلى التحذير من «سلبيات أي وجود مستقبلي لقوات أجنبية على أراضي اليمن بدعوى حفظ الأمن، في ضوء الأهمية الجغرافية الاستراتيجية للدولة المطلة على مضيق باب المندب ومياه البحر الأحمر... وسعي القوى الدولية لضمان تحكّمها في مياه البحر الأحمر». وفوق ذلك، جرت التوصية بالحديث عن «المشروع الإخواني في اليمن، وإسهام تطورات الأزمة اليمنية في خدمة تطلعات التنظيم الدولي الإرهابي بشأن السيطرة على الحياة السياسية المستقبلية» في البلاد، وهو ما يتساوق مع الموقف الإماراتي.

في المقابل، نبّهت المخابرات إلى «تجنب تناول سلبيات عمليات التحالف»، على رغم إقرارها بإسهام تلك العمليات «في تدهور الأوضاع»، وأيضاً «تجنب انتقاد دور الحكومة الشرعية اليمنية، أو إبراز ضعف نفوذها في «المحافظات المحررة»، وعدم التعرض لدور الإمارات في المحافظات الجنوبية ودعمها الميليشيات المسلحة خارج نطاق الدولة... واقتصار تناول الدور السلبي لإيران في اليمن على الجانب الخبري». أما الأكثر إثارة للانتباه، فهو التوصية بـ«تجنب توجيه انتقادات مباشرة إلى جماعة الحوثيين... وعدم تضخيم الدورين السعودي والإماراتي، مع تناول أي تطورات بصورة خبرية دون التطرق إلى تفصيلات... أو مواقف الأطراف الداخلية والإقليمية تجاه الأزمة».

تركيا: حقوق الأكراد وأسلمة الدولة
قطر: فضح دور الدوحة في دعم الإرهاب

جاء التعاطي المصري مع كلّ من تركيا وقطر من زاوية واحدة تقريباً، هي علاقة البلدين بجماعة «الإخوان المسلمون» التي حظرتها الدولة وترى أنها في مواجهة مفتوحة معها. ففي الملف التركي، أوصت «المخابرات العامة» بالتركيز على «التسهيلات التي يمنحها نظام (الرئيس رجب طيب) إردوغان لتنظيم جماعة الإخوان... مع استمرار التنظيم في التحريض الصريح ضد الدولة المصرية»، إضافة إلى مواصلة «اتهام تركيا بالتدخل في الشأن المصري»، ولذلك، يجب التدخل المقابل بـ«إبراز ما يتعرض له الأكراد من ظلم في تركيا، ومعاملتهم كأقلية، والاعتداء على حقوقهم، والتركيز على حالات تقييد الحريات (هناك)، ولا سيما الفصل من العمل والاعتقالات والمحاكمات... بتهمة الانتماء إلى حركة فتح الله غولن».

في الوقت نفسه، اعتمدت الاستراتيجية في مواجهة أنقرة على «إبراز توجه الدولة هناك نحو التأسلم في ظل حكم إردوغان، رغم علمانية الدولة والدستور، والترويج لأطماع الرئيس التركي في المنطقة، ورغبته في إحياء الدولة العثمانية»، فضلاً عن «إبراز التعاون بين أنقرة وطهران وتعزيز نفوذ كل منهما في سوريا، ما يقوّض الحفاظ على وحدة الأراضي السورية وبمهد لتقسيمها»، وذلك ضمن «التركيز على دعم تركيا للإرهاب، واستثمار قربها من مناطق الصراعات، كسوريا والعراق، لإظهار نفسها كحد فاصل بين إرهاب الشرق الأوسط ودول أوروبا، وهو يتنافى مع فتحها أراضيها لمرور المقاتلين الأجانب وإقامة علاقات اقتصادية معهم كتهريب المشتقات النفطية والآثار»، لكن مع تجنب «الخوض في أي مواقف أو تصريحات لإردوغان بشأن القيادة السياسية المصرية، أو إقحام المسؤولين المصريين في ذلك».

وفي ما يتصل بالأزمة الخليجية، أكدت الاستراتيجية «استمرار تمسك الدول الأربع (مصر والسعودية والإمارات والبحرين) بموقفها... في ظل رفض قطر تنفيذ المطالب الـ 13 واستمرارها في سياستها الداعمة للإرهاب والتدخل في شؤون الدول الداخلية للدول، مع ضرورة استثمار موقف دول المقاطعة لمكافحة الإرهاب في البناء عليه... ولا سيما مع توظيف الدوحة ضعف مواقف القوى الدولية والإقليمية لمواصلة رفض تنفيذ المطالب». وإذ أوصت بـ«تجنب تناول الإجراءات المتخذة من الجانب القطري ضد دول المقاطعة العربية في المؤسسات والمنظمات الدولية، كمحكمة العدل الدولية والاتحاد العالمي للبريد، إلى جانب ما يتردد حول وجود مساع لحل الأزمة»، شددت على «العمل على فضح دور قطر في دعم أنشطة الجماعات الإرهابية على الساحة الأفريقية وتغلغلها في دول... مثل الصومال والسودان، مع إبراز التأثيرات الإيجابية للمقاطعة العربية إزاء تحجيم النشاط القطري الهدام في المنطقة، وتناول تأثير المقاطعة على الأوضاع الداخلية في الدوحة، والتركيز على مساعيها لاختراق الداخل المصري عقب 2011 واستهدافها للدولة المصرية ودعمها الجماعات الإرهابية، وإبراز علاقة قطر بالشخصيات المدرجة على قوائم الإرهاب الدولية» من جميع الجنسيات.

> **تجنّبوا الحديث عن مساعي حل الأزمة مع «الرباعي»**

وحول ما سمّته «التورط التركي والقطري في دعم الإرهاب»، دعت استراتيجية المخابرات إلى «التركيز على الوقائع المرتبطة بضبط أسلحة أو مواد متفجرة مهربة إلى داخل الليبي، وتأكيد خرق القرارات الأممية بشأن حظر توريد الأسلحة المفروض على ليبيا، إلى جانب أهمية ربط التحركات السياسية لأنقرة في الملف الليبي باستمرار دعمها للإرهاب ورغبتها في استغلال تدهور الأوضاع في الداخل لتحقيق مصالحها، مع إبراز دور قطر السلبي في الأزمة السورية وقيامها بدعم وتمويل الجماعات الإرهابية (هناك) بما أدى إلى قتل وتشريد آلاف السوريين، وتحميلها مسؤولية الدمار الذي لحق بالشعب السوري».

السودان: التزام الحياد
ليبيا: الدعم لحفتر
الجزائر: مع خطة الجيش

جاء السودان في أولوية الاستراتيجية الخارجية التي وضعتها «المخابرات العامة» لوزارة الخارجية ووسائل الإعلام، بادئة بتأكيد «حرص مصر الدائم على استقرار السودان في ضوء العلاقات التاريخية والاستراتيجية... ودعم خيارات الشعب السوداني استناداً إلى ثوابت سياسة مصر المتمثلة في عدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول الأخرى، مع التركيز على أهمية تكاتف الجهود الإقليمية والدولية لمساعدة السودان في تجاوز الموقف الراهن». ولذلك، على الوزارة «التزام الحيادية والمهنية وعدم الإساءة إلى أي أطراف سودانية... مع إمكانية البدء، بشكل متدرج ومدروس في استضافة شخصيات سودانية من مختلف القوى السياسية في المنابر الإعلامية المصرية، مع مراعاة مبدأ الرأي والرأي الآخر، وبما يدعم التوجه المصري في استضافة ملتقى حوار للقوى السياسية السودانية». والتنبيه حالياً إلى «عدم التطرق إلى القضايا الخلافية، ولا سيما منطقة «حلايب وشلاتين»، مع تجنب التغطية الإعلامية لأي جهود أو زيارات لمسؤولين مصريين (إلى هناك) خلال المرحلة الحالية».

أما في الشأن الليبي، فتضمنت الاستراتيجية التشديد على أن «العمليات العسكرية للجيش الوطني الليبي (قوات المشير خليفة حفتر) في المنطقة الغربية تأتي في إطار استكمال جهود الإرهاب والتأسيس لاستكمال المسار السياسي... مع إبراز سلامة الرؤية التي طالما أكدتها مصر في مختلف المحافل حول الأولوية القصوى لاستعادة الدولة الليبية والحفاظ على وحدتها واستقرارها و(...) مكافحة الإرهاب والميليشيات المتطرفة». ولذلك، على «النشرات والصحف القومية المصرية تغطية تطورات الموقف الراهن في المنطقة الغربية، وتبني عناوين ومعالجات مؤيدة للجيش الوطني الليبي، وإبراز خطورة الميليشيات الإخوانية والمتطرفة والدورين القطري والتركي في زعزعة استقرار ليبيا منذ عام 2011». أيضاً، طُلب من «الخارجية» تسهيل اللقاءات التلفزيونية مع حفتر واللواء أحمد المسماري (المتحدث الرسمي لقواته) على الفضائيات الرئيسة الرسمية والخاصة، مع «إبراز موقف رئيس مجلس النواب الليبي عقيلة صالح، باعتباره البرلمان الشرعي الوحيد المنتخب حتى الآن... ويؤكد شرعية العمليات العسكرية للجيش الليبي، وإبراز خطورة تزايد الدعم التركي والقطري والإيراني الموجه إلى إرهابيي المنطقة الغربية، وكشافة انتقال المقاتلين الأجانب إلى مناطق الصراع الليبي عبر تركيا وما تمثله من محاولة تحويل الساحة الليبية إلى ميدان سوري جديد، وارتباطات الميليشيات التابعة لحكومة الوفاق (في طرابلس) بالعناصر والكيانات الإرهابية، والاستفادة من البيانات التي يقوم المتحدث باسم الجيش (المسماري) بنشرها يومياً منذ بداية العمليات في تبني المواقف الرسمية عما يحدث في ليبيا».

في المقابل، حذرت الاستراتيجية من الإشارة إلى «ميليشيات حكومة الوفاق الوطني بأنها سلطة شرعية أو قوات نظامية، مع تجنب أي موضوعات تتعلق بالدعم العسكري الخارجي المقدم إلى الجيش الوطني (حفتر)، وخاصة الفرنسي والإماراتي... فضلاً عن ضرورة عدم التعاطي مع المجلس الرئاسي الليبي على أنه جزء من الحل، والتركيز في المقابل على أنه جزء من المشكلة بحكم التحالفات التي يرعاها حالياً لجماعات وتنظيمات إرهابية واضحة، وتسخيره موارد الدولة التي يسيطر عليها لميليشيات مصراتة وطرابلس، واستدعائه الواضح التدخل الخارجي، فضلاً عن تصعيد أقطاب المنطقة الغربية مواقفها العدائية المباشرة وغير المباشرة ضد مصر».

بالانتقال إلى الجزائر، شددت تعليمات المخابرات على «التغطية الإيجابية المتواصلة للمواقف التي يتخذها الجيش الجزائري، والاستفسار المستمر عن أسباب إصرار عدد من التيارات على الخروج عن الدستور والخطوات التي يقررها لتنظيم المرحلة الانتقالية، رغم أنها تتيح إجراء الانتخابات بسرعة في يوليو (تموز) 2019، مع تأكيد أن هذا الإصرار يؤدي بالضرورة إلى سيناريوات الفوضى، وتوصيل رسائل تؤكد ثبات الموقف المصري حيال الأوضاع في الجزائر، وذلك بالتركيز على حرص مصر قيادةً وحكومة وشعباً على الحفاظ على استقرار الجزائر بشكل خاص، ومنطقة المغرب العربي بشكل عام، لما لذلك من تأثيرات مباشرة على الأمن القومي المصري... وثقة مصر في قدرة الجيش والشعب الجزائري على عبور المرحلة الدقيقة الراهنة بشكل يُلبي تطلعات الشعب الجزائري، والتأكيد على عمق العلاقات التاريخية».

ولذلك، حذرت الاستراتيجية من «الطعن في نيات أو عدالة المطالب التي رفعتها التظاهرات في الجزائر، والتناول الموضوعي لها كمعادلة بين شرعية تلك المطالب في إزاحة النظام الجزائري السابق من جانب، ومحاولة بعض الأطراف استخدام ذلك في تنفيذ سيناريوات الفوضى من جانب آخر، مع عدم الخوض في أي مواقف أو تصريحات للقيادة السياسية المصرية أو للحكومة تتعلق بالأحداث الجزائرية، حتى لا تُفسر بشكل يؤثر على العلاقات الثنائية، وخاصة على المستوى الشعبي، ولا سيما مع اقتراب توافد الجماهير الجزائرية إلى مصر لحضور مباريات كأس الأمم الأفريقية في يونيو (حزيران)» الجاري.

الحدث دخل السودان، أمس، في العصيان المدني الشامل الذي دعا إليه قادة الحراك الشعبي حتى إسقاط العسكر وتسليم السلطة إلى المدنيين. فيما يبدو المجلس العسكري مصرّاً على التصعيد، بتجاهل شروط قوى «الحرية والتغيير» للتفاوض، في إطار الوساطة الإثيوبية المُرحَّب بها من الطرفين

السودان يدخل العصيان الشامل: «العسكري» يصرّ على المواجهة

أعلن قادة الحراك «جدولاً لوريا» وصولاً إلى جمعة «مواكب الشهداء» (أ ف ب)

في ظلّ وساطة إثيوبية تبدو أيلة للانهيار، يقودها رئيس الوزراء أبي أحمد منذ يوم الجمعة الماضي لرأب الصدع بين المجلس العسكري وتحالف قوى «إعلان الحرية والتغيير»، بعد مجزرة فضّ الاعتصام الإثنين الماضي، يُخيّم شلل على الحياة العامة في السودان، مع بداية أسبوع العمل صباح أمس، حيث انطلق أول أيام العصيان المدني الذي دعا إليه قادة الحراك الشعبي لإسقاط المجلس العسكري، بتجاوب كبير من المؤسسات العامة والوزارات والقطاعات الحيوية في الدولة، فضلاً عن أغلب مؤسسات القطاع الخاص المصرفية والخدمية. ومن المقرّر ألا ينتهي العصيان الشامل إلا بقيام حكومة مدنية وبإذاعة «بيان تسلم السلطة» عبر التلفزيون السوداني، لـ«الجدول الثوري الأسبوعي»، لـ«استكمال الإضراب ومواصلة العصيان حتى إسقاط المجلس وميليشيات الجنجويد»، مُتوّجاً إياه بمواكب في الأحياء والمناطق باسم «مواكب الشهداء» يوم الجمعة المقبل، يعمل «العسكري» في عدة اتجاهات على الأرض لإفشال العصيان: أولاً من خلال حملة قمع تلت مجزرة الاعتصام، تستهدف متظاهرين يحاولون نصب حواجز في الطرقات، ليرتفع عدد القتلى منذ المجزرة إلى 118، آخرهم أربعة أمس (أحدهم في مدينة الخرطوم بحري، وثلاثة في مدينة أم درمان)، قتلوا برصاص قوات «الدعم السريع»، التي يرأسها نائب رئيس المجلس، محمد حمدان دقلو، المُلقَّب بـ«حميدتي»، وثانياً بحملة اعتقالات طالت عدداً من الموظفين بسبب مشاركتهم في الإضراب، من بينهم موظفون في شركة الكهرباء وبنك السودان ومطار الخرطوم، بعدما كان «حميدتي» قد هدّدهم بالطرد من وظائفهم الأسبوع الماضي، إضافة إلى حملة اعتقالات طالت قادة العصيان المدني، مثل القيادي في قوى «الحرية والتغيير» محمد عصمت، أحد قادة الإضراب في بنك السودان، عقب اللقاء الذي جمع قادة التحالف المعارض مع الرئيس الإثيوبي مباشرة في الخرطوم، والأمين العام لـ«الحركة الشعبية لتحرير السودان – جناح عقار» خميس جلاب، والمتحدث باسم الحركة مبارك أردول، وثالثاً إغلاق المشافي الحكومية والخاصة، بهدف توليد وضع كارثي يقلب الرأي العام، ويُمثل تهديداً مباشراً لحياة المرضى والمصابين، بينما يحرص قادة الحراك على استثناء بعض الخدمات من العصيان، مثل الكهرباء والمياه، وأقسام الطوارئ في المستشفيات، إضافة إلى استثناء البقالات الصغيرة والمخابز في الأحياء السكنية.

أما سياسياً، فيستمر «العسكري» في محاولة التملّص من الجريمة داخلياً وخارجياً: أولاً من خلال الترحيب بالوساطة الإثيوبية وتوجيه دعوة «مختلّة» إلى قوى «الحرية والتغيير» للدخول في مفاوضات، كما وصفها رئيس حزب «المؤتمر السوداني»، القيادي في قوى «الحرية والتغيير» عمر الدقير، في ظلّ «حملة اعتقالات واسعة ضد الناشطين والسياسيين... ومحاولة للقفز على دم الشهداء». ثانياً، عبر السعي لطيّ صفحة جريمة الاعتصام بلجنة تقصّي حقائق، ألّفها النائب العام الوليد محمد، بحسب ما أعلنت «المفوضية القومية لحقوق الإنسان» (رسمية).

> **يعمل «العسكري» في عدة اتجاهات، سياسياً وعلى الارض، لإفشال العصيان**

لا يثق بها قادة الحراك الذين يطالبون بلجنة تحقيق دولية، كما سبق أن أكد نائب رئيس حزب «الأمة»، إبراهيم الأمين، في ظلّ استمرار العسكر في رفض تحمل مسؤولية الهجوم وتبريره في أن واحد، تارة بأنه استهدف «بؤرة إجرامية» بجوار مقر الاعتصام، قبل أن تتطور الأحداث ويسقط قتلى من المعتصمين، وتارة أخرى بالزعم أن «هناك من ينتحل شخصية أفراد الدعم السريع ويروّع المواطنين»، واتهام قوى «الحرية والتغيير» بالوقوف وراء أولئك العناصر بهدف نسب جرائمهم إلى قوات «حميدتي» لتشويه سمعتها. وبينما لم تَنْطلِ هذه الحجج على المحتجين، أعلن المجلس إعفاء مدير دائرة الاستخبارات في «الدعم السريع»، اللواء محمد عبد الله، من منصبه، وتعيين العميد مضوي حسين خلفاً له، من دون ذكر الأسباب.

(الأخبار)

تقرير

طهران تستبق زيارة ماس: لن نمدّد مهلة الشهرين

تستقبل طهران، اليوم، وزير الخارجية الألماني هايكو ماس الذي يلتقي الرئيس حسن روحاني، في زيارة ينظر إليها المراقبون باهتمام، كما أعدّ لها بزيارة قام بها مدير القسم السياسي في وزارة الخارجية الألمانية وأحد أهم مستشاري ماس، بنز بلوتنر، قبل أسبوعين. التحرّك الدبلوماسي الألماني، المنسّق مع كل من لندن وباريس، يأتي في وقت يتصاعد التوتّر بين طهران وواشنطن، بعد تشديد الأخيرة ضغوطها على إيران، فيما يردّ الإيرانيون بالتلويح بالخروج من الاتفاق النووي، منذ مهلة 60 يوماً بدأت قبل شهر. الخروج من الاتفاق ليس وحده ما يملكه الإيرانيون من أوراق بوجه الأوروبيين الذين يريدون الاتفاق بوصفه ضمانة أمنية، لكنّهم يريدونه، بحسب ما تقول طهران، منحة مجانية بلا تنفيذ الالتزامات العملية الأساسية المقابلة، أي مفاعيل الاتفاق الاقتصادية والتجارية، خوفاً من تحدّي الولايات المتحدة. تلوّح طهران بأوراق لا تقلّ خطورة عن تحلّلها من الاتفاق، بينها التخلّي عن مئات الآلاف من اللاجئين الأفغان الذين من المرشّح أن يتّخذوا أوروبا وجهة للجوئهم التالي، إضافة إلى التخفيف من إجراءاتها الأمنية المتعلّقة بمنع عمليات تهريب المخدرات من أفغانستان إلى أوروبا.

الولايات المتحدة، من جهتها، تواصل حركة دبلوماسية كثيفة في إيران، تسير بالتوازي مع حركة رسائل الجهوزية العسكرية، آخرها الكشف عن منظومة دفاع جوي جديدة متطورة. وإلى طهران، قبيل انطلاق الوساطة اليابانية، يصل وزير الخارجية الألماني، كرسول أوروبي حاملاً في جعبته مسعى دونه عقبات للتهدئة الإقليمية وإنقاذ الاتفاق النووي

> **ظريف: على الأوروبيين تطبيع العلاقات الاقتصادية**

ضغوطها على أوروبا كي لا تتجاوز، في تطبيق آلية التبادل المالي، إلى الجوانب المشمولة بالحظر، وأن تبقى محصورة في تبادل الأدوية والمواد الغذائية. وقد بدت الزيارات الأوروبية الأخيرة لكل من الرئيس الأميركي دونالد ترامب، ووزير خارجيته مايك بومبيو، في سياق هذه المساعي، أملاً في تعزيز الحملة على إيران وتحقيق أعلى مستوى ممكن من الضغوط. إزاء ذلك، يعبّر الأوروبيون، وخصوصاً دول الترويكا بريطانيا وألمانيا وفرنسا، عن تمسّكهم بالاتفاق والسعي للحفاظ عليه، بينما يبدو التردّد جلياً عند بحث توسيع العمل بآلية التبادل «إنستكس»، في ترجمة للتناقض الذي يعيشه الأوروبيون بين رغبتهم في تطبيق الاتفاق والحرص على عدم إغضاب واشنطن. من المنتظر أن تحمل زيارة ماس اليوم نتائج حاسمة على مستوى الملف، تتوقّف على طبيعة الرسالة التي يحملها وقدرة طهران على التجاوب معها، خصوصاً أن ضغوط طهران وواشنطن بلغت لدى أوروبا العالقة في المنتصف مبلغاً يتطلب حسم المواقف. ورسالة ماس تتضمّن بحسب ما يستشف من التصريحات

> **ظريف: على الأوروبيين تطبيع العلاقات الاقتصادية**

الأوروبية الأخيرة تأكيداً على التمسك بالاتفاق النووي، ومحاولة لإثارة القضايا الخارجة عنه لغاية التخفيف من الضغوط الأميركية، والتي ترفض طهران التفاوض عليها مع الأميركيين: البرنامج الصاروخي والدور الإقليمي.

وستحمل جعبة ماس أكثر من رسالة، خصوصاً أن الزيارة شملت الأردن ثم العراق فالإمارات التي سمع من وزير خارجيتها، عبد الله بن زايد، أمس، طلباً لافتاً وهو أن «أي اتفاق مستقبلي مع إيران يجب أن يشمل دول المنطقة، بحيث تكون طرفاً فيه». وأعطى جدول الأعمال الموسّع ليشمل دولاً أخرى (ليس من بينها الرياض وهو ما يعود على الأرجح إلى سوء العلاقة مع برلين)، انطباعاً بمسعى للتهدئة في المنطقة، أكّد عليه الوزير الألماني أمس خلال الشقّ الإماراتي من جولته.

وفي طهران، استبق الإيرانيون الضيف الألماني بموقف متصلّب عبر تأكيد أمين «مجمع تشخيص مصلحة النظام»، محسن رضائي، أن المجلس الأعلى للأمن القومي لن يمدّد مهلة الشهرين الممنوحة لأطراف الاتفاق النووي.

من جهته، شدّد وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، على ضرورة أن يعمل الأوروبيون على «تطبيع العلاقات الاقتصادية مع إيران، وعليهم أن يردوا على السؤال وهو: أي إجراءات قاموا بها لتطبيع هذه العلاقات؟». ورأى في سؤال حول زيارة ماس بالتزامن مع انتقادات أوروبية لطهران أن الأوروبيين «ليسوا في موقع يؤهّلهم لانتقاد إيران»، مضيفاً: «بعض الدول مثل ألمانيا أوقفت بيع الأسلحة للسعودية والتي تستخدم لقصف شعوب المنطقة، إلا أن بعض الدول الأخرى لم تفعل ذلك، وعلى العموم فإن الغرب سمح للأنظمة الاستبدادية في المنطقة بارتكاب الجرائم ومن الضروري طرح هذه القضايا». واستبعد ظريف أن ينقل الوزير الألماني رسالة خاصة إلى إيران، في إشارة إلى الجانب الأميركي، موضحاً أن «ألمانيا تتابع دور الترويكا الأوروبية».

في غضون ذلك، وبالتوازي مع الرسائل الدبلوماسية، أزاح الجيش الإيراني أمس النقاب عن منظومة «15 خرداد» للدفاع الجوي. وقال وزير الدفاع العميد أمير حاتمي، إن المنظومة يمكنها كشف أهداف كالمقاتلات والطائرات المسيرة على بعد 150 كلم ومتابعتها على بعد 120 بعد 85 كلم والاشتباك معها وتدميرها على بعد 45 كلم. وأفاد بأن «15 خرداد» لديها منصات إطلاق مستقلة تستخدم صواريخ «صياد 3»، ومزودة برادار قادر على كشف ومتابعة 6 أهداف في آن والاشتباك مع 5 أهداف أخرى، وتستغرق جاهزيتها أقل من 5 دقائق.

(الأخبار)

وزير الدفاع الإيراني: منظومة «15 خرداد» قادرة على كشف ومتابعة 6 اهداف في آن والاشتباك مع 5 اخرى

تقرير

جوبا تحت وطأة الابتزاز الأميركي: واشنطن راعية الانفصال وعدوّته

تبدو جنوب السودان، الدولة الحديثة الولادة، في حالها اليوم، نموذجاً واضحاً لما قد تفضي إليه الرعاية الأميركية لتجارب الانفصال. فالدولة التي ترزح تحت أزمة اقتصادية، تعيش مضاعفات صراع سياسي وعسكري عزّزته الولايات المتحدة بنفسها طوال سنوات، ليصبح في النهاية سبب الخلافات المتصاعدة بين واشنطن وجوبا، بعد سنوات من الودّ الذي انقلب أخيراً إلى نوع من الابتزاز

شهدت العلاقات تراجعاً في ظلّ إدارة أوباما الذي ألقى خطاب الاعتراف بعد الانفصال (من الويب)

جوبا ـ أتيم سايمون

شهدت علاقات جنوب السودان بالولايات المتحدة الأميركية تراجعاً كبيراً خلال السنوات الماضية، لا سيما إثر النزاع المسلح بين الحكومة والمعارضة عام 2013، إلى أن وصلت حدّ فرض عقوبات مباشرة على مسؤولين في الحكومة والجيش، بعد أعوام على الانفصال عن السودان في حزيران/ يونيو 2011، حين كانت واشنطن تمثل الداعم الرئيس لمتمردي «الحركة الشعبية لتحرير السودان» (الحزب الحاكم في جنوب السودان حالياً). دعم سياسي وعسكري أدرج في إطار «مساندة المهمّشين» في جنوب السودان في مواجهة الأنظمة المتعاقبة منذ اندلعت الحرب الأهلية عام 1983، واستمرّ حتى توقيع اتفاق سلام بين الحكومة و«الحركة الشعبية» في كانون الثاني/ يناير عام 2005، عندما مارست واشنطن ضغوطاً مكثفة على الحكومة للقبول بالاتفاق الذي ينتهي بإقامة استفتاء يختار فيه شعب جنوب السودان ما بين الوحدة والانفصال. بذلك، لعبت الولايات المتحدة دوراً كبيراً في الدفع باتجاه الانفصال، وهي تُعدّ من أوائل الدول التي اعترفت بالدولة الجديدة رسمياً، وقدمت لها مساعدات مالية ضخمة تُقدر بـ11 مليار دولار لبناء بلد جديد بعد عقود من الحرب الأهلية التي قضت على الأخضر واليابس.

لكن بعد سنوات من الدعم المالي والسياسي، قلبت واشنطن ظهر المجن لحليفتها، بدعوى أن المبالغ التي تم تخصيصها للتنمية وبناء المؤسسات لم توظّف في المسار المطلوب. يدور الحديث، في هذا الإطار، عن فساد النخبة السياسية التي حوّلت تلك الأموال إلى حساباتها الخاصة في دول شرق أفريقيا، وتعاملت معها باعتبارها تعويضاً عن رهق سنوات الكفاح المسلح، بدلاً من إنفاقها على مشروعات التنمية والخدمات. بالنسبة إلى سفير واشنطن لدى جوبا، توماس هوشيك، فإن العلاقة تراجعت بسبب الفساد والصراع السياسي على السلطة، ما قاد إلى اندلاع «الحرب المفتعلة التي تتهمها على إخفاقات القادة السياسيين، وقصورهم في تحقيق التنمية والاستقرار». ويرى هوشيك، في تصريحات إلى «الأخبار»، أن «تحقيق الاستقرار في العلاقات يتطلب إعادة السلام، إلى جانب مكافحة الفساد، ومحاسبة جميع المتورطين في الانتهاكات المرتبطة بالحرب الأخيرة أمام المحكمة الهجين».

> **تطالب سلطات جنوب السودان الإدارة الأميركية الحالية بعدم التخلي عنها**

دبلوماسياً، شهدت العلاقات تراجعاً ملحوظاً أيضاً في ظلّ إدارة الرئيس السابق باراك أوباما، التي تتهمها جوبا بالسعي إلى «إسقاطها»، من خلال تبنّي سياسات تهدف إلى عزلها على المستويين الإقليمي والدولي، إضافة إلى عقوبات فردية فُرضت على بعض القادة العسكريين في الحكومة، وعدد من المسؤولين السياسيين الذين تتهمهم واشنطن بعرقلة جهود السلام. من هنا، تطالب جوبا الإدارة الأميركية الحالية بعدم التخلي عنها، وإلى جانب بناء عدد من المدارس والمرافق الصحية.

ويرى المحلل السياسي والكاتب في صحيفة «سودان بوست»، فرانسيس ميبك، في حديث إلى «الأخبار»، أن «العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة تراجعت بسبب اندلاع الحرب الأهلية، نتيجة لخلافات الحركة الشعبية، الحليف التاريخي لواشنطن، ذُكّراً بأن «الولايات المتحدة كانت قد لعبت دوراً رئيساً في تحقيق السلام في السودان في عهد الرئيس بوش الابن، واستمرت تلك العلاقة خلال عهد الرئيس أوباما، الذي ألقى خطاب الاعتراف بدولة جنوب السودان، والذي تعهد فيه بتقديم أشكال المساعدة كافة، التي تساعد القُطر الوليد على السير»، مضيفاً أنه على «رغم الآمال العريضة التي وضعتها واشنطن على جنوب السودان بعد نيله الاستقلال، إلا أن بعض المراكز القريبة من مراكز صنع القرار الأميركي كانت قد تنبّأت بفشل الدولة». ويعزو «تراجع العلاقات وتوترها إلى تناسي قادة الحركة الشعبية الدور الذي لعبته واشنطن» في الانفصال، وهو ما جعل الأخيرة «تشعر بالأسف من سلوك قادة الحركة، الذين باتوا يتهمونها بأنها تسعى لإطاحة الحكومة منذ اندلاع الحرب عام 2013». وهو اتهام سرعان ما تعود الحكومة إلى الاعتذار عنه، داعية إلى فتح صفحة جديدة، مثلما فعل الرئيس سلفا كير في أكثر من مناسبة.

دولة أوغندا، إلى جانب عدد

تحليل إخباري

خيار تركيا الصعب: «أس 400» أم «أف 35»؟

إسطنبول ــ حسني محلي

بعد يوم من تصريحات الرئيس التركي رجب طيب إردوغان، الخميس الماضي، بأن «موضوع صواريخ أس 400 قد حسم والإجراءات مستمرة لتسلّمها في موعدها»، فوجئ الجميع بتصريحات سيرغي تشيمزوف، رئيس الشركة الروسية التي تقوم بتصنيع «أس 400»، إذ قال إن «عمليات تسليم منظومات الدفاع الجوي الصاروخية الروسية إلى تركيا ستبدأ خلال شهرين»، من دون أن يحدّد الموعد بدقّة. وأشار تشيمزوف إلى الانتهاء من تدريب الطواقم التركية المكلّفة بنصب وتشغيل «أس 400». وقال: «لقد سدّد الجانب التركي الدفعة الأولى من قيمة الصواريخ، ونحن بدورنا انتهينا من تصنيع كل المعدات اللازمة للصواريخ». وجاءت أقوال تشيمزوف لتشير إلى أزمة جدية بين أنقرة وواشنطن في موضوع «أس 400»، حيث أبلغ وزير الدفاع الأميركي بالوكالة، باتريك شاناهان، نظيره التركي، خلوصي أكار، إلغاء برنامج التدريب للطيارين الأتراك الأربعة، وأنه سيطلب منهم ومن طواقم الصيانة وفيها 42 من العساكر الأتراك، مغادرة القاعدة نهاية تموز/ يوليو المقبل.

قرار واشنطن يعدّ تحدّياً جدّياً سيواجه أنقرة التي ستشتري 100 طائرة «أف 35» بقيمة 9 مليارات دولار، على أن يلحق بذلك قرارها شراء صواريخ «باتريوت» الأميركية في حال الاتفاق على السعر. ثمّة عشرات من التصريحات التي أدلى بها إردوغان والمسؤولون الأتراك، خلال الأشهر القليلة الماضية، أكدوا فيها إصرارهم على شراء «أس 400». في مقابل ذلك، يبدو أن واشنطن لن تتراجع عن قرار الردّ على الموقف التركي في حال تسلّم أنقرة الصواريخ ونصبها في المناطق الجنوبية القريبة من سوريا، فهذا يعني أنها ستكون قريبة من إسرائيل، وبالتالي قبرص التي تشهد علاقاتها مع أنقرة توتّراً جدّياً بسبب عمليات التنقيب التي تقوم بها السفن التركية في المياه الإقليمية لجمهورية قبرص، التي لا تعترف بها تركيا، فيما تسيطر الأخيرة على الشطر الشمالي من الجزيرة المسمّاة جمهورية شمال قبرص التركية. وكان إردوغان قد هدّد القبارصة اليونانيين، وقال عنهم إنهم «يوقّعون على اتفاقيات مع شركات أميركية وهو ما لا تعترف به تركيا أبداً». وأصدرت وزارة الخارجية التركية، بدورها، بياناً هدّدت فيه بالتدخل لحماية حقوق القبارصة الأتراك، الذين يبدو أنهم سيتحوّلون إلى ورقة جديدة في المساومات، بل وربما الصفقات المحتملة حتى نهاية تموز/ يوليو، وهو موعد طرد الطيارين الأتراك من الولايات المتحدة، أي قبل أو بعد أيام من وصول صواريخ «أس 400» الروسية إلى تركيا، بحسب كلام تشيمزوف.

وجاءت أقوال مساعد وكيل الخارجية الأميركي، ماثيو بالمر، أمس، لتعكس مدى جدّية التهديدات التركية في موضوع قبرص، إذ ناشد تركيا «وقف عمليات التنقيب قرب قبرص». وقال إن «قبرص حليف استراتيجي لأميركا التي تولي شرق الأبيض المتوسّط أهمّية كبيرة، ولأميركا 10 سفن حربية و130 طائرة مقاتلة في المنطقة». في الوقت ذاته، يعرف الجميع أن لبريطانيا قاعدتين في الجزيرة التي طوّرت أخيراً علاقاتها العسكرية مع إسرائيل، الجهة الوحيدة التي تملك طائرات «أف 35» التي تستطيع «أس 400» إسقاطها.

ومع استمرار الرهان على المساومات التركية مع واشنطن وموسكو، حيث سيشارك إردوغان في 28 الشهر الجاري في قمّة «العشرين» في اليابان، يدرك الجميع أنه ليس سهلاً على أنقرة أن توتّر علاقاتها مع واشنطن باستمرار، طالما أنها تدعم «وحدات الحماية الكردية» في سوريا، وتطوّر علاقاتها مع السعودية والإمارات ومصر، أعداء إردوغان الذي يهدّده الأميركيون بإعلان «الإخوان» تنظيماً إرهابياً، كما يهدّدون تركيا في موضوع إيران التي تستمرّ أنقرة في علاقاتها معها رغم قرارات المقاطعة الأميركية. يأتي ذلك في الوقت الذي بدأ فيه كثيرون في الولايات المتحدة الحديث عن توتّر محتمل بين واشنطن وأنقرة، بعد انتخابات 23 حزيران/ يونيو المحلّية في إسطنبول، وخصوصاً إذا خسرها إردوغان مع استمرار الأزمة المالية الخطيرة التي لا يمكنه أن يعالجها إلا بالدعم الأميركي، إن كان عبر صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي أو المؤسسات المالية الأميركية والعالمية التي تنتظر إشارة الرئيس دونالد ترامب، الذي يبدو واضحاً أنه يملك العديد من الأوراق في حربه النفسية ضد الرئيس التركي. فقد اضطر الأخير في 12 تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، بعد اتصال هاتفي من ترامب، إلى إخلاء سبيل القس الأميركي أندرو برونسون، الذي كان معتقلاً منذ تموز/ يوليو 2016 بتهمة التجسس والإرهاب (المقصود به العلاقة مع الداعية فتح الله غولن). وكان ترامب، في تغريدته على «تويتر»، قد هدّد بفرض عقوبات اقتصادية كبيرة ضدّ تركيا في حال رفضها إخلاء سبيل برونسون، علماً بأنه سبق لإردوغان أن قال إنه سيبقى في السجن طالما هو في السلطة. وشهدت علاقات ترامب مع إردوغان حالة مماثلة في 29 أيار/ مايو الماضي، عندما أُخلي سبيل المواطن الأميركي التركي ساركان كولكا، الذي كان في السجن بتهمة العلاقة بفتح الله غولن، وهي من أخطر التهم التي يتعرّض لها أي شخص في تركيا.

ويبقى الرهان على عامل الزمن بالنسبة إلى كل الأطراف، وخصوصاً الرئيسين ترامب وإردوغان، لأن الجميع يرى أن المنطقة خلال الشهرين المقبلين ـ أي حتى نهاية تموز/ يوليو ـ ستشهد تطوّرات مثيرة بانعكاساتها على العلاقات التركية ـ الأميركية، التي ستواجه الامتحان الأخطر في تاريخها، ما سيضع الطرفين وجهاً لوجه أمام قرارات حاسمة ستحدّد مصير هذه العلاقات ومستقبلها أولاً، وتالياً مصير إردوغان ومستقبله، الذي يعرف الجميع أن بقاءه في السلطة لن يكون سهلاً أبداً في حال الغضب الأميركي، الذي طالما أطاح زعماء سابقين بمن فيهم رئيس الوزراء الأسبق عدنان مندرس (أطاحه العسكر، على الرغم من أنه خلال حكمه لتركيا، للفترة بين عامي 1950 و1960، خدم كل المشاريع الأميركية، تركياً وإقليماً. ولم يفعل الأميركيون أي شيء لمنع العسكر من إعدامه).

كل ذلك من دون أن يهمل البعض الحديث عن سيناريوات أخرى تحدّد مسار تركيا ومصيرها ومستقبلها بعيداً من الفلك الأميركي، بالتنسيق والتعاون مع العدو التقليدي والتاريخي قيصرياً وسوفياتياً وشيوعياً: موسكو، بعدما أثبتت السنوات الأخيرة إمكانيات مثل هذا الاحتمال لما للعلاقات التركية ـ الروسية من أبعاد تكتيكية واستراتيجية مهمّة جدّاً في جميع المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والعسكرية. فتركيا تستورد 60 % من احتياجاتها من الغاز من روسيا، التي ترسل سنوياً 6 ملايين من مواطنيها للسياحة في تركيا، حيث تبني روسيا مفاعلاً نووياً بقيمة 24 مليار دولار. نصب صواريخ «أس 400» في تركيا سيكون إثباتاً عملياً لمتانة العلاقات المذكورة وقوّتها، وإلا فإنها ستواجه مشكلات جدّية، أولاها في إدلب ثم غرب الفرات فسوريا عموماً، كما جرى بعد إسقاط الأتراك الطائرة الروسية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2015.

تقرير

هانت يأمل إعادة التفاوض مع الأوروبيين بشأن «بريكست»

وسط فوضى «بريكست» واستقالة تريزا ماي، بسبب فشلها في تمرير اتفاق خروج بلادها من الاتحاد الأوروبي، أو الحصول على تنازلات، خرج وزير الخارجية البريطاني ليعلن أن الأوروبيين يمكن أن «يعاودوا التفاوض بشأن الاتفاق»، مرتكزاً بذلك على محادثة أجراها مع أنجيلا ميركل

أعلن وزير الخارجية البريطاني جيريمي هانت، أحد المرشحين لخلافة رئيسة الوزراء تيريزا ماي، أنه «قتنع بأن إعادة التفاوض بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ـ «بريكست» ـ ممكنة، لتجنّب حصول الخروج من دون اتفاق، مرتكزاً على محادثة أجراها مع المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، تصبّ في هذا الاتجاه. وفي حديثٍ متلفز، أكد هانت أن ميركل قالت إنه «مع رئيس الوزراء الجديد، نحن (الدول الـ27 في الاتحاد) نريد دراسة كل الحلول التي ستقترحونها»، مشيراً إلى أن المحادثة مع ميركل أجريت على هامش الذكرى الـ75 لـ«إنزال النورماندي». وأضاف هانت أنه «متأكد تماماً من أنه إذا تبنّينا المقاربة الجيدة في هذا الموضوع، فسيكون الأوروبيون مستعدين للتفاوض»، فيما لم يحدّد إذا ما كان يعني إعادة التفاوض بشأن اتفاق الخروج الذي توصلت إليه لندن وبروكسل ورفضه البرلمان البريطاني ـ والذي لا تنوي الدول الـ27 تنقيحه ـ أو يشير إلى الإعلان السياسي الذي يرسم ملامح العلاقة ما بعد «بريكست».

ونقل هانت عن ميركل قولها إن القادة الأوروبيين «قد يكونون منفتحين» على حلّ تقني لمسألة الحدود الإيرلندية، وهو ما تعتبره بروكسل في الوقت الراهن غير واقعي. في المقابل، لم تشأ متحدثة باسم الحكومة الألمانية التعليق على كلام هانت، لكنها ذكّرت بأنه إثر الاجتماع الطارئ للمجلس الأوروبي، الذي عُقد في الـ11 من نيسان/ أبريل الماضي في بروكسل، أعلنت المستشارة أن «اتفاق الخروج سيطبّق ولن يتغيّر، ويمكننا بالطبع مناقشة العلاقات المستقبلية» بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي.

من جانبه، أكد كبير مفاوضي الاتحاد الأوروبي لشؤون «بريكست»، ميشيل بارنييه، أن بروكسل «لن تتفاوض مع القيادة المقبلة لحزب المحافظين على اتفاق جديد لتنظيم انسحاب لندن من التكتل»، مشدداً على أن الزعيم المقبل للحزب لن يكون أمامه سوى قبول الاتفاق المطروح حالياً، أو إلغاء الانسحاب أو الانسحاب من دون اتفاق، والذي ستكون له تبعات صعبة على لندن. وفي تصريحاتٍ نقلتها صحيفة «ذي تليغراف» البريطانية، أول من أمس، قال بارنييه إن هوية المرشح الذي سيخلف ماي في زعامة «المحافظين» ورئاسة الحكومة «لن تمثّل فارقاً في ما يتعلق بخطة انسحاب لندن»، موضحاً أن اتفاق الخروج الذي توصلت إليه ماي مع بروكسل ورفضه البرلمان البريطاني، هو «الاتفاق الوحيد الذي يمكن إبرامه». ووفقاً للصحيفة، فإن بروكسل مستعدة لإعادة صياغة الإعلان السياسي الذي يضع أسس المفاوضات التجارية المستقبلية بينها وبين لندن، وذلك إذا خفّفت الأخيرة حدّة موقفها حيال بعض القضايا ذات الصلة، واختارت تبنّي علاقة أوثق مع الاتحاد.

ميركل: الأوروبيون «قد يكونون منفتحين» على حلّ تقني لمسألة الحدود (أ ف ب)

> تعهّد جونسون بأنه لن يدفع فاتورة «بريكست» في حال خلف ماي

وفي هذا السياق، يبدو أن المرشح الأوفر حظاً لخلافة ماي، بوريس جونسون، قد أخذ بنصيحة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، إذ حذّر أمس من أنه إذا أصبح رئيساً للوزراء، فسيرفض أن تدفع بلاده فاتورة «بريكست» إلى حين موافقة بروكسل على شروط أفضل للانسحاب. وفي مقابلة مع صحيفة «ذي صنداي تايمز» قال جونسون، المؤيد للخروج، إنّه «ينبغي على أصدقائنا وشركائنا أن يفهموا أننا سنحتفظ بالمال إلى أن نحصل على مزيد من الوضوح بشأن الطريق الذي سنسلكه»، مضيفاً أنه «في اتفاق جيد، المال محفّز ممتاز ومسهّل جيد جداً». وينصّ الاتفاق الذي أبرمته ماي مع الاتحاد الأوروبي، ورفضه البرلمان البريطاني، على أن تسدّد لندن الالتزامات المالية التي تعهّدت بها بموجب الموازنة الحالية المتعدّدة السنوات (2014 ـ 2020)، والتي تغطي أيضاً الفترة الانتقالية التي ينصّ عليها الاتفاق. ولا يحدّد الاتفاق قيمة هذه الفاتورة بل كيفية احتسابها. وقدّرت الحكومة البريطانية قيمة المبلغ بما بين 40 و45 مليار يورو، وهي أرقام لم يؤكّدها الاتحاد الأوروبي.

(الأخبار، أ ف ب)

وفيات

إنتقلت إلى رحمة الله تعالى
الحاجة كاملة كامل جابر (أم فياض)
أرملة الحاج محمد فياض حمزة
أولادها : فياض، هشام، جمال، مصطفى وبلال
بناتها : صفية، ردينة، غادة، ندى، ريما ولورنس
شقيقاها : علي وسليمان
أصهرتها : موسى الدقدوق، الدكتور نورالدين أحمد، عدنان علي حمزة،
الدكتور علي يونس ومحمد رحال
تقبل التعازي في بيروت يوم الثلثاء 11 حزيران في جمعية التخصص والتوجيه العلمي، قرب مبنى امن الدولة من الساعة الثالثة حتى السادسة مساءً.
الأسفون آل حمزة، آل جابر وأنسباؤهم وعموم أهالي بلدة كفرحتى.

بسم الله الرحمن الرحيم
"يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي"
صدق الله العليّ العظيم
انتقلت إلى رحمة الله تعالى
الحاجة أميرة حسين رشيد كنعان
زوجة الحاج عباس شمص (أبو طلال)
أولادها: محمد، طلال، غيث، مي، غادة، راغدة، بثينة
صُلّي عليها بعد ظهر أمس الأحد، حيث ووريت الثرى في بلدة بوداي.
لها الرحمة ولكم من بعدها طول البقاء

تتقدم مؤسسة عامل الدولية من أسرة الفقيد
الزميل توفيق راشد حيدر
مسؤول مركز عامل في العين الصحي - التنموي باحر التعازي
أولاده: ريان، كيرا
والدته: شاهينة هولو حيدر
أشقاؤه: حويشان، حيان، محمد
تقبل التعازي للرجال والنساء الثاني والثالث اليوم الإثنين وغداً الثلاثاء 10 و11 حزيران 2019 في منزل المرحوم راشد حيدر الكائن في ساحة القناية – بعلبك من الساعة 12 ظهراً ولغاية الساعة 7 مساء

لإعلاناتكم الرسمية والمبوبة والوفيات
الأخبار
هاتف: 759555 ـ 01
فاكس: 759597 ـ 01

إعلانات رسمية

اعلان مزايدة من دائرة تنفيذ اميون
الرئيس اميل عازار
المنفذ: سلمى سامي واوي وكيلها المحامي ادوار جريج المنفذ ضدهم: ورثة نزهه يعقوب الصراف زوجة جرجس موسى داغر الحاج وهم: هناء ومنى ونهى وزاكي ويعقوب جرجس موسى داغر الحاج – من عابا اصلاً ومجهولي المقام حالياً.
بالمعاملة 2014/416 المقدمة بموجب حكم ازالة الشيوع الصادر عن محكمة اميون برقم /34/ تاريخ 1979/11/23.
تاريخ التنفيذ: 2016/10/05، تاريخ محضر الوصف: 2018/11/9، تاريخ تسجيله: 2019/1/15
تطرح الدائرة للبيع بالمزاد العلني:
العقار /209/ عابا سليخ مساحته /2932/م2 حدوده العقارات شمالاً: 208، جنوباً: 210، شرقاً: 210 – 212 – 215 وغرباً: 368. التخمين وبدل الطرح: $/87960/ والعقار /211/ عابا سليخ مساحته /1940/م2 حدوده العقارات شمالاً 210 – 368، جنوباً 215 – 217 – 361 - 362، شرقاً: 210 – 215 – 217 وغرباً 362 – 366 – 368. التخمين وبدل الطرح: $/58200/.
موعد المزايدة ومكانها: الثلاثاء 2019/6/25 الساعة 12:30 ظهراً امام رئاسة الدائرة بمحكمة اميون وللراغب بالمزايدة تامين بدل الطرح واتخاذ مقام له ضمن نطاق الدائرة اذا كان مقيماً خارجها او توكيل محام وعلى المشتري زيادة عن الثمن رسم التسجيل والدلالة.
مأمور التنفيذ
سيدة الخوري

إعلان صادر عن الغرفة الابتدائية الأولى في الشمال
بالدعوى رقم 2019/248
غرفة الرئيس الياس الشيخاني
بتاريخ 2019/5/8 تقدم المستدعي فوزي الياس بالش بوكالة المحامي جورج نصار باستدعاء امام هذه المحكمة يطلب فيه شطب اشارة الدعوى المقدمة امام حاكم صلح الكورة برقم 593 تاريخ 1940/8/13 بموضوع قيد 200 سهم على اسم ورثة ياسمين نقولا الياس عبود شاهين، المسجلة باليومي رقم 696 تاريخ 1940/8/13، وشطب اشارة الدعوى المقدمة امام هذه المحكمة بتاريخ 1941/10/29 بموضوع قيد 175 سهما على اسم الورثة المذكورين اعلاه، المسجلة باليومي رقم 743 تاريخ 1941/11/3، عن صحيفة العقارات رقم 986 و987 و993 من منطقة كفرعقا العقارية سنداً لأحكام المادة 512 أ.م.م. لذلك فلكل ذي مصلحة ولكل متضرر تقديم ملاحظاته الخطية على هذا الاستدعاء خلال مهلة عشرين يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان.
رئيس القلم
ميرنا الحصري

إعلان
من أمانة السجل العقاري في عاليه
طلبت ندى فؤاد الخراط وكيلة ريمون عمور ضاهر لمورثته روز نصر نصار سندي تمليك بدل ضائع للعقارين 1160، 2131 رمحالا.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في عاليه
ليليان داغر

إعلان
من أمانة السجل العقاري في عاليه
طلب محمد احمد كريديه بصفته مفوض بموجب محضر اجتماع مجلس ادارة شركة عاليه تروست ش.م.ل. تاريخ 2019/5/17 سندات تمليك بدل عن ضائع للعقارات 539، 540، 541، 4098، 4875، 4876، 4877 عاليه.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في عاليه
ليليان داغر

إعلان
من أمانة السجل العقاري في عاليه
طلب نجيب نعيم بجاني بصفته الشخصية سند تمليك بدل عن ضائع للعقار 4/1035 الكحالة.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في عاليه
ليليان داغر

اعلان رقم 561/ص 2019
تجري بلدية الميناء للمرة الثانية في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس الواقع في 2019/6/20
بطريقة المناقصة العمومية التلزيمات التالية:
1 – تلزيم شراء البسة وأحذية للعام 2019.
2 – تلزيم شراء مختلف المواد لزوم ورش البلدية للعام 2019.
3 – تلزيم تنفيذ اشغال تأهيل وتزفيت مختلف شوارع مدينة الميناء للعام 2019.
4 – تلزيم شراء وصيانة قطع غيار الكهرباء وصيانة شبكة الانارة في الطرقات العامة للعام 2019.
والتي نُشرت في الجريدة الرسمية في العدد رقم 25 تاريخ 2019/5/30.
على المتعهدين الراغبين بالاشتراك في المناقصة العمومية ابداع عروضهم مختومة بالبريد المضمون او باليد وتقبل العروض لغاية الساعة الثانية عشرة من اخر يوم عمل بسبق اليوم المحدد للتلزيم.
يوضع العرض في غلافين مختومين يتضمن الاول كافة المستندات المطلوبة في دفتر الشروط ويتضمن الثاني عرض الأسعار ويذكر على ظاهر كل غلاف موضوع محتوياته وموضوع الصفقة والتاريخ المحدد لإجرائها واسم العارض.
يوضع الغلافان في غلاف ثالث باسم بلدية الميناء لجنة المناقصات ولا يُذكر على ظاهر الغلاف سوى موضوع الصفقة والتاريخ المحدد لإجرائها دون اية عبارة او اشارة مميزة اخرى كاسم العارض او عنوانه.
يمكن الاطلاع على دفتر الشروط في اوقات الدوام الرسمي في قلم المهندسة والدائرة الادارية.
الميناء في 2019/6/7
رئيس بلدية الميناء
عبد القادر علم الدين

حصاد رمضان 2019

ممثلون لبنانيون سطعوا هذا الموسم

عبدالرحمن جاسم

في حصيلة السباق الدرامي، الكثير من المسلسلات، لكن قلة من النجوم اللبنانيين. مع هذا، يمكن الإشارة إلى أنّ هناك مجموعة من الاسماء التي يمكن المراكمة والمراهنة عليها لتكون نجوم أداء بكلّ ما للكلمة من معنى خارج معادلة «عمليات التجميل» و«عارضي/ عارضات الأزياء»، و«مسابقات ملكات/ ملوك الجمال» و«الجغل الوسيم ذي العضلات» و«المؤدية صاحبة الـCurves». الاسماء التي سنتحدث عنها هي لممثلين حرفتهم الاساسية قبل اي شيء أنهم «ممثلون». ومن هنا يأتي إبداعهم

عايدة صبرا وجوليا قصّار وأنجو ريحان
مسلسل «إنتي مين؟»

مع الثلاثي في مسلسل «إنتي مين»، حتى إنّهن خطفن الأضواء من جميع شخصيات المسلسل. ربما وحده نقولا دانيال صمد أمام هذه الشخصيات الآخذة. عايدة صبرا (الصورة) واحدة من أهم ممثلات الإيماء ومدربات التمثيل في لبنان. لذلك لم يكن غريباً عليها أن تشد الأضواء من حولها، ما ينهك عايدة في المعتاد هو ذاته ما تعرضت له في المسلسل: إصرار المخرجين/ كُتّاب الدراما على حصرها في أدوار معينة، مع العلم أنها واحدة من أهم ممثلات جيلها وما بعده. جوليا قصّار بدورها واحدة من أهم ممثلات المسرح في لبنان، والأداء المسرحي الذي مارسته في المسلسل كان ممتعاً ومسلياً، وهو ما تحتاج له الشاشات العربية. الأمر نفسه ينسحب على أنجو ريحان التي تمتلك حرفة عالية تجعلها في أغلب مشاهدها قادرة على «سحب البساط» من تحت جميع من هم في مشهدها

محمد عقيل
مسلسل «الهيبة ـ الحصاد»

يمكن اعتبار محمد عقيل نوعاً من إعادة الاعتبار للممثل اللبناني «الرجل» بعيداً عن «الفذلكات» و«عارضي الأزيـاء» و«ممثلي العضلات» الذين تسيدوا المسلسلات اللبنانية منذ أعوام. عقيل القادم من خلفية مسرحية، يتمتع بخبرة كبيرة من خلال مشاركات في أعمال عدة مثل «منمنات تاريخية» (لسعد الله ونوس)؛ وفيلمي «باب الشمس» (ليسري نصر الله)، و«أشباح بيروت» (غسان سلهب). برز أداء عقيل في مسلسل «الهيبة» بشخصية «الختيار» بعيداً عن كل «الاستعراضات» و«خزعبلات» المسلسل. كان عقيل كما يجب أن يكون، وربما تأثر صنّاع المسلسل بأدائه في مسلسل «بيروت واو» للمخرج والكاتب فادي ناصر الدين الذي قدّمه بطريقة جميلة وفي شخصية مشابهة لشخصيته في مسلسل «الهيبة» وإن بنكهة مختلفة (نظراً إلى طبيعة الدور).

إيلي نجيم وغابريال يمّين
مسلسل «الكاتب»

يمكن اعتبار إيلي نجيم وغابريال يمّين (الصورة) سبباً رئيساً في جعل مسلسل «الكاتب» محتملاً للمشاهدة. ضغط الأحداث وطبيعة القصة والشخصيات الرئيسية جعلت المسلسل «مغمّاً ومنهكاً» في شهر الصيام. ورغم مهارات نجمي العمل باسل خياط ومجدي مشموشي (ظهر بكثافة فقط في حلقات المسلسل العشر الأواخر)، إلا أنه يمكن القول بأنّ الكاتبة ريم حنا لم توفّق في جعل المسلسل يسير بنمط «محتمل» لولا وجود نجيم ويمين. يخفّف نجيم ويمّين من «وطأة» ثقل الأحداث والنمط البوليسي للمسلسل. ينجح يمّين في تقديم شخصية «محببة وشريرة» في آن. أما نجيم الذي نال فرصته الكبرى مع المخرجة والمسرحية عايدة صبرا في عدد من أعمالها، فقد قدّم أوراق اعتماده ليكون في طليعة مستحقّي الأدوار الجيدة في الأعمال الرمضانية (أو سواها) المقبلة.

فادي أبي سمرا
مسلسل «دقيقة صمت»

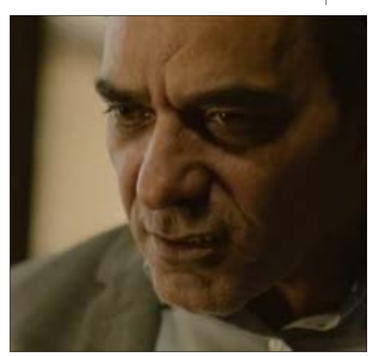

كثيرون يمكن أن يراهنوا على أنّ العمل في مواجهة نجوم مثل عابد فهد والمتجدد خالد القيش ليس سهلاً أبداً. لكن فادي أبي سمرا أثبت أنه قادر على أن يؤدي كما الكبار. كان أبي سمرا قد قدّم أداء جيداً في شخصية «الشرير» في مسلسل «الهيبة» العام الفائت، وإن كان النص «منهكاً» خصوصاً في الحلقات الأخيرة. هذا الدور كان فاتحة خير عليه، فقدّم هذا العام دورين وإن كانا مختلفين إلى حدّ كبير. نجح الممثل اللبناني في تقديم شخصية أدهم في مسلسل «دقيقة صمت» بطريقة تليق بالشخصية، وإن لامه البعض خاطئاً على إظهار الشخصية على أنها «ضعيفة»؛ مع العلم أنّ الشخصية هي طبيعتها «هكذا»، ولهذا يجب تأديتها بهذه الطريقة. أداء أبي سمرا المتنوع والمختلف يمكن المراكمة عليه في مسلسلات وأدوار أهم وأكبر بالتأكيد.

ندى أبو فرحات
مسلسل «بيروت واو»

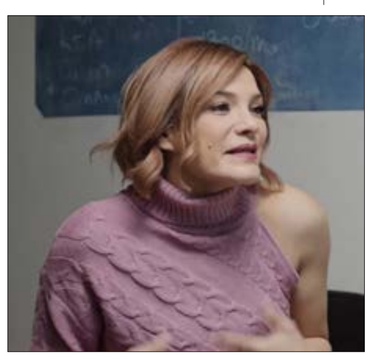

هي تختلف اختلافاً جذرياً عن ندى أبو فرحات في مسلسل «الكاتب». في «بيروت واو»، نجد ندى حرةً، وأكثر جرأةً، تمتلك ناصية الدور، فيما تبدو مترددة خائفة في أغلب مشاهدها في «الكاتب». تمتلك ندى موهبةً كبيرة، وقد أثبتتها مراراً على خشبة المسرح. مع هذا، يخفت أداؤها في بعض الأدوار التلفزيونية أحياناً، ومن دون أي سبب منطقي. أما في «بيروت واو»، فقد شاهدنا الممثلة اللبنانية تقدم أداء جميلاً سهلاً وممتنعاً في أن حتى في لحظات خوفها بدت هي هي، فبقتنعك المشاهد بأنه ليس أمام ممثلة، بل أمام هذه الشخصية المقاربة لفكرة girl next door الفكرة الأكثر شيوعاً في الدراما/ السينما الغربية منذ تسعينيات القرن الماضي.

ستيفاني صليبا
مسلسل «دقيقة صمت»

طبعاً يجب الإشارة إلى أنّ الممثلة الجميلة لم تلغ الاعتماد على جمالها في دورها في «دقيقة صمت»؛ لكن إصرارها على «التمثيل» بدلاً من التركيز على جمالها يمكن الإشادة به كثيراً. قدمت صليبا أداء جيداً العام الفائت عند مشاركتها في المسلسل المصري «فوق السحاب» (مع المخرج رؤوف عبد العزيز وبطولة هاني سلامة). وهو ربما ما رشحها لتقديم أداء جيد في «دقيقة صمت» هذا العام. عانت صليبا في البداية بالتأكيد أمام ممثلين كبار في «دقيقة صمت» في المشاهد التي جمعتها بهم، خصوصاً أندريه سكاف (بحكم أن أغلب مشاهدها كانت معه تقريباً)؛ لكنها سرعان ما انسجمت وخفّت ذلك «الفارق» وبدا كما لو أنّها في «محيطها الطبيعي» وهو أمرٌ يعد بالكثير بالتأكيد.

مصطفى الخاني في مشهد من العمل

وقفة الحبكة الرتيبة للقصة، الاعتماد على لغة ابن عربي بدل خلق لغة جديدة مستوحاة من رؤيته، وعدم الجرأة في تسمية الخطاب المكفر له... كلها عوامل جعلت من مسلسل «مقامات العشق» مخيّباً لآمال كل من أراد مشاهدة حياة ابن عربي الروحية ونظرته الصوفية والاطلاع على الصراع السياسي والعقائدي لعصره

عن مسلسل «مقامات العشق»: أن تُلبس آخر وجهَك القميء

علي أحمد الديري *

«مقامات العشق» (كتابة محمد البطوش ـ وإخراج أحمد إبراهيم أحمد ـ إنتاج mr7 مفيد الرفاعي لصالح تلفزيون «أبوظبي») حسب توصيفه الرسمي مسلسل تاريخي يروي سيرة محي الدين ابن عربي في ثلاثين حلقة. شاهدت العمل خلال شهر رمضان، وكان مخيباً لأفق توقعي. كنت أتوقع أن يقدم سيرة ابن عربي من خلال الصراع السياسي والعقائدي لعصره الذي عاشه على امتداد العالم الإسلامي في تقلباته التي تركت آثارها في كتاباته، أو أن يقدم حياة ابن عربي الروحية ونظرته الصوفية في صياغة معاصرة.

ما كنت أنتظر أن أسمع ما قرأته وكتبت عنه في مصنفات ابن عربي طوال خمسة عشر عاماً من علاقتي المعرفية به. كنت متشوقاً لقصة تقدم ابن عربي في صياغة تعطي له حضوراً في سياقنا العربي والإسلامي المأزوم، على النحو مثلاً الذي قدمته الفيلم شافاك لشخصية جلال الدين الرومي في رواية «قواعد العشق الأربعون» بحيث تحولت شخصية جلال الدين الرومي وشمس التبريزي لعمل جماهيري أخترق مختلف الأوساط والأذواق، أو على النحو الذي قدمته الدراما التركية لمؤسس الدولة العثمانية (قيامة آل طغرل) حتى صار طغرل شخصية شعبية محبوبة، وربما يكون جزءاً من نجاحه يعود إلى قدرته على تقديم شخصية ابن عربي كشلهم للبطل المؤسس للإمبراطورية العثمانية.

مع الأسف الشديد، لم ينجح مسلسل «مقامات العشق» في أن يفعل ذلك، على الرغم من أن المقام السياسي والثقافي والديني الذي نعيشه، مهيأ لتقديم شخصية ابن عربي ورؤيته الصوفية. لقد أخفق هذا العمل الدرامي في أن يجعلنا نعشقه، لثلاثة أسباب فيما أرى، لا علاقة لها بطاقم التمثيل، فنجوم المسلسل في المجمل قاموا بأداء أدوارهم المرسومة بإتقان عالي المستوى. وقد برعت نسرين طافش في تمثيل شخصيتها كما كُتبت في السيناريو ونُطق لغتها الفصحى نُطقاً جميلاً سلساً، كما فعل ذلك أيضاً مصطفى الخاني بإجادة كبيرة في تمثيل شخصية شيخ حامد. ما هي الأسباب التي حالت دون نجاح هذا المسلسل التاريخي؟ أرى هناك ثلاثة أسباب: الحبكة الرتيبة للقصة، الاعتماد على لغة كتب ابن عربي بدل خلق لغة جديدة مستوحاة من رؤيته، وعدم الجرأة في تسمية الخطاب المكفر لابن عربي.

حسناً فعل كاتب السيناريو في خلق حكاية غير تاريخية، لكن الحبكة لم تتوفر فيها عناصر التشويق ولا حكايات فرعية تتوازى مع زمن الحكاية الرئيسية، لتصب في النهاية فيها. تمّت صياغة السيناريو في قصة مُبسطة، لا بسيطة، الأعداء في مملكة «أرغون» يُحيكون مؤامرة على العالم الإسلامي، يُريدون أن ينفذوا له من الداخل لتدمير خطاب التسامح «المفترض»، وقتل العلماء وإشعال خطاب التكفير، فيرسلون (ست الحسن) الفائقة الجمال للعمل مع (مارتل) المتخفي تحت عباءة رجل دين مسلم متشدد، في مدينة مرسية حيث يعيش علي بن عربي وهي المدينة التي شهدت ولادة ابنه محيي الدين ابن عربي. تدور الأحداث بشكل بارد وبطيء ومملّ بين هذه الشخصيات خلال خمسين عاماً بين مرسية وقرطبة ومكة ودمشق، ويتخلل ذلك عرض لمقولات ابن عربي على لسان ست الحسن التي تحولت إلى مريدة تعشق والد ابن عربي عشق فناء، فلا تعود ترى في العالم محبوباً غيره.

يستخدم الشيخ حامد أتباعه المتطرفين بشكل قاتم ومبالغ فيه لإثارة الرأي العام ضد والد ابن عربي ويسعى عبرهم لقتله، يُصاب بسهم غادر، لكنه ينجو في مشهد تمثيلي بارد يفتقد لأدنى متطلبات الإقناع والحرفية، كأنك تشاهد مشهداً في السبعينيات حيث لا تقنيات تأخذ قلب المشاهد إلى أعلى درجات التوتر والتشويق والإقناع.

تُمط محاولات قتل ابن عربي الأب والابن طوال خمسين عاماً على مدى ثلاثين حلقة. والشيخ حامد يفشل في التمكن من إنجاز مهمة القتل. وعلى الرغم من انحياز ست الحسن إلى جانب ابن عربي، فإن الحبكة بمبررات غير قوية تجعل مهمة كشف حقيقة الشيخ حامد غير ممكنة. يُهزم الشيخ حامد في الحلقة الثلاثين، ويقدم لنا خلاصة وعظية ركيكة لعمله طوال الحلقات الثلاثين، في صيغة مونولوج داخلي يقول فيه «لا سبيل لك يا مارتل (شيخ حامد) على ابن عربي، الرجل يدعو للحب والحرية وأنت تدعو للكره والتطرف. الحب والحرية يعنيان السلام والرخاء، والسلام يعني التحضر والعلم والفلسفة والازدهار، وهذا ما يغري من يطّلع على فلسفته».

> تجاهل المسلسل أنّ ابن عربي واجه التكفير والتوظيف السياسي للدين

لا شيء في حبكة القصة يُشير إلى وجود عقدة في خطابنا ولا علمائنا ولا فرقنا الكلامية ولا حكامنا ولا إشارة إلى التوظيف السياسي للدين وصناعة خطاب التكفير من قبل الخلفاء ورجال الملل والنحل والدول، في حين أن الحقيقة التاريخية التي لا جدال فيها تقول إن ابن عربي واجه في مسيرته عقدة التكفير والتوظيف السياسي للدين، وواجهت كتبه مصيراً أشد عنفاً بعد تشنيع ابن تيمية عليه. لقد تجاهل السيناريو كل ذلك وفضل أن يُلبس الآخر (الشيخ حامد) وجهَنا القميءَ (التكفير والتقتيل).

خطاب ابن عربي الصوفي يُقدم حلاً لتفكيك الأنغلاقات التي سببتها عقدة التكفير النابتة في بيئتنا وثقافتنا التراثية. وهذا ما حاولت توضيحه في كتابي الصادر هذا العام «لماذا نكفر؟ ابن عربي من عنف الأسماء إلى نفس الرحمن». تقول لنا حبكة مسلسل «مقامات العشق» هناك فقط مؤامرة على العالم الإسلامي وعلى حضارتنا، تريد تدميرنا من الداخل وإخراجنا من الأندلس، بإضعاف الفكر النير الذي مثله ابن عربي وابن رشد.

ليس هناك غير الشيخ حامد في هذه المؤامرة وتابعين له طوال الحلقات الثلاثين، ولا يُقتل سوى واحد من أتباعه في الحلقات الأولى، ويبقى تابعه الثاني معه من دون أن يكتشفه حتى الحلقة الثلاثين. لا تتطور أي شخصية تطوراً طبيعياً. حتى ست الحسن في تحولاتها، اعتمد المؤلف على لحظة الهداية الداخلية على طريقة «ثم اهتديت» وليس الصراع الداخلي. الصراع في حبكة السيناريو لا توتر فيه ولا تغير ولا نمو ولا تعقيد، صراع بسيط بين شخصيات الخير فيها يبلغ حد السذاجة، وشخصيات الشر فيها يبلغ حد التجذر المطلق.

لا يُقتل أحد من هذه الشخصيات، فكيف تريد أن تشدّ المشاهد على مدى ثلاثين حلقة ولا أحد يُقتل من الشخصيات الرئيسية؟ حتى مشهد الحرق البارد الذي دبرته من غير قصد ست الحسن للشيخ حامد ينتهي بنجاته، وتشوه وجهه وفقد إحدى عينيه، فأصبح قبيحاً ليحاكي شخصية الشرير التي يستدل بها الأطفال على الشر من شكله. ربما يكون هناك معنى ضمني حاول من خلاله كاتب السيناريو استحياء تمثيل الشكل النمطي للمفتي الوهابي المتشدد.

يقول لنا سيناريو «مقامات العشق» بشكل ساذج، سنجد الحل ويتحقق الوعي بمجرد أن نكتشف الجاسوس صاحب المؤامرة. وهذا ما وقع للجارية «شقاء» التي أرسلها «مارتل» لابن عربي لقتله بالسُم. وحين اكتشف أمرها، قال لها ابن عربي بعدما وجّه لها النصائح والإرشادات: «الشيخ حامد ليس سوى جاسوس أرسله قومه منذ خمسين عاماً كي يوزع الفتنة بين أتباع هذا الدين». فما كان منها إلا أن تخلت عن خطاب التشدد ونظرتها التكفيرية لبيت ابن عربي، وذهبت تحمل خطاب الهداية واليقظة لمواجهة الشيخ حامد، لتقول له قبل أن يصفعها: «لقد فعلتُ ما أمرتني به (دس السم لابن عربي) وهو مخالف للشرع».

لم ينجح كاتب السيناريو في خلق لغة جديدة يقدم فيها ابن عربي. في أغلب الحوارات تشعر أن اللغة محررة من كتب ابن عربي أو هي نفسها، طويلة لا تناسب لغة الشاشة، وتُشعر المتلقي أنه يسمع لغة لا يفهمها، كما هو الأمر في المناظرة التي جرت في دمشق بين الشيخ حامد وابن عربي واستغرقت ما يقرب من الدقائق السبع حول فكرة وحدة الوجود والحلول والحدود، لغة من نوع: «أفليس في هذا تحلل من الرسوم؟»، «أقول هذا مدعاة للعلم وسعة الأفق دون تحلل من الرسوم»، «من لم يقف على إشارتنا، لم ترشده عبارتنا». هذه لغة السيناريو حين تريد أن تقدم أفكار ابن عربي. لغة مغلقة على المتلقي وعلى عصره، وحين يريد السيناريو أن يُسقط أفكار ابن عربي على الحاضر، فإنه يعمد إلى لغة فاقعة الوعظ والتبسيط والتوجيه، كما في خطاب ابن عربي في الحلقة الأخيرة وهو يعظ الجارية «شقاء»: «أيهما أفضل لبلاد الإسلام، الحرب أم السلم؟ اعلمي أن تطور البلدان وازدهار حضارتها يكون أوقات السلم، العلم والبناء وازدهار الفلسفة والحضارة بكافة أشكالها تكون في أوقات السلم». لقد تجرأ كاتب السيناريو على إعادة تركيب أحداث تاريخية وتقديم وتأخير مراحل زمنية من حياة ابن عربي، لكنه لم يتجرأ على خلق لغة معاصرة تمثل رؤية ابن عربي.

* كاتب بحريني، باحث في شؤون التكفير والعلاقة بالآخر

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 10 حزيران 2019 العدد 3777

صورة وخبر

وثّقت إحصاءات نشرها صندوق الأمم المتحدة للسكان أخيراً 2205 حالات إصابة بفيروس الإيدز في لبنان، 205 منها سُجلت في عام 2017، في ظل استمراراً الجهود الحثيثة وطنياً وعالمياً للحدّ من انتشار الأمراض المنقولة جنسياً، ومن بينها فيروس نقص المناعة المكتب المسبّب للـ«إيدز». لكن فيينا ودّعت أخيراً حدثاً مميزاً خاصاً بجمع التبرّعات لمساعدة المتعايشين مع الفيروس أو المصابين به على إكمال حياتهم بشكل طبيعي. تحت عنوان Life Ball، احتضنت العاصمة النمساوية الدورة السادسة والعشرين والأخيرة من النشاط الذي يعدّ الأضخم من نوعه في العالم، واستطاع منذ عام 1993 جمع أكثر 30 مليون يورو لمساندة الأشخاص حول العالم. أما السبب، فهو تراجع حجم التبرّعات وفق ما أكد أحد المؤسسين، خبير الماكياج السابق غيري كيسلر. (جو كلامار ــ أ ف ب)

ألاقي زيك فين يا علي؟ كتاب في «النمر»

بعد النجاح اللافت لـ «ألاقي زيك فين يا علي؟»، تشهد «دار النمر للفن والثقافة» (كليمنصو)، يوم الخميس المقبل، توقيعاً لكتاب يحمل الاسم نفسه وهو عبارة عن نص المسرحية للكاتبة والممثلة رائدة طه (الصورة) والمخرجة لينا أبيض. تستعيد المسرحية الكفاح الفلسطيني المسلّح في السبعينيات، من خلال ذكريات «الطفلة» رائدة (الصورة) عن تلك المرحلة وعن ياسر عرفات بعد استشهاد والدها على أيدي الإسرائيليين إثر فشل عملية اختطاف طائرة السابينا.

إطلاق كتاب «ألاقي زيك فين يا علي؟»: الخميس 13 حزيران (يونيو) الحالي. الساعة السادسة والنصف مساءً. «دار النمر للفن والثقافة» (شارع أميركا ـ كليمنصو ـ بيروت). للاستعلام: 01/367013

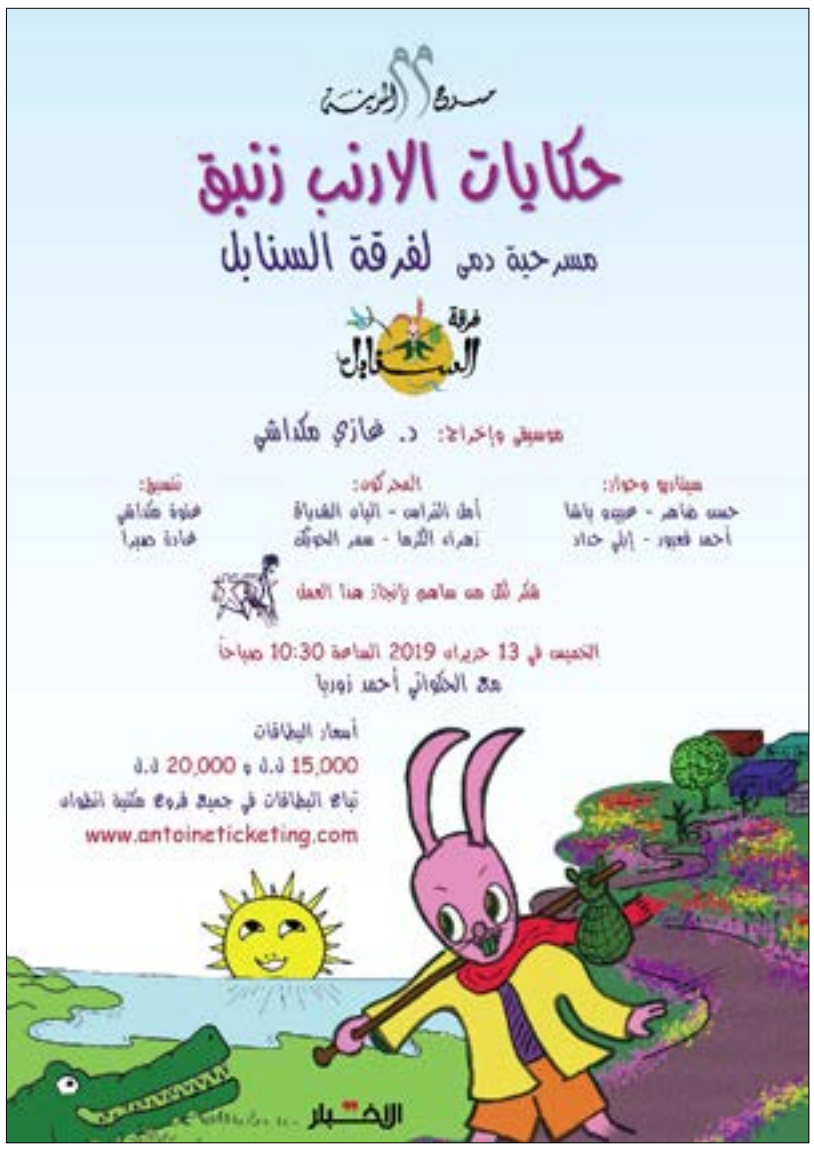

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

كلّما وكلّما...

كلّما تألّمتَ/ كلّما بكيتَ/ كلّما شكَوتَ مِن جرحٍ ينزفُ ولا تجدُ لهُ ضماداً،
كلّما وقعتَ في ضائقةٍ.. ضائقةِ فؤادٍ أو ضائقةِ عقل،
كلَما خِفتَ وصرختَ: «يا اللّهُ، أَنجدني!» فلا يسمعُ صرختَكَ صاحبٌ، أو عابرُ سبيلٍ، أو ناطورُ مقبرةٍ، أو «اللّـه»،
كلّما وكلّما وكلّما...
يهبُّ مِن حولكَ، مِن فوقكَ وتحتِكَ وأحشائكَ وعينيكَ وما بين يديكَ وقدميك،
آلافُ آلافِ القضاةِ والشهودِ والقَوارِضِ والزُّعرانِ المُحَلَّفين
(أولئكَ الذين خَوَّفوكَ، وآلَموكَ، وأسالوا دمكَ ودمعتَك، ونَكَؤوا جراحَكَ، وأوقعوكَ في المَهالِكِ والضائقات)
يَهبّون بكاملِ براءتِهم، وأناقتِهم، وابتساماتِهم، وبياضِ قفّازاتِهم وأنيابِهم وضمائرِهم،
ويسألونكَ (يسألون كمنْ لا يعرفُ ولم يعرفْ):
أيها الوغد!
أيّها الأفّاقُ، السفيهُ، الكاذبُ، الوغد..
مِن أينَ تأتي بكلّ هذه التُّرّهات؟
.. ..
انتهت القصّة!
هم يواصلونَ العواءَ والضحكْ
وأنتَ تُواصِلُ دمعتَكْ.
انتهت!...

2018/7/29

رأس المال

في العدد

02
باسل صلّوخ
تركيبة الفساد بعد الحرب

02
علي هاشم
ما لا تراه «مودیز»

04
ألبر داغر
البرنامج البديل من التقشف

06
فيفيان عقيقي
الطاقة العلمية النسائية المهدورة

08
غسان ديبة
درس من مليونيرات أميركيين

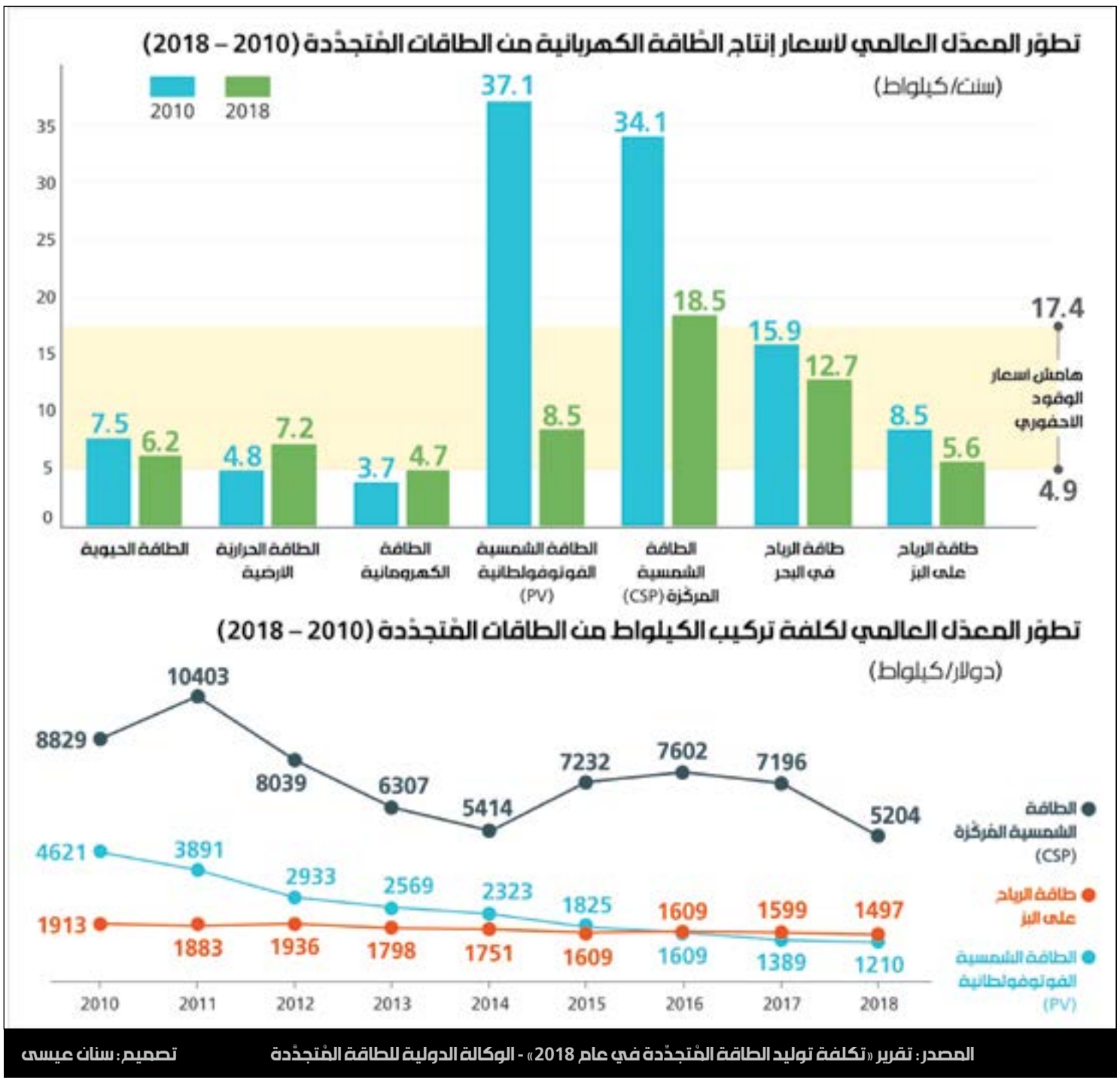

المصدر: تقرير «تكلفة توليد الطاقة المتجدّدة في عام 2018» - الوكالة الدولية للطاقة المتجدّدة تصميم: سنان عيسى

خطط الكهرباء: الطاقة المتجدّدة أقل كلفة من الوقود الأحفوري

تمثّل المخاطر البيئية المتعاظمة، ولا سيّما التلوّث على أنواعه، إحدى أهمّ التحدّيات التي تواجه المجتمعات، ومنها المجتمع اللبناني. ولكن، على الرغم من تزايد وعي هذه المخاطر، لا تزال الخطط الرامية إلى معالجة «أزمة الكهرباء» ترتكز إلى استهلاكٍ المزيد من الوقود الأحفوري لإنتاج الطاقة الكهربائية. في حين أن التقارير الحديثة تشير إلى أن كلفة إنتاج الطاقة المتجدّدة باتت أقل بفعل التطوّر التكنولوجي، وباتت تُمثّل خياراً مناسباً لبلد مثل لبنان يتمتّع بأيام مشمسة في معظم السنة، وبسرعة رياح مناسبة لإنتاج الطاقة منها

مارك أيوب
باحث في مجال الطاقة - معهد عصام فارس في الجامعة الأميركية في بيروت

لم تعد أزمة تغيّر المناخ مجرّد شعار موسمي تطلقه الجمعيات والمنظّمات البيئية من فترة إلى أخرى. فمن اقتراح عضو الكونغرس الأميركي أوكازيو كورتيز والسيناتور إيد ماركي في الولايات المتّحدة الأميركية حول «الاتفاق الأخضر الجديد» (New Green Deal)، إلى انتخابات الاتحاد الأوروبي الأخيرة التي أفرزت أصواتاً «خضراء»، إلى احتشاد مئات الآلاف من المتظاهرين في لندن أثناء زيارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب إلى المملكة المتّحدة للتنديد بتصريحاته المُستخفّة بالتغيّر المناخي، كلّها أحداث تدلّ على أن الأخير أصبح جزءاً لا يتجزّأ من استراتيجيّات الدول والحملات السياسية للعقود المُقبلة. حتّى كبرى شركات النفط العالمية التي عادة تفضّل تكديس الأرباح وزيادة رأس المال في أسرع فترة استثمارية مُمكنة، غير آبهة بالتداعيات البيئية، أصبحت تحوّل جزءاً غير قليل من استثماراتها نحو الطاقات المُتجدّدة، ولا سيّما تلك التي تؤمّن أجواء استثمارية لا تقلّ ربحيّة عن النفط والغاز.

لم تعد المخاطر البيئية وحدها التي تحفّز زيادة الاهتمام بالطاقة المُتجدّدة، بل أصبح هناك المزيد من الأدلّة على وجود «جدوى اقتصادية» أيضاً، وهو ما أظهرته دراسة الوكالة الدولية للطّاقة المُتجدّدة IRENA حول أسعار الطاقات المُتجدّدة لعام 2018. ترتكز هذه الدراسة إلى خزّان معلومات وأسعار لنحو 17 ألف مشروع طاقة مُتجدّدة حول العالم، بمجموع طاقوي يوازي 1,700 غيغاواط ويغطّي نصف المشاريع الموضوعة على الشبكة في عام 2018. شملت الدراسة مصادر الطّاقة المُتجدّدة التالية: الطاقة الشمسية الفوتوفولطائية (Solar PV)، الطاقة الشمسية المُركّزة (CSP)، طاقة الرياح على البرّ، طاقة الرياح في البحر، الطاقة الكهرومائية (Hydropower)، الطاقة الحيوية (Bioenergy) والطاقة الحرارية الأرضية (geothermal). وخلصت إلى استنتاج محوري مفاده أن كلّ أسعار مبيع الكهرباء المُنتجة من الطاقات المُتجدّدة انخفضت في عام 2018، وأنه في معظم بلدان العالم، أصبحت أسعار هذه الطاقات الأدنى والأرخص بين مصادر إنتاج الطاقة المتوافرة بالمقارنة مع الوقود الأحفوري. الاستنتاج الآخر المهمّ هو أن طاقتي الرياح على البرّ والشمسية الفوتوفولطائية (وهما مصدران مُتاحان في لبنان ومعظم بلدان المنطقة) ستشكّلان بدءاً من عام 2020 أرخص مصدرين للطاقة الكهربائية بالمقارنة مع كلّ مصادر الوقود الأحفوري البديل والمنافس، ومن دون أي محفّزات مالية على صعيد صنع السياسات، وهو واقع سيستمرّ من عام 2020 وصاعداً، مستفيداً من عوامل عدّة أبرزها: التطوّر التكنولوجي في تصنيع المعدّات ما ينعكس على كلفة التركيب الإجمالية، التنافسيّة في تأمين المعدّات بأرخص الأسعار، وانخفاض مخاطر التمويل ما ينعكس على كلفة الاستثمار.

تُظهر أرقام بنك المعلومات عن المشاريع التي ستوضع على الشبكة في عام 2020 أن 83% من مشاريع الطاقة الشمسية الفوتوفولطائية ستكون أرخص من سعر الكلفة التشغيلية لنحو 700 غيغاواط (700 ألف ميغاواط) من الطاقة المُنتجة من الوقود الأحفوري، وبمتوسط سعر مبيع أو إنتاج يبلغ 4,8 سنت/ كيلواط ساعة. كما أن 77% من مشاريع طاقة الرياح على البرّ ستكون أرخص من سعر الكلفة التشغيلية لنحو 900 غيغاواط (900 ألف ميغاواط) من الطاقة المُنتجة من الوقود الأحفوري، وبمتوسّط سعر مبيع أو إنتاج يبلغ 4,5 سنت/كيلواط ساعة.

يتوقّع التقرير أيضاً أنه بحلول عام 2020، سيتمّ استبدال نحو 40% من معامل الإنتاج العاملة على الفحم الحجري بطاقات مُتجدّدة من المصادر الستة المذكورة أعلاه. ففي 2018 وحدها، تمّ وضع نحو 60 غيغاواط جديدة من معامل إنتاج الطاقة الشمسية الفوتوفولطائية بمعدّل كلفة إنتاج عالية توازي 8,5 سنت/ كيلواط ساعة، أي 13% أقل من أسعار 2017، و77% أقل من أسعار ما بين 2010 و2018. من ناحيتها، بلغت طاقة معامل الإنتاج من الرياح على البرّ نحو 45 غيغاواط في 2018 بمعدّل كلفة إنتاج عالية توازي 5,6 سنت/كيلواط ساعة، أي 13% أقل من أسعار 2017.

أضف إلى ذلك، يتبيّن من خلال الرسم البياني أعلاه أنه منذ 2010 وحتى 2018، أصبح معدّل كلفة الإنتاج العالمية (Global LCOE) للطاقات الحيوية (6,2 سنت/ كيلواط ساعة)، الحرارية الأرضية (7,2 سنت/كيلواط ساعة)، الكهرومائية (4,7 سنت/كيلواط ساعة)، الرياح في البرّ (5,6 سنت/كيلواط ساعة) وفي البحر (13 سنتاً/كيلواط ساعة)، في حين تتراوح كلفة إنتاج الطاقة من الوقود الأحفوري بين الحدّين الأقصى والأدنى، 4,9 – 17,4 سنت/كيلواط ساعة، وفق البلد ونوع الفيول المُستخدم، من دون القدرة بعد على تخطّيها وكسر الأسعار الدنيا. فيما الطاقة الشمسية الفوتوفولطائية تمكّنت من المنافسة بدءاً من عام 2014، في حين لا تزال الطاقة الشمسية المُركّزة تحتاج لبضع سنوات لتتمكّن من دخول مروحة الأسعار التنافسية.

الاقتصاد السياسي للفساد بعد الحرب

باسل صلوخ
استاذ مساعد في مادة العلوم السياسية - الجامعة اللبنانية الاميركية

من يسعى لفهم المالية العامّة في مرحلة ما بعد الحرب في لبنان هو كمَن يحاول أن يتحسّس طريقه في الظلام. فما من بصيص نور في نهاية النفق، مجرّد ظلام مُطبق. وبات انتظار صدور موازنة 2019 أشبه بالجلوس في غرفة سوداء لا يدري أحد متّى يكون الخروج منها. غصّ صانعو القرار الطرف عن جرعة الإصلاحات الصحّية المُمكنة التي نادى بها الاقتصاديون، وعوضاً عن الدخول في نقاش شمولي وصادق حول نوع الموازنة التي تحتاج لها الدولة اللبنانية للخروج من الدوّامة المالية والنقدية، اعتمدوا سياسة التسريبات لجسّ نبض الأرضية الشعبية المحابية للنخبة السياسية في ظلّ وجود خشية من تمرّدها. لقد فضّلت النخبة السياسية والاقتصادية أن تبتعد عن الإصلاحات الهيكلية التي من شأنها أن تعيد توجيه الاقتصاد الريعي إلى منطق الإنتاجية، وربّما الاستثناء الوحيد هو ضريبة 2% على الواردات كافّة، ما عدا الأدوية والسيّارات الصديقة للبيئة والآلات الصناعية، وضريبة 5% إلى 20% على مجموعة من الواردات المُختارة لحماية المنتجات المحلّية. لقد تحوّلت النقاشات في مجلس الوزراء إلى تمرين حسابي همّه تعديل البنود، بما يؤدّي إلى خفض نسبة العجز المالي إلى إجمالي الناتج المحلّي من 11% لعام 2018 إلى أقل من 8% في سبيل بلوغ «نشوة سيدر» – يستهدف مشروع موازنة 2019 نسبة عجز طموحة تصل إلى 7,5% لإجمالي الناتج المحلّي.

والأثر الإيجابي الوحيد الذي تمخّض عن ملحمة الموازنة هو «التحليل الجنائي»، الذي تمّ إجراؤه على الإنفاق الحكومي خلال العقود المُنصرمة، والذي كشف تركيبة الفساد التي قام عليها الاقتصاد السياسي اللبناني في مرحلة ما بعد الحرب. إنّ هذا التحليل يكشف عن ما يسير في أودية الاقتصاد، ويقول لنا من هم الخاسرون ومن هم الرابحون في الميدان الاقتصادي الاجتماعي خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

ووفق أحد التقديرات، فمن أصل 216 مليار دولار مبلغ الإنفاق الحكومي ما بين 1993 و2017، بلغت قيمة غَمْض صانعو القرار الطرف عن خدمة الدَّين مبلغ 77 مليار دولار (أو 35,6%)، مقابل 46 مليار دولار

> **عندما تتحدّث النخبة السياسية والاقتصادية عن آثار الفساد على المالية العامّة، تتناسى أنه الزيت الذي «يشحّم» الميثاق الاقتصادي-السياسي الذي على أساسه تمّ تقاسم السلطة في مرحلة ما بعد الحرب**

للرواتب والأجور (أو 21,29%)، و20 مليار دولار كدعم لمؤسّسة كهرباء لبنان (أو 9,25%)، و19 مليار دولار لرواتب وتعويضات التقاعد (أو 8,79%). بالنسبة إلى الإنفاق الحكومي في عام 2018، تكشف الأرقام عن واقعٍ اقتصادي سياسي مُشابه: الرواتب وملحقاتها في القطاع العام حصّتها 35% من الإنفاق الحكومي، مقابل 10% لدعم الكهرباء، 32% لخدمة الدَّين، و18% للنفقات الرأسمالية والإعانات الحكومية وغيرها من النفقات. أمّا الرصيد المُتبقّي فهو 5% من إجمالي الإنفاق الحكومي (يشمل الدعم الحكومي لمنظّمات المجتمع المدني) أو مبلغ 800 مليون دولار أميركي. إن مجموع الإنفاق الحكومي لعام 2018 بلغ نحو 16 مليار دولار مقابل إيرادات تصل قيمتها إلى 11 ملياراً، ليكون العجز في ميزانية عام 2018 عند 5 مليارات دولار، أقلّه هذا ما تأمله الحكومة اللبنانية.

نعم إن الاقتصاد السياسي يذهب إلى ما هو أبعد من موازنة الدولة، ويمضي في كينونته في ظلّ توليفة المصالح السياسية والمادية والزبائنية القائمة - وهنا الطائفية هي بالطبع الشكل الظاهر له.

وتظهر مخالب هذا الاقتصاد السياسي البديل بشكل جليّ في الأرقام التي تمّ تداولها مؤخراً في محاولة لإيجاد الطريق، إمّا لرفع مستوى إيرادات الدولة وإمّا لتخفيض الإنفاق. خذوا مثلاً حجم الإيرادات غير المُكتسبة الذي يتراكم من مجموعة مصادر. فتقدّر مجموعة خبراء من «جمعيّة مصارف لبنان» حجم الإيرادات غير المُكتسبة بنحو 4 مليارات دولار في العام: 1,7 مليار دولار من الخسائر الفنّية وغير الفنية في قطاع الكهرباء، 1,15 مليار دولار من الخسائر نتيجة التهرّب من الضريبة، 200 مليون دولار من الخسائر نتيجة التهرّب من دفع رسم التسجيل العقاري ورسم الانتقال، 500 مليون دولار من الخسائر نتيجة التهرّب من دفع الضرائب على السلع والرسوم الجمركية، فضلاً عن 200 مليون دولار من الإعفاءات الضريبية، و300 مليون دولار من إيرادات الاتّصالات الإضافية المُحتملة. ويقدّر صندوق النقد الدولي حجم الاقتصاد اللبناني غير النظامي، غير المُمتثل للواجب الضريبي بـ31,6% من الناتج الإجمالي سنوياً، بين عامي 1991 و2015. كانت هذه النسبة في أعلى مستوياتها في عام 1991 (36,7% من إجمالي الناتج المحلّي) وانخفضت إلى أدنى مستوياتها (24,6%) في عام 2010، لترتفع من جديد إلى 29,2% أو ما يعادل 14 مليار دولار أميركي في عام 2015. إنّ هذه الأرقام مثيرةٌ للعجب لدولة يصل عدد سكّانها إلى 6 ملايين نسمة (من ضمنهم اللاجئون بمختلف أطيافهم) وإجمالي ناتج محلّي بلغ 56,6 مليار دولار أميركي في عام 2018.

ويقدّر رئيس لجنة الإدارة والعدل في المجلس النيابي، النائب جورج عدوان، قيمة التهرّب السنوي الشرعي من الرسوم الجمركية عند 700 مليون دولار أميركي. وهنا نقول شرعي لأنه يبدو أن الجميع يعرف أنّ غالبية الواردات تدخل بفواتير غير دقيقة، إمّا عبر الثغرة السوداء أي مرفأ بيروت، أو من خلال التهريب عبر الطرق البرّية على طول الحدود اللبنانية. ويشير عدوان إلى أنّ بالرغم من تحقيق قطاع الاتصالات أرباحاً بقيمة 14,5 مليار دولار خلال العقد الأخير، إلّا أنه لم يصل منها إلى خزينة الدولة إلّا 10 مليارات، حيث اعتُبر الرصيد المُتبقي نفقات تشغيلية. وحتى في الموازنة المذكورة أعلاه الواضحة جداً، يبقى نحو 20% من الإنفاق العام خارج نطاق الإشراف البرلماني، وهو عبارة عن أموال مُخصّصة لمؤسّسات الدولة الموزّعة على خطوط المحسوبية الطائفية.

وبذلك تشكّل الاقتصادات السياسية الموازية الموضحة أعلاه مرآة لاقتصادٍ ريعي غير منتج وغير متوازن، تأصّلت جذوره في مرحلة ما بعد الحرب اللبنانية التي اضطلعت فيها الدولة بدورٍ تشويهي مركزي. فموّلت ونفخت التزامات زبائنية، وجدّت الرواتب - في القطاع الخاص من عام 1996 وحتى عام 2012، وفي القطاع العام منذ عام 1998 - ومن ثمّ رفعت هذه الأخيرة في عام 2017 لأسباب أهمّها الدواعي الانتخابية الشعبوية، من دون النظر في تبعاتها المالية. وفرضت ضرائب رجعية على الأرباح، وحظرت الضرائب على الأرباح العقارية، وحفّزت الاستثمار بسندات الخزينة والودائع المصرفية بمعدّلات فائدة مرتفعة، وعاقبت القطاعي الصناعي والزراعي. أدّى كلّ ذلك إلى تفاقم العجز المالي والدَّين العام وإلى هدر في التدفقات النقدية الخارجية - المقدّرة بنحو 280 مليار دولار ما بين 1993 و2018 - على فاتورة واردات بلغت قيمتها 317 مليار دولار، مقابل 55 مليار دولار للصادرات في الفترة نفسها. وكانت النتيجة أن تركّزت الثروات في أيدي حفنة من أشخاص فائقي الثراء: أقل من 10% من مجموع السكّان يسيطرون على أكثر من 55% من الدخل الوطني، و70% من إجمالي الثروة (المالية والعقارية)، و90% من الودائع المصرفية.

والمثير للسخرية هو أنه عندما تتحدّث النخبة السياسية والاقتصادية عن آثار الفساد والتهرّب الضريبي على المالية العامّة، يكون الحديث في المطلق وتتناسى أنّ الفساد هو الزيت الذي «يشحّم» الميثاق الاقتصادي-السياسي الذي على أساسه تمّ تقاسم السلطة في مرحلة ما بعد الحرب، أو ما يُعرف باتفاق الطائف.

وواقع الحال أنّه تمّ وضع اليد على المؤسّسات العامّة في مرحلة ما بعد الحرب وتحويلها إلى ما يسمّيه رينود لندرز «معاقل الامتياز» (bastions of privilege) لزبائن النخبة السياسية لاستخدامها كأداة لتمرير مختلف أشكال الفساد في دولة «المحاصصة»(1). وياتي نتيجة ذلك بروز الطائفية في قطاع عام يشوبه فسادٌ عضويّ والمحسوبيات والتشوّهات على أشكالها (2). وبعد، هل هناك من يعرف الحجم الحقيقي للقطاع العام؟ تتراوح الأرقام غير الرسمية بين 310 آلاف و 400 ألف. وأمّا عن التفاوت الكبير في معاشات التقاعد والرواتب في القطاع العام، فحدّث ولا حرج. فهل هي تُحدّد على أساس الجدارة أو الزبائنية؟

علّق مرّة المفكّر الماركسي والناشط السياسي الإيطالي الكبير أنطونيو غرامشي قائلاً إنّ «بين الخنوع والقوّة شيءٌ هو الفساد/الغشّ (نجده في الحالات التي يصعب فيها ممارسة الهيمنة، وحيث يكون في استخدام القوة مخاطرة كبرى)»(3). وخلال النقاش الصاخب الذي دار حول موازنة 2019، زاد اطّلاعنا على تركيبة الفساد التي تأصّلت في اقتصادنا المُسيّس في مرحلة ما بعد الحرب. فهو فساد يدفع فاتورة الاستهلاك المُفرط والغرور في اقتصاد القرن الحادي والعشرين غير المُنتج. كما أنه الضمانة لاستمرارية الاقتصاد المُسيّس، وهو الذي يعيد إنتاج الزبائنية الطائفية كأداة لتعبئة القاعدة الشعبية. وفيما بدأت النخبة السياسية والاقتصادية تنفد من الخيارات المالية، وقد بلغت وإن بمرارة حبّة الإصلاح الاقتصادي، كيف سوف تبقى على قبضتها السياسية؟ وعبر أي توازُن بين الموافقة والإكراه سيتحقّق ذلك، فيما قد بدأ عدد متزايد من الناس يشعر بألم الخيارات الاقتصادية الصعبة ولكن المُحتّمة؟ وما سيكون دور جنّ الطائفية يا ترى في هذه العملية؟ في ظل هذا الواقع، يبدو من مشروع موازنة 2019 أنهم اختاروا الثاني وانتظار ما تحمله «مانا» مشاريع استكشاف النفط والغاز، كما وحلم الخصخصة!

بالتعاون مع المركز اللبناني للدراسات

1- Leenders, R. 2012. Spoils of Truce: Corruption and State-Building in Postwar Lebanon. Cornell University Press.
2- Salloukh, B. 2019. Taif and the Lebanese State: The Political Economy of a Very Sectarian Public Sector. Nationalism and Ethnic Politics, 25.
3- Anderson, P. 2019. «Bolsonaro's Brazil», London Review of Books 41.

اقتصاد السوء

التأجيل هو البرنامج الوحيد

محمد زبيب

لم تُسدل الستارة بعد على مشروع قانون موازنة عام 2019، بل إن المواقف ورود الفعل والضغوط والاعتراضات، التي أعقبت إقرار المشروع في جلسة مجلس الوزراء في 27 أيار/ مايو الماضي، تدفع إلى الاعتقاد أن الجلسات العشرين التي خصّصتها الحكومة لمناقشة هذا المشروع، والمفاوضات الجانبية التي سبقتها ورافقتها، لم تكن كافية للتوافق عليه وحسم الخيارات فيه، وبالتالي لم تسفر هذه الجلسات الطويلة عن أي «برنامج عمل مشترك» جديد، يختلف عن البرنامج القائم، المعهود وعديم المسؤولية، أي اللجوء، مجدّداً إلى تأجيل المواجهة مع الاستحقاقات الداهمة والسعي إلى شراء المزيد من الوقت، ولو بكلفة باهظة جدّاً، والبحث عمّن سيتحمّل هذه الكلفة من مستوى عيشه أو من مستوى دخله... وكلّ ذلك في انتظار «عجيبة» ما أو «صدفة» أو الرهان على متغيّرات وظروف وعوامل خارجية على قاعدة المثل الشائع عن «شراء السمك في البحر».

باختصار، يمكن إعادة ترتيب ما حصل حتّى الآن وفق التسلسل الزمني الآتي:

ـ في تشرين الأول/ أكتوبر عام 2017، وبعد سنة من انتخاب رئيس الجمهورية ميشال عون، صادق مجلس النواب على أول قانون للموازنة العامّة بعد انقطاع مستمرّ منذ عام 2006. تمّ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية بعد انقضاء سنته، وبالتالي صلاحيّته، وتمّ تبرير المصادقة عليه، من دون أي نقاش فعلي له، بأنّه مجرّد إشارة إلى عودة الانتظام العام إلى عمل الدولة بعد 11 عاماً من الإنفاق وجباية الإيرادات خلافاً لأحكام الدستور وقانون المحاسبة العمومية. يومها، اقتصر التوافق على السماح بإمرار قانون الموازنة من دون حسم مسألة حسابات الدولة المالية النهائية العالقة منذ عام 1993، فمنحت الحكومة مهلة إضافية لإنجاز هذه الحسابات، وتمّ تعليق الدستور بذريعة الظروف القاهرة. ويومها أيضاً، تمّ الإعلان عن أن هذه الحكومة ليست حكومة العهد الأولى، وأن موازنتها لعام 2017 ليست الموازنة المنشودة، فكان لا بدّ من انتظار نتائج الانتخابات النيابية التي ستجرى في العام التالي (في أيار/ مايو 2018)، وكذلك انتظار نتائج التحضيرات الجارية في حينه لعقد اجتماع «باريس 4» («سيدر») ونتائج الدراسة التي لُزّمت إلى شركة «ماكينزي» لوضع الخطة الاقتصادية للدولة اللبنانية، بمعنى ما، قُدّم قانون موازنة عام 2017 بوصفه عملاً شكلياً لا أكثر ولا أقل، ولا ينطوي على أي برنامج عمل جديد للمرحلة المُقبلة.

ـ في نهاية آذار/ مارس من العام التالي، صادق مجلس النواب على قانون موازنة عام 2018 بمادة وحيدة ومن دون أي نقاش فعلي، مُكرِّراً المخالفة الدستورية المُتمادية، إذ تمّ نشر القانون في الجريدة الرسمية، للمرّة الثانية، من دون إقرار قطع الحساب عن السنوات الماضية، وبقيت الحجّة هي نفسها، أي أن هذا القانون لا يعبّر عن برنامج الحكومة العتيدة التي ستنبثق عن الانتخابات النيابية المُقرَّرة بعد شهر تقريباً، بل هو مجرّد استجابة شكلية لأحد شروط انعقاد اجتماع باريس والحصول على قروض خارجية جديدة لمواجهة العجز المُتراكم في ميزان المدفوعات، والذي يضغط بقوّة على سياسة تثبيت سعر صرف الليرة إزاء الدولار.

ـ بعد أيام قليلة، في 6 نيسان/ أبريل من العام نفسه، انعقد اجتماع باريس الموعود، وعلى عكس المزاعم بتأجيل حسم الخيارات في قانوني الموازنة للعامين 2017 و2018، أصبح لحكومة ما قبل الانتخابات النيابية «رؤية للاستقرار والنموّ وفرص العمل»، جدّدت عبرها الالتزام المُطلق بحماية الدائنين من أي عمليّات «قصّ شعر» أو «إعادة هيكلة» أو «جدولة» وضمان مواصلة تسديد الفوائد في مواعيدها المستحقّة كأولوية تتفوّق على كلّ أولويات الدولة، كذلك أعلنت الحكومة في «رؤيتها» التزامها المُطلق بوصفة التقشّف التي اقترحها خبراء صندوق النقد الدولي، والرامية إلى تخفيض نسبة العجز المالي من 8,8% من مجمل الناتج المحلّي في عام 2017 إلى أقل من 3,8% في عام 2022، أي بمعدّل لا يقلّ عن 1% من مجمل الناتج المحلّي سنوياً على مدى 5 سنوات. وتضمّنت هذه الوصفة منذ البداية خريطة طريق تؤدّي إلى تخفيض الإنفاق العام عبر تقليص الأجور ومعاشات التقاعد والتقديمات الاجتماعية ومواصلة تجميد الإنفاق الاجتماعي والاستثماري وإلغاء دعم أسعار الكهرباء تدريجياً، وعبر تحصيل المزيد من الإيرادات من خلال النظام الضريبي القائم من دون أي تعديل، مع التركيز على إمكانية زيادة الضرائب على الاستهلاك، ولا سيّما زيادة الضريبة على القيمة المُضافة ورسوم استهلاك البنزين.

ـ في أيار/ مايو من العام نفسه، وبعد شهر من اجتماع «باريس 4»، حصلت الانتخابات النيابية وأسفرت عن التجديد للقوى السياسية نفسها، التي كانت تُسيطر على الدولة منذ عام 2005 وانهيار الوصاية السورية المباشرة على لبنان. ولكن تشكيل الحكومة الأولى بعد الانتخابات استغرق 9 أشهر، وعندما تشكّلت أخيراً في مطلع العام الجاري، كانت على غرار الحكومات الائتلافية السابقة، لكنها كانت مُضطرة هذه المرّة إلى حسم خياراتها في مشروع قانون موازنة عام 2019، ولم يكن مُمكناً للقوى الفائزة بالانتخابات أن تواصل هروبها والتملّص من مسؤوليّاتها باستخدام الحجّج السابقة، لكنّها لجأت إلى المماطلة حتى نهاية نيسان/ أبريل الماضي، عندما فشلت في التوافق على وضع مشروع «أكثر موازنة تقشّفية في تاريخ لبنان» قبل طرحه على مجلس الوزراء، إذ إن البرنامج الوحيد الذي طُرح على هذه القوى هو البرنامج الذي عرضه وزير المال علي حسن خليل في اجتماع عُقد في منزل رئيس الحكومة سعد الحريري في منتصف نيسان/ أبريل، والذي تضمّن مقايضة تقضي بخفض الأجور ومعاشات التقاعد والتقديمات الاجتماعية للعاملين في القطاع العام بقيمة تصل إلى مليار دولار، في مقابل زيادة الضريبة على المودعين بما قيمته نصف مليار دولار، وخفض كلفة خدمة الدَّين العام بقيمة 500 مليون دولار، بالإضافة إلى خفض الإنفاق الجاري المُتبقي بنسب متفاوتة ومواصلة تجميد الإنفاق الاستثماري بحجّة تمويل مشاريع البنية التحتية عبر قروض «سيدر» والشراكات مع القطاع الخاص. هذه المقايضة المطروحة وضعت القوى السياسية كلّها أمام المفاضلة التي تخشاها، ففي لحظة التضارب بين المصالح السياسية والمصالح المالية، كان عليها أن تختار إمّا التضحية بهذه وإمّا التضحية بتلك. وفي الحصيلة، تبيّن أنها غير قادرة على الحسم، فاضطرت إلى مواصلة التأجيل ورمي الكرة في ملعب مجلس الوزراء وإمرار المزيد من الوقت.

ـ لم ينجح مجلس الوزراء، بدوره، فعمد مجدّداً إلى الهروب عبر اعتماد مقاربة محاسبية عشوائية للوصول إلى نسبة عجز لا تتجاوز 7,8% من مجمل الناتج المحلّي لعام 2019، ليتبيّن أن ما توصل إليه من تخفيضات على الإنفاق وزيادات على الإيرادات لا يحقّق الهدف، أي أن الإجراءات بُنيت على نتائج وهمية، إذ تمّ تضخيم تقديرات الناتج المحلّي الإجمالي لهذا العام، وجرت قصقصة بعض النفقات من هنا وهناك من دون أي برنامج واضح، وهو ما دفع إلى احتجاجات مستمرّة في القضاء والجامعة اللبنانية، وحصلت معظم التخفيضات الفعلية في الإنفاق الاستثماري وعبر مراكمة المتأخّرات الواجبة السداد وعدم لحظ كل الاعتمادات المطلوبة في أرقام المشروع، وكذلك عبر زيادة الضريبة على ربح الفوائد وفرض رسم بنسبة 2% على المستوردات، وهذه الإجراءات هي التي سيدور النقاش حولها في مجلس النواب من الآن وصاعداً.

هذا التسلسل الزمني يُعزّز الاعتقاد أن مشروع موازنة عام 2019 لا يزال خارج التوافق الذي تحتاج إليه القوى المُمثّلة في الحكومة للمضيّ قدماً في إدارة الأزمة وتوازنات المصالح التي تهدّدها. فها هو التيّار الوطني الحرّ يُعلن أن هذه الموازنة ليست موازنته. وحزب الله يقول إنه لن يصمت في مجلس النواب كما صمت في مجلس الوزراء. والقوات اللبنانية ترفض جهاراً التخفيض الذي طاول التحويلات إلى الجمعيّات. وحركة أمل وتيّار المستقبل يعبّران عن الخشية من تحميلهما وزر هذا المشروع، الذي قد يصادق عليه مجلس النواب ولكن بعد تبويبٍ شديد وإقرار من الجميع بأن العجز الفعلي سيكون أعلى بكثير وأن آثاره الانكماشية على الاقتصاد ستكون مؤلمة وأن الآفاق ستبقى سلبية...

مؤشر

ما لا تراه «موديز»: ارتفاع أرباح المصارف من المال العام

علي هاشم

أكّد حاكم مصرف لبنان في لقائه الشهري مع جمعيّة المصارف أن المصارف غير قادرة على «تحمّل الاكتئاب بفوائد خارج آليّات السوق»، وذلك ردّاً على سؤال عن إصدار سندات خزينة بالليرة اللبنانية بفائدة 1%، والذي أعلن عنه سابقاً وزير المال علي حسن خليل. كان هذا التصريح كافياً للدلالة بشكل حاسم على تشدُّد الحاكم في منع أي مسّ بكتلة أرباح المصارف المتأتية من خدمة الدَّيْن العام، بمعزل عن مصير الاكتتاب نفسه الذي قد يتمّ عبر استجواذ مصرف لبنان على السندات ونقل خسارة الفوائد المُنخفضة إلى ميزانيّته. ومع ذلك، كان مجرّد احتمال مشاركة المصارف في الاكتتاب كافياً لاستفزاز وكالة «موديز» الائتمانية، التي اعتبرت في تقرير خاصّ عن الموضوع أن هذا الاكتتاب سيكون حدثاً ائتمانياً سلبياً للمصارف التي ستشارك به، حيث ستزداد حدّة الضغوط على ربحيّتها.

صحيح أن المصارف شهدت في الفترة الماضية ارتفاعاً في كلفة فوائد الودائع لديها، وهو ما غذّاه التسابق المحموم على استقطاب الودائع لتوظيفها في الهندسات المالية ذات المردود المُرتفع لدى مصرف لبنان. وهذا ما اعتبره التقرير عاملاً يزيد الضغوط التي تتعرّض لها المصارف في الفترة الأخيرة. مع العلم أن ارتفاع الفوائد أدّى فعلاً إلى الحدّ من متوسّط العائد على الموجودات لديها (أي نسبة الأرباح من إجمالي الموجودات)، لكن ذلك لا يعني أن المصارف كانت تتكبّد أي خسائر خلال هذه الفترة، بما يمكن أن يؤثّر على الملاءة أو حجم أموالها الخاصّة وغيرها من المؤشّرات المُتعلّقة بالمخاطر الائتمانية الخاصّة بها.

وبينما تركّز موديز على أثر الارتفاع الأخير في الفوائد، تتجاهل كلّياً الارتفاع الهائل في نسبة الأرباح التي كانت تجنيها المصارف من المال العام خلال السنوات الثلاث الماضية، بفعل تبعات الأزمة نفسها، من خلال ارتفاع عوائد توظيفاتها في مصرف لبنان (مثّلت 52% من مجمل موجوداتها لغاية نهاية 2018)، وارتفاع الفوائد على سندات الخزينة اللبنانية (تمثّل 12% من موجوداتها)، وهو تحديداً ما يدلّ على الفرص التي استفاد منها القطاع المصرفي خلال الأزمة من دون أن يتحمّل حتّى الآن أيّ جزء مُعتبر من المعالجات المُتعلّقة بها. مصرف لبنان يمتنع عن نشر تفاصيل العوائد التي يقدّمها في مقابل كلّ بند من توظيفات المصارف لديه، ويكتفي بنشر متوسّط العائد بشكل عام لودائع المصارف بالدولار الأميركي لديه. مع العلم أن هذا المتوسّط يشمل مثلاً الاحتياطي الإلزامي للمصارف التي تنال عليه فوائد متدنيّة تتراوح بين 2% و3% (لا يُفترض أن تنال عليه أي فوائد)، ويمكن لاستثناء هذا البند تحديداً أن يُظهر نسباً أعلى بكثير لعوائد المصارف من توظيفاتها الأخرى في مصرف لبنان خلال السنوات الثلاث الماضية.

ومع ذلك، تُظهر الأرقام التي ينشرها مصرف لبنان أن متوسّط العائد على توظيفات المصارف بالدولار لديه ارتفع تدريجياً، وبفضل الهندسات المالية، من 2,83% في كانون الثاني/ يناير 2016 ولغاية 6,02% في شهر شباط/ فبراير الماضي. وبالتالي تكون المصارف قد رفعت خلال السنوات الثلاث من متوسّط عوائد توظيفاتها لدى المصرف بنسبة 213%، على الرغم من أن هذا المتوسّط يشمل الفوائد المُنخفضة على الاحتياطي الإلزامي، وخلال السنوات الثلاث، ساهم هذا الارتفاع (بالإضافة إلى ارتفاع فوائد قروض القطاع الخاص) في رفع متوسّط عوائد المصارف على مجمل توظيفاتها بالدولار من 4,66% في بداية 2016 إلى 6,5% لغاية شهر شباط/ فبراير الماضي.

تختلف هذه الصورة جذريّاً عن الصورة التي عرضها تقرير «موديز» عن القطاع المصرفي بوصفه أحد ضحايا الضغوط المالية في الأسواق، من دون أن يكون مستفيداً أو لاعباً أساسياً في إطار الإجراءات التي تمّ اتخاذها حتّى الآن. إنّما في المحصّلة، تعبّر «موديز» من خلال تقريرها عن أولويّات ومصالح واضحة، تدفع الوكالة إلى التحذير من أي مسّ بالبند المُتعلّق بخدمة الدَّيْن في ميزانيّة الدولة، حتّى لو لم يتمّ الإعلان بعد عن صيغة تمويل سندات الخزينة بفائدة 1%. ومن المُحتمل أن يكون التقرير نفسه محاولة للتأثير على الصيغ المُحتملة لتمويل هذه السندات، لتجنيب المصارف هذا النوع من التوظيفات، خصوصاً أن تحذير «موديز» كافٍ للضغط على مراكز القرار بشكل مؤثّر.

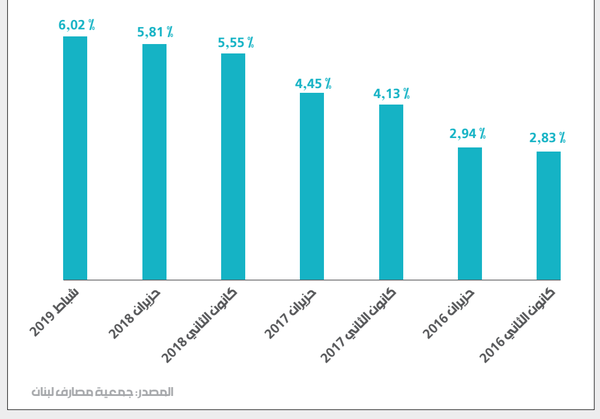

تستعيد الدولة اللبنانية ماء وجهها تجاه مؤسسات التصنيف الدولية، عندما تطبّق برنامج التقشف في الإنفاق العام الذي كانت باكورته موازنة 2019. وهي ستتمكّن بعد ذلك من الاستمرار كما هي، أي دون إصلاح فعلي للإدارة العامة، ودون أن تؤدي أيّ دور في التحويل الصناعي للبنان. أي إن الهدف من برنامج التقشف ضمان استمرارية الدولة اللبنانية الفاشلة. في الجزء الاول من هذا المقال، تمّ استعراض الأسس النظرية لوصفة التقشّف الوصفات البديلة منها. وفي الجزء الثاني والأخير، يستعرض المقال هيكلية الإنفاق العام في لبنان ويقترح برنامجاً بديلاً

كيف نحمي الشعب من خفض الإنفاق العام [2]

البرنامج البديل من التقشّف

آلبر داغر
أستاذ العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال - الجامعة اللبنانية

ينقسم الإنفاق العام في مشروع موازنة 2019 إلى خدمة الدَّين (32%) وأجور الموظفين والمتقاعدين (36%) ودعم الكهرباء (11%) والنفقات التشغيلية والاستثمارية (19%) (الأخبار، 17/4). وكان الإنفاق المقدَّر 17,4 مليار دولار، والإيرادات المقدرة 12 مليار دولار. وكان الإنفاق على رواتب الموظفين والمتعاقدين والأجراء وأجورهم قد بلغ في موازنة 2017 نحو 3,6 مليارات دولار. وأُضيف إليها 425 مليون دولار عام 2018 بسبب توظيف الاف الأشخاص الجدد في الأسلاك الأمنية والعسكرية والمدنية (زبيب، ملحق رأس المال، 17/12). وبلغت حصة الرواتب والأجور في الأسلاك العسكرية والأمنية في موازنة 2018 نحو 67% من مجموع الرواتب. وذهب 19% من هذا المجموع إلى الهيئة التعليمية، و14% منه إلى ملاك الإدارة العامة.

ومثلت تعويضات نهاية الخدمة في 2018 ما يوازي 587 مليون دولار. وبلغت معاشات التقاعد 1535 مليون دولار خلال السنة نفسها. ويستفيد منها نحو 103 الاف شخص، منهم 30 الف متقاعد عسكري (الأخبار، 17/4). وهناك 310 الاف أسرة تعيش من دخل أفرادها في القطاع العام (ملحق رأس المال، 15/4).

وقد أهمل برنامج التقشف الحكومي دور الإنفاق على الأجور كمحدّد للطلب والنمو، واستهدف التقديمات في ميداني التعليم والصحة، وصرف النظر عن خفض الموازنة التشغيلية للدولة، وغاب عنه الإنفاق العام الاستثماري بالمعنى الكينزي للكلمة.

الإنفاق العام على الأجور

لا يرى النيو-كلاسيكيون الأجور إلا كعنصر كلفة. وقد حمّلوا ارتفاع الأجور، بسبب سطوة النقابات في مطلع السبعينيات، مسؤولية انخفاض الاستثمار. وفي النظرية النيو-كلاسيكية يكفي أن تكون الأجور مرنة، أي قابلة للخفض بقدر ما يشاء أرباب العمل، حتى يتحقّق الاستخدام الكامل للقوى العاملة (لافوا ولانغ، 2018). وينبغي بالنسبة إليهم تحرير الأجور من كل العوامل التي تجعلها غير مرنة. وأهمّ هذه العوامل دور النقابات والإنفاق الحكومي السخي لجهة تعويضات البطالة.

وقد اقترن التقشف في الموازنة في الغرب بسياسات أجور متقشفة. وعملت الدول الغربية على مدى العقود الأربعة المنصرمة على تحجيم دور النقابات وخفض تعويضات البطالة. وأدى ذلك إلى خفض الأجور وحصتها في الناتج. وفي حالة الولايات المتحدة بقيت الأجور حتى يومنا هذا على ما كانت عليه بالقيمة الحقيقية في سبعينيات القرن الماضي. وارتفعت خلال الفترة نفسها حصة الـ 10% الأكثر ثراءً بمقدار خمسة أضعاف (إيفانز وسويل، 2013: 26).

لا تعترف النظرية النيو-كلاسيكية بوجود بطالة. ولو بلغت معدلاتها أكثر من 10% من القوى العاملة. وحين احتاج النيو-كلاسيكيون لتفسير تفاقم البطالة بعد 2008 في الغرب، فإنهم وصفوها بأنها إرادية (voluntary)، أي ناتجة من رفض المتقدمين للعمل للأجور المقترحة لهم. وقالوا إنها تعكس تفضيل العاملين هؤلاء للحياة الرغيدة من دون عمل (farmiente) (لافوا ولانغ: 201). وقال كينز إن نظرية سوق العمل النيو-كلاسيكية هي، بين كل ما حققته هذه المدرسة، مدعاة الأضعف والأكثر للسخرية. ويرى الباحثون في التيار المالي بعد كينزي أن الطلب على العمل لا يتحدّد في سوق العمل بناءً على حركة الأجور، بل في سوق السلع والخدمات. أي يكون محكوماً بمستوى الطلب الإجمالي. واستندوا إلى إسهامات كالسكي (Kalecki) لتبيان أن ارتفاع الأجور يرفع الطلب الإجمالي وأرباح المؤسسات، ويشجع هذه الأخيرة على الاستثمار. وبلوروا في نهاية المطاف مقاربة تقف على طرف نقيض من المقاربة النيو-كلاسيكية وتربط بين ارتفاع الأجور وارتفاع الطلب على العمل لدى المؤسسات الإنتاجية وارتفاع معدلات النمو (لافوا ولانغ: 209).

وهناك اختلاف جوهري آخر بين المقاربتين يتناول دور هيكل المؤسسات القائم الذي يحكم مستوى الأجور، من مثل دور النقابات ووجود حد أدنى للأجور، إلخ. وهي عناصر يسيء وجودها إلى مرونة الأجر في المقاربة النيو-كلاسيكية، وينبغي إزالتها. أما في المقاربة المابعد كينزية، فإن وجود عناصر عدم المرونة هذه شأن جيد، لأنه يكبح مقدرة المؤسسات على خفض الأجور. وهو يمنع بذلك الطلب الإجمالي من الانخفاض. ويتيح للمؤسسات أن تزيد أرباحها واستثماراتها وتسهم في تحقيق العمالة الكاملة (لافوا ولانغ: 211). وباختصار شديد، إن أفضل ما تقوم به الدولة في المقاربة الكينزية، تشجيع نشوء النقابات، لأن ذلك يمنع أرباب العمل من النزول بالأجور إلى مستويات تضرب الطلب الإجمالي وتنشئ كساداً اقتصادياً.

لقد شكّل الإنفاق على الرواتب والأجور ثلث الإنفاق العام في الموازنة في لبنان على مدى ربع القرن الأخير. وفي 2017 حصل العاملون في القطاع العام على تصحيح لأجورهم بعد أن كان قد مضى عشرون عاماً على إقرار السلسلة. والتزمت الدولة في مؤتمر سيدر في نيسان 2018 تخفيض العجز في الموازنة كنسبة من الناتج بمعدل 1% كل سنة. لكن العجز في الموازنة ارتفع في 2018. وأحد أسباب ذلك توظيف 10 الاف شخص في القطاع العام، كما سبقت الإشارة، نصفهم عسكريون، والنصف الآخر مدنيون وُظِّفوا في قطاع التعليم وفي هيئة أوجيرو (تقرير، 5/23). وقد بات المطلوب إجراء خفض يمثل 3 أضعاف ما كانت الحكومة قد التزمته أمام الدائنين الأجانب.

واتُّفق على توزيع الخفض، بحيث يسدّد المودعون في المصارف 500 مليون دولار ضريبة ربح على الفوائد، وتخفّض رواتب العاملين في القطاع العام ومعاشات التقاعد والتقديمات الاجتماعية بقيمة مليار دولار، وتضاف إلى ذلك تخفيضات تطاول الإنفاق الاستثماري والتشغيلي بقيمة 500 مليون دولار (زبيب، ملحق، 13/5). وفي جلسة 27/ 5/ 2019، أقرّت الموازنة بحيث لم يحصل اقتطاع من الرواتب كما كان مقترحاً في مشروع الموازنة الأول. واكتُفي بتخفيض منح التعليم للمستفيدين من القطاع العام. وجرى التراجع عن إجراءات خفض الرواتب بسبب غضبة المتقاعدين العسكريين على وجه الخصوص الذين هاجموا السرايا الحكومية.

لكن هذه الأمور ستعود من جديد إلى بساط البحث في الموازنة التالية، خصوصاً أن المتوقّع ازدياد الانكماش الاقتصادي الذي سيقلص الإيرادات الحكومية ويزيد عجزَ الموازنة.

وكان البنك الدولي قد أعد تقريرين عن موضوع الأجور في 2012 و2013 في مناسبة التحركات العمالية لإقرار سلسلة الرتب والرواتب. واتخذ موقفاً مناهضاً بشدة لرفع رواتب القطاع العام (البنك الدولي، 2012 و 2013).

وتجدر الإشارة إلى أنّ متوسط الدخل الشهري لنحو 80 بالمئة من العاملين في لبنان كان 639 الف ل.ل. على امتداد حقبة ما بعد الحرب، وفقاً لاستقصاءين أجراهما الباحثان كسبارian عام 2001 وعام 2007 (كسبارian، 2009: 81 و86). أي أن هذا المتوسّط كان يساوي 425 دولار شهرياً.

استهداف التقديمات في ميداني التعليم والصحة

وتظهر تجربة النيو-ليبرالية منذ أربعة عقود أنّ التراجع في التقديمات الاجتماعية للدولة لم يكن عاماً وشاملاً. وقد انخرطت الدول الأوروبية كفرنسا وألمانيا وهولندا والسويد في خصخصة المؤسسات العامة، الأمر الذي انعكس تسريحاً للعديد من العاملين فيها وازدياداً في معدل البطالة. لكن الدولة فرضت ضرائب تصاعدية على هذه المؤسسات التي يفترض أن تنافسيتها قد زادت، موّلت بها السياسة الاجتماعية. وفرنسا كانت نموذجاً لرفض تخلي النخبة السياسية عن دور الدولة في الرعاية الاجتماعية. وذلك على الأقل حتى عهد الرئيس الحالي إيمانويل ماكرون. وهي كانت تنفق في آخر التسعينيات 29,5% من الناتج القومي على السياسة الاجتماعية (إيفانز وسويل: 32). ولم يرتفع التفاوت في الدخل فيها على شاكلة ما حصل في الولايات المتحدة، بل بقيت الأمور كما كانت في 1973.

ويرى الخبراء العاملون في المؤسسات الدولية أنّ نظام التقاعد اللبناني سخي على شريحة من المستفيدين، هم موظفو القطاع العام (ضاهر، ملحق رأس المال ـ 5/20). ويعقدون مقارنة مع من ليس لهم نظام تقاعد في القطاع الخاص المنظم وغير المنظّم. ويقارنون ما يحصل عليه المتقاعد في القطاع الخاص المنظّم، أي تعويض نهاية الخدمة من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وما يحصل عليه المتقاعدون من القطاع العام.

وهم يبرزون نسف النظام الحالي للتقاعد بالعمل على توسيعه، أي إحلال بديل له يشمل 90% من القوى العاملة. لكنهم يذكرون في الوقت عينه أن ثمة مشروع قانون في هذا الإطار معطّل ومجمّد في مجلس النواب. أي نُزيل ما هو موجود من دون أية ضمانة بإمكان إحلال نظام أفضل محلّه. يدخل هذا في إطار ما دأبت عليه المؤسسات الدولية منذ أربعة عقود في علاقتها مع البلدان النامية، أي تفكيك مؤسسات دولة الرعاية واحدة بعد أخرى كلما سنحت الفرصة لذلك.

وهدف تقليص تقديمات صندوق تعاضد أساتذة الجامعة اللبنانية إلى إلغاء أي امتياز يتمتع به هؤلاء مقارنة بأساتذة التعليم العالي الخاص. وتناول النقاش على وجه الخصوص مساهمة الصندوق في الاقساط المدرسية. وهي تشكل نسبة فقط من مجموع ما يسدده الأهل كاقساط. وهي بدت للبعض عالية. وتسهم الدولة بهذه الطريقة في تأكيد حضور المؤسسات التعليمية ذات الجودة النسبية. وهذا أحد عناصر تنوّع النظام التعليمي اللبناني. وهو أمر تنص عليه المادة (10) من الدستور. وانسحاب الدولة من الدعم الذي توفره للتعليم سيسهم في تراجع أوضاع مؤسساته وزوال أحد أسباب تميّزه.

وخاض البعض حرباً شعواء ضد الجامعة اللبنانية، كان الهدف منها إحلال صورة سلبية عنها لدى الأساتذة أنفسهم والطلاب. وذلك خدمة للمؤسسات الجامعية الأهلية والخاصة التي تنشأ وترغب في وضع اليد على حصة أكبر من طلاب الجامعة اللبنانية.

الخفض المحدود للموازنة التشغيلية للدولة

وقد أشارت الأبحاث النظرية إلى نوعين من الاستقلالية لدى الدولة والإدارة العامة. تعني الأولى قدرة هذه الأخيرة على اعتماد مشاريع تتناقض مع مصالح القوى النافذة. وتعني الثانية عدم تعرّضها لأية محاسبة من قبل المجتمع. وقد وصف بيتر إيفانز هذا النوع الثاني في معرض توصيفه للدولة النهّابة (predatory state) (إيفانز، 1992). وكان مذهلاً أن يحاول وزير بقرار منه نقل ملكية قطاع بأكمله إلى القطاع الخاص. وهو الأهم لجهة المداخيل التي يوفرها للخزينة.

ويستخدم الباحثون اسم «الإدارة العامة المحتلة من اللصوص» (kleptopatrimonial) حين تصبح كل خدمات الإدارة العامة معروضة للبيع. وتنشر الصحف وقائع لا تُحصى عن استخدام الموظفين الحكوميين مواقعهم للحصول على مداخيل غير قانونية. وهو ما أثبتته الملاحقات الأخيرة في التربية والقضاء والأمن الداخلي والاتصالات وغير ذلك.

وقد فضح النقاش حول الموازنة وقائع تناولت الهدر في استخدام المال العام كان لها وقع مشابه لفضائح ويكيليكس. وأظهر مشروع موازنة 2019 أنه رُصد في إحدى الوزارات نحو 20 مليون دولار للوازم المكتبية والقرطاسية واللوازم المتخصصة و28 مليون للإعلانات و4 ملايين للأعياد والتمثيل ونحو خمسة ملايين كمكافآت و22 مليون دولار كتقديمات زواج وولادة ووفاة. ورُصد أخيراً 250 مليون دولار كنفقات طارئة واستثنائية (مقابلة، 5/23). وأظهرت التحقيقات الصحافية أن مسؤولي وزارة الاتصالات أنفقوا خلال عام واحد 661 مليون دولار كمصاريف تشغيلية واستثمارية مثّلت 42,5% من الإيرادات المحصّلة (الفرزلي، الأخبار-5/17). ولم يقترح برنامج التقشف الحكومي تخفيضات كبيرة على الموازنة التشغيلية للدولة. وهي تمثّل مزراب الذهب لمن يحتكرون من المحاسيب عقود شراء التجهيزات للإدارات الحكومية.

> **ارتفاع الأجور يرفع الطلب الإجمالي وارباح المؤسّسات ويشجّعها على الإستثمار**

الإنفاق العام الاستثماري

ولم تخصّص الدولة لتجهيز البنى التحتية على مدى حقبة 1992-2017، سوى 14,8 مليار دولار مثّلت 6,8% من مجموع الإنفاق العام البالغ 216 مليار دولار على مدى ربع قرن (زبيب، ملحق رأس المال-12/24). وجسّد التمويل الخارجي نحو ثلث هذا المبلغ، أي 5,7 مليارات دولار. واستأثرت الطرقات بربع الإنفاق، وتلتها مشاريع النفايات الصلبة، التي توزّعت بين مطامر وردم للبحر وعقود سوكلين. وجاءت الكهرباء في المرتبة الثالثة ومياه الشرب والري في المرتبة الرابعة، ومرافق التعليم في المرتبة الخامسة. وتوزّع الباقي على مشاريع الصرف الصحي ومرافق الصحة وترتيب الأراضي. وقد جعلت ضآلة هذا النوع من الإستثمار وسوء توزيعه وتجييره لخدمة المصالح الخاصة لبنان بلداً منكوباً لجهة تراكم الأزمات وانفجارها في مجالات الكهرباء والصرف الصحي وتراجع نوعية الطرقات.

وإذا قارنّا ما حصل في لبنان بما هو حاصل في أوروبا على صعيد الاستثمارات الحكومية في البنى التحتية، فقد نجد أوجه شبه خلال السنوات الأخيرة. وقد جعلت برامج التقشف المعتمدة في دول جنوب أوروبا هذا الإنفاق ينخفض بنسبة 89% فيها بين 2009 و2014 (سيكاريسيا وآخرون، 2018: 300).

من أجل موازنة استثمارية للدولة

من دون تغيير أداء الدولة الاستثماري ورفع مستوى إنفاقها الاستثماري، لا يمكن خلق نمو اقتصادي ينقذ لبنان من الكساد الذي سيتفاقم على مدى السنوات المقبلة.

لقد أعطى الباحث الكندي الكبير ماريو سيكاريسيا سببين للضعف الذي عبّرت عنه «كينزية ما بعد الحرب» أمام هجمة النيوكلاسيكيين، خصوصاً فريدمان ولوكاس خلال السبعينيات. فهي عكست الأخذ بالنموذج الإسكندنافي في تدخل الدولة والإنفاق العام لتأمين الاستخدام الكامل للقوى العاملة. وكان غونار ميردال قد اقترح في مطلع الثلاثينيات أن يرتفع الإنفاق العام في المدى القصير عندما يكون هناك انحسار في الظرف الاقتصادي (Business Cycle) وينخفض في مرحلة الانطلاق. وذلك بحيث يتعادل الاثنان ولا يبقى شيء من الإنفاق العام المتراكم في المدى الطويل (سيكاريسيا، 1995: 69). وهو ما اعتمدته دول أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية.

والسبب الثاني أن «كينزية ما بعد الحرب» أغفلت التمييز بين الإنفاق الاستثماري الحكومي والإنفاق الاستهلاكي الحكومي، وبحيث انطوت التجربة على إعطاء الأولوية للثاني على حساب الأول (سيكاريسيا: 45). ويمكن استخلاص مقترحين لكينز بالاستناد إلى كتاباته وسجالاته حول «تأميم الاستثمار»، أي تولّي الدولة ثلثي إلى ثلاثة أرباع الاستثمار الكلّي. وقد تناول مقترحه الأول إنشاء «مجلس وطني للاستثمار» (National Investment Board) يؤمن التمويل الطويل الأجل للمشروعات التي من شأنها زيادة رأس المال الثابت في الاقتصاد الوطني (سيكاريسيا: 48-49). ويتيح من جهة أخرى للدولة أن تستخدم المبالغ التي يضع «أصحاب الريوع المالية» أيديهم عليها وتضعها في خدمة الاقتصاد الوطني.

والمقترح الكينزي الثاني الذي أغفله «كينزية ما بعد الحرب» تناول إعداد موازنة سنوية للاستثمار تكون منفصلة عن موازنة الدولة العادية للإنفاق الجاري. وهي تكون مخصّصة لتطوير البنى التحتية وإنتاج السلع الترسملية (capital goods) (سيكاريسيا: 49).

والتجربة الجديدة التي عكست العمل بمفهوم «تأميم الاستثمار» هي التجربة الآسيوية. ولم تتولَّ الدولة الاستثمار مباشرة في هذه التجربة، بل عهدت به إلى القطاع الخاص تحت إشرافها وبتوجيه منها. وعكست التجربة بالتالي «تأميم مخاطر الاستثمار» (risk socialization). ووفرت الدولة تمويلاً مصرفياً للتحول الصناعي الجاري، ووفّرت أيضاً حوافز للقطاع الخاص اتخذت شكلي الحماية والدعم لتحقيق هذا التحويل. وينبغي أن تنطوي الموازنة الاستثمارية للدولة على شقين:

البنى التحتية

يتناول الشق الأول الإنفاق على البنى التحتية. والمقصود بذلك: 1) إنشاء شبكة طرقات حديثة ومتطورة تُخرج لبنان مرة واحدة وإلى الأبد من تخلّفه التاريخي على هذا الصعيد؛ 2) دراسة إمكان إنشاء شبكة سكك حديدية متطوّرة هي الأخرى؛ 3) وضع برنامج استصلاح للأراضي ينشئ حيازات زراعية قابلة للحياة على مستوى ريف لبنان من أقصاه إلى أقصاه؛ 4) إنشاء مناطق صناعية تنتشر على مدى الأرض اللبنانية، وفي الريف قبل الساحل، لاستقبال الأنشطة الصناعية المتطوّرة. ويمكن النظر في إمكان بيع ثروة لبنان من النفط والغاز منذ الآن لتمويل هذا البرنامج.

وتتيح هذه الأمور مجتمعة استعادة ريف لبنان كمنطقة سكن وحياة لأهله بعد أن دأبت دولة الاستقلال المجرمة على تهجير أهله منه. وتقع هذه المقاربة لإعادة تنظيم المجال الوطني على طرف نقيض من المقاربات التي اعتُمدت منذ الانتداب وحصرت همّها بالتجمّعات السكنية المدينية، ولا سيما بيروت. وكان آخرها المشروع الذي طلبه مجلس الإنماء والإعمار ونُفّذ بإسهام فرنسي وصدر عام 2004 (الجمهورية اللبنانية، 2004). وهو لا يقول حرفاً واحداً عن مناطق لبنان بين 500م و 1500م فوق سطح البحر. أي أنه يتجاهل الأرض التي حضنت أهل لبنان، وكانت الإطار المادي لحياتهم منذ العهد الأموي على أقل تقدير.

التحويل الصناعي

أما الشق الثاني فيتناول تطبيق سياسة تحويل صناعي تهدف إلى بناء قطاع إنتاج سلّع ترسملية أو ماكينات (capital goods) على شاكلة ما فعلت كوريا الجنوبية وتايوان، وما يحصل منذ ثلاثة عقود في إيران. وينبغي أن تتولى الدولة هذه المهمة في لبنان تطبيقاً لشعار «الاستثمر الأول». ويفترض التحويل الصناعي أن تشجّع الدولة المؤسسات على اكتساب المقدرة التكنولوجية (technological learning) بغية إنتاج السلع التكنولوجية أو الترسملية. ويتطلب ذلك أن تعطي المستثمرين الحوافز اللازمة لذلك، وأن تتحمّل معهم مخاطر الاستثمار. وقد حصل ذلك في إيران حين ضمنت الدولة للمنتجين في قطاع السيارات المدنية شراء المنتَج بمجرّد استيفائه شروط الجودة المطلوبة.

ولأن تحقّق «التعلّم التكنولوجي»، بمعنى القدرة على إنتاج السلع التكنولوجية، لا يمكن أن يتم في شروط من حرية التبادل، فلا بد من اعتماد سياسة حمائية لمصلحة القطاعات المعنية بتحقيق هذا «التعلّم». وقد وضعت الحكومة رسماً جمركياً يساوي 2% على مختلف الواردات في موازنة 2019. وشتان ما بين هذا الرقم المضحك وبين السياسة التجارية الهادفة التي اعتمدتها إيران وجعلتها ترفع الرسوم على استيراد السيارات إلى 120% في مطلع التسعينيات (داغر، 2016). وهو ما أتاح لها بناء قطاع السيارات المدنية في ظل الحماية الجمركية.

ويقتضي وجود مشروع تحويل صناعي أن تكون هناك إدارة حكومية مؤهلة تتعلّم بالممارسة كيفية تطبيق سياسة التحويل هذه. وقد استخدم العلامة الكبير هنري بريتون شعار «تعلّم الدولة» (Government learning) شرطاً لكي تؤدي هذه الأخيرة هذا الدور. وجعل هذا الشعار نقيضاً لشعار «دولة الحد الأدنى» الذي اعتمدته المؤسسات الدولية وأدى إلى تدمير دولة العالم الثالث وتدمير قدرتها على الفعل. وهذا يعني أنه ينبغي الخوض في موضوع الإصلاح الإداري على نحو مخالف جذرياً لما هو حاصل الآن.

وكان بازينتي قد عزا السقف الموضوع إلى عجز الموازنة، أي 3% من الناتج، وإلى الدين العام، أي 60% من الناتج، في معاهدة ماستريتش إلى ما كان معمولاً به في ألمانيا وفرنسا آنذاك، كما سبقت الإشارة. لكن الباحث الكبير الآن بارغيز نسَب اعتماد هذه القاعدة إلى الثقافة السياسية المحافظة التي حملها أصحاب مشروع الوحدة الأوروبية، ولا سيما الفرنسيون، أي الرئيس الأسبق ميتران والمثقفون المحيطون به. وقد انتمى هؤلاء، إلى مدرسة ليون فالراس-فرنسوا بيرو المحافظة. وبيرّو كان تلميذاً للوديفيغ فون ميزس، أحد أقطاب المدرسة النمساوية المعادية جذرياً لدور الدولة في الاقتصاد. وكان خلال الحرب من أنصار حكومة فيشي. وهو كان شديد العداء لكينز وفكره. ومنه أخذ الرئيس الفرنسي عداءه للكينزية، كما لفكرة عجز الموازنة (بارغيز، 2016: 4).

وقد انطوى تطبيق «شرعة الاستقرار والنمو» الموقعة من دول الاتحاد الأوروبي في أمستردام عام 1997، على تشدّد أكبر في التطبيق خلال السنوات الأخيرة. ووُقّعت اتفاقيات جديدة بين الدول الأوروبية في 2011 و2012 و2013 تنطوي على تشدّد أكبر في ضبط الإنفاق العام. وكانت نتيجة كل هذا التشدّد أن الناتج الوطني في هذه البلدان لم يستعد عام 2015 المستوى الذي كان عليه قبل أزمة 2008 المالية الكبرى (سيكاريسيا وآخرون: 297). وينبغي أخذاً بالاعتبار للمناخ الفكري الذي يهيمن على بيروقراطية الاتحاد الأوروبي، توقّع شراسة أكبر من قبل بيروقراطيي الاتحاد في إنفاذ برنامج التقشّف الحكومي في لبنان.

وفي شريط مسرّب يعنّف أحد مرتزقة المؤسسات الدولية اللبنانيين في مناسبة مؤتمر سيدر. ويتعوّد مرتزقة المؤسسات الدولية إلحاق الأذى بالدول والشعوب بالسياسات التي يفرضونها من دون تبكيت ضمير. ويتدرّبون على ذلك كما يتدرّب عناصر المخابرات على تعذيب المعتقلين. والشخص المذكور موظف في مؤسسة تنفّذ في نهاية المطاف ما تريده الولايات المتحدة. وأهم ما تريده هذه الأخيرة الحفاظ على الدول النامية الفاشلة ونخبها التابعة.

وعلى اللبنانيين أن يختاروا بين مقاربة الاتحاد الأوروبي في التقشف الحكومي والتعويل على المساعدات الخارجية، وبين المقاربة الراديكالية المعروضة أعلاه. وهي ترجمة لبنانية للمقاربة الكينزية في ميدان الإنفاق العام الاستثماري.

إحصاءات

المساواة بين الجنسين مفتاح لبنان إلى «اقتصاد المعرفة»

الطاقة العلميّة للنساء مهدورة

فَيضانٌ عَقيمٌ

تبيّن الإحصاءات الواردة من الجامعات اللبنانية الست الكبرى، والتي تغطّي أكثر من 90% من مُجمل نتاج البحث العلمي في لبنان، أن نسبة الطالبات الإناث في مرحلة الدكتوراه تصل إلى 60%، وتستحوذ الإناث على 72% من مجمل منح الدكتوراه المُحصّلة من المجلس الوطني للبحوث العلمية. لكن عند الانتقال إلى العمل في هذه الجامعات يتبيّن وجود تسرّب في القدرات العملية، إذ تنخفض مشاركة الإناث في مجال التعليم والبحث العلمي إلى أقل من 36%، وتستمرّ في الانخفاض كلّما ارتفعنا بالسلّم الوظيفي لتصل إلى 21% في منصب عمادة الكلّيات الجامعية، و8% في منصب رئاسة الجامعات.

«المرصد الوطني للمرأة في الأبحاث: دوركنْ» الذي يشرف عليه المجلس الوطني للبحوث العلمية بالتعاون مع منظّمة الأونيسكو. وهي إحصاءات تعبّر عن هدر واضح في الاستثمار المعقود في الدراسات العليا عند تقريش عوائده بعد الانتقال إلى مرحلة العمل، إذ ينطوي على تقليص لفعالية المرأة في المجال البحثي، وأيضاً على تغييب لدورها عن عملية صنع القرار العلمي، ما يؤدّي إلى إضعاف العائد البحثي والعلمي والابتكار كنتيجة مباشرة لعدم الاستفادة من قدراتها العلمية. إلّا أن مقاربة هذه الأرقام، وفقاً لمديرة برنامج منح الدكتوراه في المجلس الوطني للبحوث العلمية ومنسّقة «دوركنْ» تمارا الزين، لا تقتصر على تحليل نسبة مشاركة المرأة في البحث العلمي، بل تتخطّاها للوصول إلى فهم منظومة رأس المال العلمي في لبنان وآليّاته وأثر انسحاب النساء منه على الاقتصاد الكلّي.

تشير الزين إلى «أن الدكتوراه هي استثمار وبناء علمي في شخص ما لِيُنتج المعرفة والابتكار لاحقاً، والاستفادة منهما في الاقتصاد والتنمية. في لبنان، تشكّل الإناث النسبة الأكبر من طلّاب الدكتوراه، حتّى في المجالات التي لطالما اعتُبرت حكراً على الذكور، وهو ما يعني أن هناك توجّهاً واضحاً لدى الفتيات لإتمام الدراسات العليا، وهو ما يستوجب استثماراً ملحوظاً تُنفقه الأسر على تعليمهن، والذي يُفترض أنه نقطة البداية للاستفادة من معارفهن فيما بعد. لكن عند النظر في عوائد هذا الاستثمار في البحث العلمي، يتبيّن أنها منقوصة بسبب هدر الكثير من الطاقات العلمية، كون نسبة الباحثات الجامعيات تنخفض بشكل كبير، لتبلغ تقريباً ثلث الفاعلين في هذا المجال».

يُعدُّ البحث العلمي من العوامل الرئيسية المُساهمة في الإنتاج المعرفي والابتكار وبالتالي في تطوير المجتمع والتنمية، إلّا أن لبنان يعاني من نقص في هذا المجال بشكل عام، والتجلّيات الأولى لهذا النقص تكمن في تقليص الميزانيات التي ترصدها الدولة للإنفاق العلمي، على الرغم من ازدياد عدد الجامعات المنضوية في منظومة الأبحاث، فضلاً عن ترسيخ البحث العلمي ضمن المهام الرئيسية للأستاذ الجامعي، ما يُترجَم بتزايد الإقبال على البرامج التي يموّلها المجلس الوطني للبحوث العلمية إن كان لدراسات الدكتوراه أو لدعم المشاريع البحثية في الجامعات.

في الوقت نفسه، يعاني لبنان من أزمة بنيوية تنعكس بارتفاع معدّلات البطالة فيه، فيتمّ سدّ جزء من فجوة نقص العمالة من خلال هجرة اليد العاملة، ولا سيّما الماهرة منها، إلى الخارج. وهو ما يعني أن الاستثمار في تعليم وإعداد رأس المال البشري، والذي يقع عاتقه على ميزانية الأسر بشكل رئيسي، تتمّ الاستفادة منه في تطوير الاقتصادات الأجنبية التي تستقطب العمالة اللبنانية المهاجرة.

ووفقاً للزين «صحيح أن الذكور هم الغالبية من المهاجرين الذين يخسرهم الاقتصاد المحلّي وتستفيد منهم اقتصادات أخرى، إلا أن هناك عائداً غير مباشر للاستثمار في تعليمهم يتمثّل في حالة الباحثين بمساهماتهم العلمية (ولو كانت في الخارج) وأيضاً بالتحويلات المالية التي يرسلونها إلى أسرهم، أي أنهم في المحصّلة استطاعوا تثمين مقدراتهم العلمية. لذلك تبقى النساء الضحية الأكبر لهدر المنظومة خصوصاً عند حملة الدكتوراه، إذ يتمّ الاستثمار في تعليمهن وتطوير معارفهن إنّما من دون الحصول على العائد المنطقي المتوقّع من هذا الاستثمار، كون جزء كبير من هذه القدرات يتسرّب بعد انتهاء مرحلة التحصيل العلمي، وذلك مردّه بشكل رئيسي إلى ميل متّخذي القرار نحو تفضيل الرجال أثناء التقدّم لوظائف البحث العلمي، أو تحمّل النساء أعباء العمل المنزلي ورعاية الأسرة، أو نتيجة تحوّلهن نحو مجالات أخرى خارج البحوث العلمية، وهي مجالات غالباً ما تكون ذات قيمة مادية ومعنوية تقلّ عن إمكاناتهن وكفاءاتهن وطاقاتهن، وهو ما يرتّب خسائر على اقتصاد المعرفة والاقتصاد الكلّي».

60%
هي نسبة الطالبات الإناث في مرحلة الدكتوراه لكن عند الانتقال إلى العمل يتبيّن وجود تسرّب في القدرات العملية إذ تنخفض مشاركة الإناث في مجال التعليم والبحث العلمي لتصل إلى أقل من 36٪ وتستمرّ في الانخفاض لتصل إلى 21٪ في منصب عمادة الكلّيات الجامعية و8٪ في منصب رئاسة الجامعات

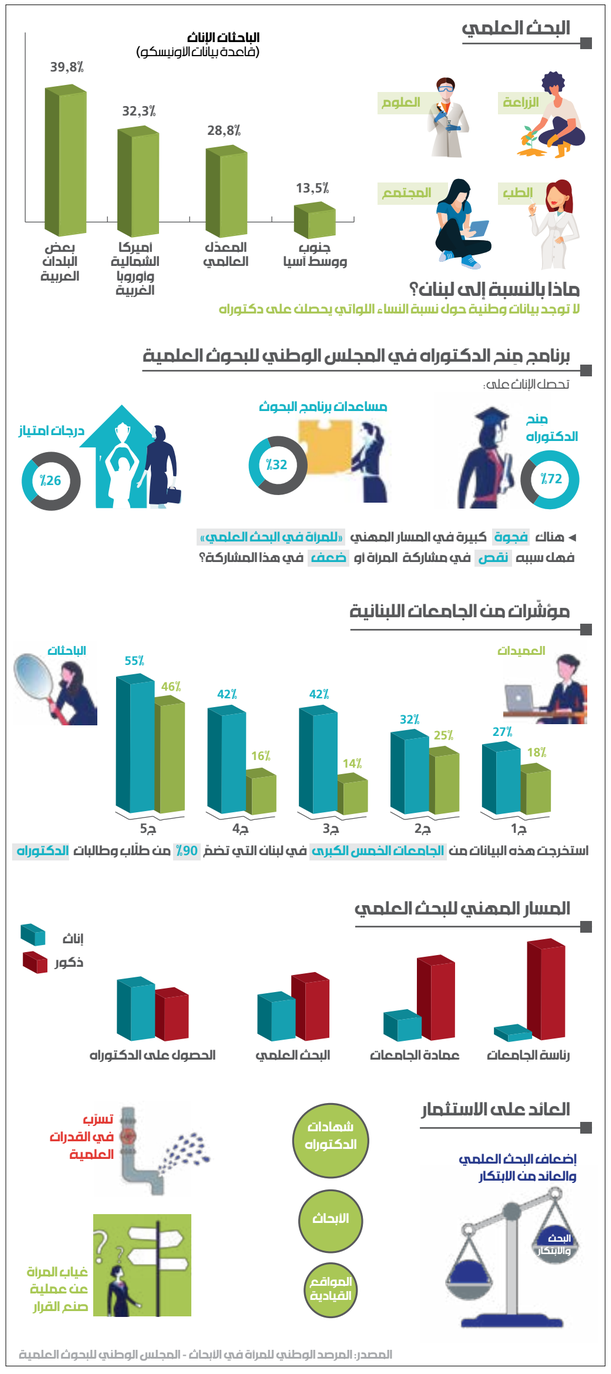

قراءات

أهلًا بكم في الشركات الرقمية: الفائز يحصد كلّ شيء

أسّست منصّات الشركات الرقمية العملاقة احتكارات جرّدت منافسيها والعاملين لديهم من أي نفوذ. ولكن تستطيع النقابات استخدام قانون المنافسة في الاتحاد الأوروبي في مساعاها الإخضاع هذه الشركات

سوزان ويكسفورث

تعتبر أمازون واحدة من المنصّات العملاقة الأربع التي تُعرف اختصاراً بـ«غافا» (وهي غوغل، ابل، فيسبوك، أمازون). فالشركة هي أكبر منصّة تجزئة في أوروبا، وتحقّق إيرادات أعلى مرّتين من جميع منافسيها الـ20 الأكبر في القارة. ولكن، في الوقت الذي حصل رئيسها التنفيذي على 2,16 مليون دولار في الساعة عام 2017، كان على موظّفيها أن يكونوا مُمتنّين لتلقّيهم الحدّ الأدنى القانوني للأجور الذي يتراوح في الاتحاد الأوروبي بين 1,42 و11,27 يورو في الساعة.

عام 2018، حقّقت أمازون إيرادات بنحو 210 مليارات يورو على مستوى العالم، بزيادة نسبتها 30% عن العام السابق. ولدى الشركة أكثر من 600 ألف موظّف حول العالم. ومع رسملة سوقية تبلغ أكثر من 730 مليار دولار، تُعتبر أمازون واحدة من الشركات المدرجة الأعلى قيمة. وترتفع أرباحها التشغيلية إلى 11 مليار يورو. ولكن بفضل قرار اتفقت عليه مسبقاً مع السلطات الضريبية في لوكسمبورغ، لم تدفع أمازون ضرائب على 75% من إيراداتها بين عامي 2003 و2014.

إذا على المدى الطويل، لا يشكّل اقتصاد المنصّة فقط خطراً على استقرار الدول وموازناتها، حيث تجني الشركة الأرباح ولا تدفع الضرائب، بل يقوّض أيضاً التماسك الاجتماعي. فإذا أراد الاتحاد الأوروبي استعادة ثقة مواطنيه، عليه أن يضمن توزيع العبء بشكل عادل.

يقدّم قانون الاتحاد الأوروبي للمنافسة مقاربة لـ«ترويض» هذه المنصّات العملاقة: فقد أجبرت المفوضية الأوروبية أمازون على إعادة 250 مليون يورو من الضرائب المتأخّرة، وغوغل 12 مليار يورو. ولكن هذه الخسائر التي تكبّدتها خزائن الدول ليست سوى وجه واحد للمشكلة. فالعمّال الذين يتعرّضون للاستغلال هم وجه آخر، إضافة إلى إقصاء المنافسين في السوق عبر ممارسات تجارية مُجحفة، وكذلك الأثار الضارّة بالبيئة لممارسات مثل التغليف المُفرط وإتلاف السلع التي تتمّ إعادتها إلى الشركة بسبب عيب فيها.

النفوذ في السوق

تحقّق أمازون إيراداتها بشكل رئيسي عبر أربع قنوات: كواحدة من أكبر تُجّار التجزئة عبر الإنترنت، وكمشغّل لأكبر متجر إلكتروني لشركات الطرف الثالث المورّدة، وكواحدة من أكبر مزوّدي الخدمات عبر الإنترنت، وكموزّعة للسلع التي تطلب عبر الإنترنت.

وبسبب نفوذها الكبير في بعض أقسام السوق، يعتمد تجار مستقلّون على أمازون للوصول إلى عملائهم. وهناك دليل على أن أمازون تحاول إقصاء التجّار عبر نفوذها المُطلق في السوق، مثل نسخ المنتجات وتخفيض الأسعار.

ولكنّ التجّار يقاومون، واليوم ثمّة الكثير من إجراءات المنافسة ضدّ أمازون عالقة بسبب الشكاوى العديدة التي تتضمّنها. وقد أطلق المكتب الفيدرالي الألماني لمكافحة الاحتكار إجراءً ضدّ الشركة لمكافحة الاستغلال عام 2018، وحذت سُلطة التنافس الفيدرالية النمساوية حذوه عام 2019. ولكن ماذا عن موظّفي الشركة؟

وحشية العمل بالقطعة

نمت أمازون بسرعة على حساب موظّفيها وأنظمة الضمان الاجتماعي في الدول التي تأسست فيها. ووفق تقارير للشبكة الدولية للنقابات، تقوم استراتيجيات شركة أمازون على العمل بالقطعة، أو الأجر وفق العمل المُنجز، الذي أقل ما يقال عنه أنه قاس، كما أنه يجري تحت مراقبة دائمة باستخدام تقنية متقدّمة للمراقبة.

> **استدعيت سيّارات الإسعاف 600 مرّة خلال ثلاث سنوات إلى مستودعات أمازون في المملكة المتّحدة بسبب حوادث العمل**

يمكن للعمّال تغطية مسافات تصل إلى ما بين 16 و20 كيلومتراً في الساعة وتحمل 50 طنّاً من الرُّزم في اليوم. ويتوقّع منهم التعامل مع 300 رُزمة في الساعة، ما يجعل نيل قسط من الراحة أو حتّى الذهاب إلى الحمّام أمراً صعب المنال. ونظراً إلى حوادث العمل أو الحمولة الزائدة، تمّ استدعاء سيّارات الإسعاف 600 مرّة خلال فترة ثلاث سنوات إلى مستودعات أمازون في المملكة المتّحدة، حيث أبلغ 87% من العمّال أنهم يعانون من الألم مُزمنة في مفاصلهم.

من الواضح أن أمازون تناور في ما هو مُمكن قانونياً: فمن أجل كسر الإضرابات، توظّف عمّالاً مؤقّتين. وغالباً ما تقلّص إجراءات الحماية إلى أدنى مستوى. ومن خلال إدراج نفسها في اتفاقيات (أجور) جماعية وفق القطاع الذي يلائمها أكثر، تختار الشركة أدنى تعريفة جماعية مُمكنة. وتحقيقاً لهذه الغاية، تتظاهر بأنها شركة نقل وشحن في ألمانيا، بينما تعمل في فرنسا كتاجر صغير. ونظراً إلى كون أمازون لا تدفع أجوراً تغطّي نفقات المعيشة، نفّذت نقابة العمّال الألمانية إضرابات في مواقع عدّة في الثاني من أيار/مايو الماضي، مُتّخذة نموذجاً لها اتفاقية جماعية مع أمازون حول الأجور ودوامات العمل وساعاته، طرحت للمرّة الأولى في عام 2018. ونجحت الشبكة الدولية للنقابات في تأسيس تحالف أمازون العالمي التابع للشبكة الذي يغطّي 14 دولة.

قانون المنافسة

يتسلّح قانون الاتحاد الأوروبي للمنافسة بعقوبات مشدّدة لمنع المنافسة المُجحفة ليس فقط بين الشركات بل أيضاً بين الدول الأعضاء. وتقوم فكرة القانون على أن السوق الأوروبية الموحّدة لا يمكن أن تنجح إلّا إذا التزمت الأطراف بقواعد عادلة. ونظراً إلى أن زيادة نفوذ أي شركة في السوق تسهّل عليها تطبيق شروط (غير عادلة) على منافسيها، وخدمة توصيل - يمنحها هذا الموقع. فهي مسؤولة عن معظم التجارة التي تجري عبر الإنترنت.

ومن خلال تأثيرات الشبكة ووفورات الحجم، توسّع الشركة موقعها أكثر وتقصي بالتالي منافسيها من السوق حاملة شعار «الفائز يحصد كلّ شيء». وهذا أمر قاتل للمشاركين الآخرين في السوق وللعمّال أيضاً. فالموقع الاحتكاري الذي تتمتّع به أمازون يسهّل عليها كسر الإضرابات للمطالبة بأجور معيشية، وذلك من خلال توظيف عمّال مؤقّتين أو استقدام عمّال من دول ذات أجور متدنّية.

لذلك، تحثّ النقابات العمّالية على استخدام إجراءات مكافحة الاستغلال التي ينصّ عليها قانون المنافسة الأوروبي لصالحها. فالمفوضية تجري مسحاً في السوق لتحديد الممارسات التعسّفية التي تقوم بها الشركة. وإذا عثرت على أدلّة كافية، سوف تبدأ إجراءً بحقّها يتيح لأطراف ثالثة فرصة تقديم تعليقاتهم. فهواجس العمّال مثل تطبيق الاتفاق الجماعي الصحيح أو المحافظة على فترات الراحة، لديها طابع مرتبط بقانون المنافسة. فالمادة 102 من قانون تنظيم عمل الاتحاد الأوروبي، تحظر على الشركة اكتساب الميزة التنافسية من خلال فرض ظروف تجارية غير مُنصفة على اللاعبين الآخرين في السوق (بما في ذلك العمّال والمستهلكون)، وذلك فقط عبر نفوذها في السوق. وفي هذه الحالات، يتمّ فرض عقوبات تصل إلى 1% من مبيعات الشركة في العالم. بالإضافة إلى ذلك يمكن أن تطلب المفوضية تعهّداً بتفكيك أجزاء معيّنة من الشركة.

لوائح تنظيمية

تتمتع المنصّات الإلكترونية بالخصائص نفسها للبنية التحتية الأساسية المادية مثل البريد والسكك الحديدية والاتصالات والطاقة. ولكن في حين خضعت هذه المنصّات في الولايات المتّحدة والاتحاد الأوروبي لقواعد تنظيمية صارمة لسنوات، لا يوجد مثل هذه القواعد في القطاع الجديد لشركات «غافا» التي توصف أيضاً بـ«الكبيرة» و«المعادية للمنافسة» و«المُسبّبة للإدمان» و«المُدمّرة للديموقراطية» (تُجمع بالإنكليزية في اختصار BAAD الذي يضمّ الأحرف الأولى من هذه الصفات). ومن وجهة نظر النقابات العمّالية، هناك حاجة مُلحّة لفكّ الارتباط والتنظيم في هذا القطاع، وذلك لأن الفجوة بين هذه الشركات الكبيرة والشركات الأخرى تتزايد باستمرار.

وكلّما زاد تركّز الشركات، لا سيّما «غافا»، في السوق، انخفضت حصّة الأجور في صافي إنتاجها. فعلى سبيل المثال، انخفضت نسبة الأجور في إيرلندا بنسبة 13% بين عامي 2008 و2014. وزادت حصّة الأرباح بالمعدّل نفسه تقريباً. فنموذج عمل هذه الشركات لا يسمح باستفادة موظّفيها من تحسّن الإنتاجية.

يتطلّب تحقيق مبدأ الثروة للجميع منافسة مفتوحة للجميع. وقانون المنافسة لا يمكنه لوحده الوصول إلى هذه الغاية، فهو لا يصبح ذا صلة إلّا عندما تكون الهياكل الاحتكارية قد توخّدت بالفعل. وفي العصر الرقمي للأسواق التي يحصد فيها الرابح كلّ شيء، يجب أن يخضع اقتصاد المنصّات الرقمية للوائح تنظيمية قانونية. فاقتصاد النجوم غير المرّوضة ينتج أمراً واحداً قبل كل شيء: الكثير من الخاسرين.

Social Europe
ترجمة لمياء الساحلي

أريس ـ كوبا

سوزان ويكسفورث: رئيسة وحدة في القسم الأوروبي والدولي في اتحاد النقابات الألمانية الفيدرالية. شغلت سابقاً موقع مستشارة قانونية واقتصادية رفيعة المستوى للشؤون الأوروبية في غرفة العمل النمساوية.

ماركس ضد سبنسر

غسان ديبة

ضدّ القلّة: درس من مليونيرات أميركيين

«مجتمعنا غير متساوٍ لأن أنظمتنا وبنياتنا مُصمَّمة لإعطاء بعض الجماعات الأفضلية على الآخرين. ولأن البعض سيكون محظوظاً أكثر من غيره»

تشارلي سيمونز، مليونير وطني

الآن وقد انتهت الموازنة إلى أروقة مجلس النواب، ينتهي أمرٌ آخر معها، ألا وهو الحديث عن الفساد الذي كَثُر في الآونة الأخيرة. غريب أمر لبنان، فهو يتعرَّض دائماً لعواصف في فنجان، وخصوصاً عندما يتعلّق الأمر بموجات «محاربة الفساد». وبشكل دوري، وإن لم يكن تواتره سريعاً، تبرز أصوات عديدة تطالب بإنهاء الفاسدين، وتتحوّل إلى حملة افتراضية في الإعلام والتصاريح والوسائط الاجتماعية لـ«اصطياد السَحَرة»، ولكن فجأة ينتهي كلّ شيء. وعندما ينتهي كلّ شيء، يبقى كلّ شيء على حاله.

ما يبقى ثابتاً، ليست مجموعات الفاسدين المُفترضين في مواقعهم في القطاع العام فقط، بل أيضاً النظام الاقتصادي والسياسي، والذي سيبقى ثابتاً حتّى وإن تمّ القبض على هؤلاء. فالمعضلة الأساسية في لبنان ليست الفساد الفردي في الدولة، وإنّما في النظام الاقتصادي الذي يُنتج فارقاً شاسعاً في المداخيل والثروة، وأصبح من الأعلى في العالم. ما يعني أن ميكانيزمات سيطرة القلّة على الثروة ليست في الفساد الفردي غير القانوني، وإن كان هذا ما يحصل، بل في ميكانيزمات توزيع الثروة والدخل المُوَلّفة في الاقتصاد، وهي في أكثريتها شرعية وقانونية، وبالتالي مكافحتها لن تكون أبداً في إطلاق لعبة «أبطال وسارقين» من وقت إلى آخر، بل في إنشاء ميكانيزمات لعكس ميكانيزمات سيطرة القلّة: أي «ميكانيزمات ضدّ ميكانيزمات».

وهنا لا بدّ من طرح أسئلة عدّة: لماذا تركُّز الثروة في لبنان مرتفع جدّاً بحيث يبلغ معامل جيني 88,9، وهو من الأعلى في العالم وفق «تقرير الثروة العالمي» الصادر عن «كريدي سويس»؟ ثانياً، لماذا في لبنان، وفق حسابات الاقتصادية ليديا أسود من «مدرسة باريس للاقتصاد»، والتي تحاول بجهدٍ كبيرٍ أن تطبّق منهج توماس بيكيتي، الـ1% يحصّلون على 45% من الثروة والـ10% على 70% منها؟ ثالثاً، لماذا في لبنان 1% من المودعين يمتلكون 50% من قيمة الودائع؟ وبالإضافة إلى كلّ ذلك، تبلغ نسبة البالغين الذين لديهم ثروة أكثر من مليون دولار 0,3% فقط. والأهم ربّما، أن هناك عدداً كبيراً، نسبة إلى عدد السكان، من الأثرياء الذي يسمع الناس عنهم دائماً، فيما العدد الذي يظهر على لائحة «فوربس» السنوية للأثرياء يبقى متدنياً، لأن الثروات الكبيرة الأخرى، على الأرجح، هي أقلّ من مليار دولار أو لا يُبلّغ عنها. بالمناسبة رقم المليار دولار مرتفع جدّاً، إذ يشكّل نحو 2% من الناتج المحلّي في لبنان. وإذا قارنّاه مع الولايات المتّحدة، فهو كأن يمتلك أحدهم في أميركا ثروة بقيمة 400 مليار دولار، وهو أمر لم يصل إليه بعد أحد (ثروة الأغنى وهو جيف بيزوس تبلغ 131 مليار دولار).

الأجوبة على هذه الأسئلة لا ترتبط بالفساد وإنّما في ميكانيزمات سيطرة القلّة. وبالتالي لا يمكن تفسيرها وفق النظريات الاقتصادية النيوكلاسيكية بأن المداخيل تتبع الإنتاجية الحدّية التي تقول إن الفرق بين دخل هؤلاء ودخل الأكثرية ما هو إلّا فرق في الإنتاجية بين عميل اقتصادي «أ» وعميل اقتصادي «ب». طبعاً، لقد برهنت هذه النظرية عن عدم قدرتها على تفسير هذه الفروقات فعلياً، وقد ألقى جوزيف ستيغليتز في كتابه «كلفة اللامساواة» ظلالاً من الشكّ حول هذه النظرية في تفسير ما يحصل، على الأقلّ في الرأسمالية الأميركية اليوم، من حيث عدم التناظر بين العمل والإنتاج والثروة. فإذا كانت نظرية الإنتاجية الحدّية لا تعمل في أميركا، كما يقول ستيغليتز، فمن المثير أن نعرف رأيه إذا قرأ أرقام لبنان ودرسها، كيف أن، وفقاً لقوله، «الكثير من الثروة في الأعلى - وبعض العذاب في الأسفل - ناتج عن نقل الثروة لا خلقها»!

من تُرجّح الميكانيزمات؟

إن ميكانيزمات إنتاج عدم المساواة عديدة، ومن ضمنها، بشكل أساسي، التباعد بين عوائد الرأسمال وعائد العمل في النظرية والواقع حول العالم. فلنرَ بشكل سريع كيف يمكن أن تتجلّى تلك العوامل في لبنان.

العامل الأوّل هو التكنولوجيا، فاستبدال العمل بالرأسمال (أي مثلاً العمّال بالآلات) هو أحد المُحدِّدات الأساسية لتباعد العوائد بينها. ويُبيِّن تقرير لصندوق النقد الدولي أن تأثير التكنولوجيا يفسّر نحو 50% من انخفاض حصّة الأجر في الدول المُتقدِّمة. في لبنان، هذا العامل يكاد يكون غير مؤثّر، لأن عمليات الاستبدال بين الآلات والعمّال قليلة جدّاً.

يسيطر الأغنياء على «مناطقهم» الفقيرة ويتبرّعون للقيام بأعمال يُفترض بالدولة القيام بها، وبهذا يكملون حلقة السيطرة على الاقتصاد والمجتمع والسياسة

العامل الثاني هو الاحتكار، فقد بيَّنت الدراسات في الولايات المتّحدة، مثلاً، أن زيادة الاحتكار في العقود الأخيرة كانت من أسباب انخفاض حصّة الأجور، إذ أصبحت الاحتكارات تسيطر أكثر وأكثر على الفائض الاقتصادي عبر الربح. في لبنان، من المرجّح أن هذا العامل مهمّ بسبب التركّز العالي في بعض الأسواق.

العامل الثالث هو العولمة التي أدّت إلى خسارة الطبقتين العاملة والوسطى في الدول المُتقدِّمة، وفق «مُخطّط الفيل» للاقتصادي برانكو ميلانوفيتش، وأدّت إلى ربح الرأسمال الكبير. في لبنان، هذا العامل غير مهمّ في إنتاج عدم المساواة بين الرأسمال والعمل، إلّا أنه أساسي في إنتاج عدم المساواة بين العمالة الماهرة وغير الماهرة والعمالة المهاجرة والعمالة المحلّية. بشكل مختصر «الرأسمال داخل لبنان يربح من العمل خارجه».

العامل الرابع هو توازن القوى بين الرأسمال والعمل، والذي يميل في لبنان، بحدّة، لصالح الرأسمال بسبب ضعف النقابات العمّالية وشبه انقراض العقود الجماعية وخصوصاً في القطاع الخاص وارتفاع جيش العاطلين عن العمل.

العامل الخامس هو السياسات الاقتصادية والمالية التي من المعروف أنها مُنحازة في لبنان إلى الرأسمال وعوائده بشكل كبير. بالتالي، من الواضح، أن البُنى والأنظمة في لبنان «تعطي بعض الجماعات الأفضلية على الآخرين»، وأكثر بأشواط من الولايات المتّحدة الأميركية. فهل من نجدة؟

المليونيرات الأميركيون إلى النجدة؟

في عام 2010 تأسَّست في الولايات المتّحدة الأميركية، جمعية أطلقت على نفسها «المليونيرات الوطنيون» (Patriotic Millionaires). طبعاً، نحن لسنا بحاجة إلى المليونيين الأميركيين ليقولوا لنا ما يجب فعله، ولكن هناك دروس إذا تمعّن بها الرأسماليون اللبنانيون، قد يجدون أن خشبة الخلاص ليست في استحواذهم على أجزاء أكبر وأكبر من الكعكة، وإنما على أقل وأقل منها. وهنا يمكنهم مراجعة موقع الجمعيّة الأميركية (https://patrioticmillionaires.org)، وسأستشهد مطوّلاً بمقدّمته:

«إن أعضاء «المليونيرات الوطنيون» فخورون بكونهم «خونة لطبقتهم»، وهم من الأميركيين ذوي الثروات العالية، ومن عالم الأعمال والمستثمرين الذين اتّحدوا بسبب قلقهم بشأن تركّز الثروة والسلطة المُزعزِع للاستقرار في أميركا. تتمثّل مهمّة منظّمة «المليونيرات الوطنيون» في بناء دولة أكثر استقراراً وازدهاراً وتضميناً من خلال الترويج للسياسات العامّة القائمة على «المبادئ الأساسية» المُتمثّلة بالتمثيل السياسي المتساوي، والأجر الذي يضمن العيش لجميع المواطنين العاملين، وبنظام ضريبي عادل (بحيث):

1- يجب أن يتمتّع جميع المواطنين بقوّة سياسية مساوية لتلك التي يتمتّع بها المليونيرات؛

2- على جميع المواطنين الذين يعملون بدوام كامل أن يكونوا قادرين على تأمين احتياجاتهم الأساسية؛

3- يجب أن تشكّل الإيرادات الضريبية من المليونيرات والملياردريرات والشركات الحصّة الأكبر من الإيرادات الضريبية الفيدرالية».

إذاً القوّة السياسية والاقتصادية الناتجة من تركّز الثروة يجب أن تواجه عبر الضرائب من أجل بناء اقتصاد مُختلف وهي ليست على الإطلاق إجراءات عقابية (فهم ليسوا ماسوشيين ولكن البعض بالطبع يتّهمهم أنهم اشتراكيون). نحن في لبنان أيضاً بحاجة إلى تأكيد هذا الأمر، والمهمّ أيضاً أن نلحظ أن المليورنيين الوطنيين لا يريدون استغلال مالهم في فعل الخير (أو لا يكتفون بهذا الأمر)، بل هم يريدون تغيير السياسات وصولاً إلى وضع ضرائب أعلى على أنفسهم. ففي لبنان، الأعمال الخيرية للأثرياء هي إحدى الطرق الأساسية للسيطرة السياسية لهؤلاء. وأصبح «فعل الخير» جزءاً أساسياً من التفكير الجماعي اللبناني فيسيطر الأغنياء على «مناطقهم» الفقيرة، ويغزّون الفضاء العام، ويتبرّعون للقيام بأعمال مُفترض على الدولة القيام بها، وبهذا يكملون حلقة السيطرة على الاقتصاد والمجتمع والسياسة. على عكس ذلك، المليورنيون الوطنيون يسألون: لماذا هذا التباعد في الدخل والثروة بين الطبقات في المجتمع؟ وماذا يمكن أن نفعل على مستوى السياسات لعكسه؟ هذا هو درس بعض المليونيرات الأميركيين للعالم.

في عام 1980 انتُخب رونالد ريغان رئيساً للولايات المتّحدة ومعه أتت باقة من النظريات الاقتصادية، أهمّها نظريات جانب العرض وتقوم بأساسها على خفض الضرائب على الرأسمال، وما عُرف بـ«اقتصاد التساقط أو الانسياب إلى الأسفل» (trickle down economics) أي إن الثروة تنساب أوتوماتيكياً من الأعلى إلى الأسفل. النظرية الأولى سُميت باقتصاد السحر الأسود، والثانية بالنكتة التي دحضتها كلّ التجارب الاقتصادية منذ ذلك الوقت. في هذا الإطار، ذكرت دراسة لصندوق النقد الدولي في عام 2015 «أن توزيع الدخل مهمّ للنموّ. بالتحديد إذا زادت حصّة الـ20 % الأعلى، أو الأغنياء، فإن النموّ ينخفض على المدى المتوسّط، ما يعني أن المنافع لا تتساقط».

على الرغم من كلّ ذلك، هذان الأمران لا يزالان يتحكّمان بالتفكير السائد في لبنان حول الثراء والفقر والثروة والدخل والنموّ والتوظيف والاستثمار، وكلّ ما يتعلّق بالاقتصاد. اليوم، أكثر من أي يوم مضى، يجب أن يكون واضحاً أن ذلك السحر الأسود وتلك النكتة قد طال أمدهما أكثر من اللازم والمطلوب إنهاؤهما. فالثروة لن تتساقط بل يجب إسقاطها، وقد ينفع هنا أن يكون بعض المليونيرات اللبنانيين خائنين لطبقتهم أيضاً.

انجل بوليغان
المكسيك